

المكتبة الأزهرية

مخطوطة

حاشية الخرشي على شرح شيخ الإسلام على إيساغوجي

المؤلف

محمد الخرشي



الحمد لله رب العالمين
قوبل هذا الكراس
وما بعده على خط المؤلف

نمرة ٢٤٤٠

هذه حاشية سيدي محمد الخرشي على شيخ الإسلام

الحمد لله وقف المرحوم بالله تعالى الشيخ عبد اللطيف بن سالم
النابلي أثابه الله على طلبة العلم برواق المغاربة بالجامع الأزهر
أدام الله النفع به وبأهله

وقف المرحوم بالله تعالى الشيخ عبد اللطيف بن سالم النابلي
أثابه الله على طلبة العلم برواق المغاربة بالجامع الأزهر
أدام الله النفع به وبأهله وصلى الله على سيدنا محمد وعلى
آله وصحبه وسلم ورد في الحديث الشريف عن النبي صلى الله
عليه وسلم أنه قال أشد الناس بلاء الأنبياء ثم الأولياء ثم الأمثل
فالأمثل

٢٤٣٤
٩٦٠٣٣
مكتبة الأزهرية

هذه حواش على شرح
ايساغوجي للشيخ زكريا
الانصاري شيخ الاسلام

بسم الله الرحمن الرحيم وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله
قوله منح احبته يجوز ان يتعدى بنفسه وبالواسطة كما فعل المولف
ومعناه الاعطا غير مقابل والاحبه جمع حبيب بمعنى محب او محبوب
اي من يحبونه او من يحبهم او هما معا واللزوم الاول للثاني غالبا
قوله باللطف اي الرفق في الامور اي الاقدام على الطلعة فعطف
التوفيق عليه مرادف قوله ويسر من اليسر ضد العسر اي سهل
وضمير لهم عايد للاحبته ولو اسقطه لكان اعم واولي اذ تيسير ما ذكره
لا يختص بهم دايما ولا غالبا واصل السلوك المرور والسبيل الطريق
والمراد بها هنا معرفة ما ذكر واشار بالتصور والتصديق الي
براعة الاستهلال اي حسن الابتدا المشار به الي تبيين الفن
الذي الف المولف موضوع فيه قوله والسلام بمعنى التسليم او
السلامة من النقايص والخلق بمعنى المخلوق ومحمد بدل منه او عطف
والهادي وصف له ومعناه الدال والسوا المستقيم والطريق دين
الاسلام قوله الحايزين من الحيازة بمعنى الجمع كثيرا او غالبا
قوله للصدق في اقوالهم اصالة وفي افعالهم واعتقادهم تبعا
قوله والتحقيق بمعنى احكام الامور واتقانها بكونها على الوجه
الحق قوله هذا شرح اي كشف وايضاح للكتاب بمعنى كاتب اي
جامع او مكتوب اي مجموع وهو لغة الضم والجمع وعرفا اسم لجنس
من الاحكام او لجملة من العلم وسياتي انه يسمى رسالة ومولفه ولو
عبر بمثل ذلك هنا لكان انسب العلامة بتشديد اللام وهو الجامع
لانواع العلوم المعقوله والمنقوله قوله اثير بفتح الهمزة وكسر
المثلثة وسكون التحتية واخره مهمله ومعناه المختار لكذا او من كذا
والدين ما شرع من الاحكام قوله الابهري بفتح الهمزة وفتح

للموحدة

(بهامش الصفحة نص عمودي: [illegible])

...قطبه الذي ... قوله
اولنه النجوم المرشد بقضاياه
... الاعتقاد
... هذه الفوايد على شرح
ايساغوجي مع شرحه لشيخ الاسلام
... من الله التواب الغفور المذنب

٢

الموحدة وسكون الها نسبة الي قبيلة يقال لها ابهر او خلط من جعله
بسكون الموحدة وفتح الها يحل الفاظه بفك تراكيبها من بيان الفاعل
والمفعول ونحو ذلك وقوله ويبين مراده اي الكتاب او مولفه او مراد مولفه على
حذف المضاف اي يظهر المراد منه بعد ذلك الفك وقوله ويفتح
مغلقه اي يوضح مشكله بعد بيان مراده وقوله ويقيد مطلقه
المحتاج الي تقييده بذكر شرط او نحوه بعد زوال اشكاله وقد علم
ان كل وصف فيه زيادة على ما قبله وقوله على وجه متعلق بتلك
الافعال او وصف لشرح والمراد باللطافة عدم التطويل وقوله
ومنهج عطف على وجه اي طريق واضح ومبني عال شريف وقوله
المطلع بفتح الميم وسكون الطا المهملة وفتح اللام اي مكان
الطلوع للوقوف على معاني العلوم او ذلك الكتاب المشروح وهذا
الضبط هو الظاهر من عبارته والمسموع من الفاظ المشايخ ويجوز
كونه بضم الميم وكسر اللام وقوله اي ابتدي هو بيان متعلق المجرور
واولى منه الف ليتم فيه اوصاف الاولية الثلاثة من كونه فعلا ه
ومو خرا وخاصا لعمومه بجميع المولف وقوله عملا مفعول لاجله
او حال من ضمير ابتدي اي عاملا وقوله بكتابه اي الله تعالى
كما في بعض النسخ وقوله وبخبر اي بحديث وهو عطف على بكتاب
وفيه عدم التنوين لاضافته لجملة ما بعده والتنوين بجعل ما بعده
بدلا منه وقوله كل امر مرفوع مبتدا خبره فهو الي اخره وقوله
لا يبدا فيه اي لا يلصق اوله فا لظرفية للمبالغة وقوله ببسم الله
الخ اي بخصوص هذا اللفظ وفي رواية باسم الله اي باسم من اسمايه
وقوله بحمد الله هو عطف على بسم الله وفي رواية بالحمد لله وكان
الاولى الاتيان بهذه ليناسب ما ياتي وهذا دليل مقدم على مدلوله لرعاية

قوله
ذلكر م

شبكة الألوكة
www.alukah.net

ما هو قوله مع علاه ما يأتي

الاختصار وقوله اذ الحمد اي التلفظ من الخلق والمراد باللسان
الة النطق وقوله بالفضايل جمع فضيلة وهي النعم القاصرة كالشجاعة
والعلم بمعنى الملكة فيهما والفواضل جمع فاضلة وهي النعم المتعدية
كما للمذكورين بمعنى ظهور اثارهما وقوله لما مر من العمل بالكتاب
العزيز في الابتدا وكون الحمد ثانيا ومن العمل بالخبر في الاول فقط
وقوله واتى المولف بنون العظمة في نحمد الله اظهارا للملزومها
كان الاولى ان يقول لجلالة ملزومها مع ان النعمة ليست ملزومة
للحمد كما يعلم مما ياتي وذكره لها لا يوجب اللزوم المذكور والذي هو نعمة
عطف بيان او بدل من اللزوم ايضا ومن تعظيم الله بيان للملزوم ايضا
او للنعمة او للذي والتاهيل جعل الشي اهلا لغيره وقوله امتثالا علة
للاظهار لا لتقييد التعظيم او به رعاية للمقام وقوله اي نحمده حمدا
بليغا اعاده لتقريب تعلق الجار به والبلاغة من حيث الكثرة
وقوله لا مطلقا اي لا حدا مجردا عن مقابل هذا هو الوجه في
تفسيره فتامل وقوله لان الاول واجب اذا وجد يثاب عليه
ثواب الواجب وان الثاني يثاب عليه ثواب المندوب وقوله اي ذاته
هو تفسير لها دية وعلى الطريق بيان لمتعلقها وليس تفسيره
الطريق في كلام المولف كما هو ظاهر الا ان يكون اشار الى ان كلام المولف
مقلوب وان المعنى فيه ما هو في النسخة الثانية فتامل وقوله
وفي نسخة الخ وهي المناسبة للسيقة قبلها وقوله ونسلم هو ساقط
من بعض النسخ وعليها فلعله اتى به لفظا ليخرج من كراهة افراد احدهما
عن الاخر قوله من الصلاة اي لفظ نصلي مشتق من المصدر الذي
هو الصلاة وقيد المصدر بقوله عليه ليخرج به الصلاة بمعنى الدعا
او بمعنى ذات الركوع والسجود واشار بقوله المامور بها الخ الى ان

المراد

الانسجعة

المراد من الصلاة عليه طلبها عليه من الله تعالى اذ لا يتصور معناها الاتي
منا في حقه صلى الله عليه وسلم ولذلك توقف الصحابة في طلبها منهم
عليه حيث سالوه عنها وقوله في اللهم صلي على محمد وعلم بالاجماع
ان هذه الصيغة لا تنفي وقوله وهي اي لغة وعرفا كما قاله النووي
ومن الادمي الدعا باي دعا كان من رحمة او مغفرة او توفيق او غيرها وفي
نسخة الادميين والاولى ان يقول ومن غيرها اي الله والملايكة لتشمل
نحو الحيوان والجماد وعطف الدعا على التضرع كما في بعض النسخ من عطف
الموصوف على صفته اذ التضرع الابتهال ونحوه كالخشوع وقوله
اهل بيته الشامل لزوجاته وغيرهن وقدم هذا للنص عليه بالخبر
الذي ورد فيه وفي المعنى الثاني اخراج غير زوجاته منا اهل بيته
وزيادة ذريته وفي الثالث زيادة من ليس من اهل بيته من اهله
وزيادة عشيرته الذين ليسوا من ذريته وفي الرابع زيادة قومه
وقبيلته لانهم بمعنى الرهط وقيده مع قبيله بالاقربين لاخراج
الاباعد منهم وبعد يجوز فيها الاعراب بالنصب من غير تنوين على
نية لفظ المضاف اليه والرفع مع التنوين على معنى قطعها عن
الاضافة اصلا والبنا على الضم على معنى المضاف اليه وقوله والتقدير
اي بيان اصلها المعدولة عنه والمراد من ذلك وجود هذا المولف على تعليق
شي وجوديتي في الكون ووجوده محقق فوجود هذا المولف محقق
وقوله المولفة ذكرها باعتبار لتانيث اسم الاشارة ومراعاة الخبر
وعدل عن لفظ مقدمة لدفع ارادة طايفة مقدمة على المقصود وقوله
ان الغت الخ الوجه اسقاط ذلك لانها لما في النص فقط مطلقا كما يعلم من
محله وقوله لطيفة وصف لرسالة لبيان الواقع اذ الاصل في الرسايل القلة
اولدفع ارادة النحو بالكثرة وعدل عن قليلة الافادة خفتها وسهولتها

وقوله في علم المنطق اي في الفن المسمى بذلك والمنطق يطلق على الادراك وهو المراد هنا لانه يتقوى صاحبه على النطق بالخوض في العلوم وعلى هذا اضافته الى العلم بيانية لان المراد به هنا ايضا مطلق الادراك الشامل للتصوري والتصديقي واليقيني وغيره واصل المنطق ان يطلق على اللفظ ولا مانع من ارادته هنا فيكون من تسميه الشي بما يحتاج اليه كما يعلم مما ياتي وقد يطلق العلم على التصديقي مطلقا يقينيا او غيره وهو حكم الذهن الجازم المطابق لموجب وقد يراد التصديق اليقيني فقط وهو حكم الذهن الجازم المطابق للواقع وقوله اله بمد الهمزة اي وصلة المقصود كالالة الحسية قوله قانونيه نسبته الى القانون وهو لفظ يوناني معناه القاعدة والاساس وتعصم تمنع مراعاتها اي ارتكاب سلوك طريقها ومنهجها الذهن بكسر فسكون او بفتحتين الفطنة والذكا ويقال له قوة مهياة لاقتناص صور الاشيا ويقال للفكر ترتيب تلك الامور الذهنية ليتوصل بها الى تحصيل ما ليس حاصلا ونسبته العصمة الى المراعاة دون العلم نظرا الى انها المعتبرة فيه والسبب له ولذلك عرفه بعضهم بقوله علم يعرف به خطا الفكر من صوابه ولعل الشارح رايم كلام المولف بالاستحضار الاتي وقوله وموضوعه المعلومات التصورية كالحيوان والناطق والتصديقية نحو العالم متغير وكل متغير حادث من حيث ان الاول يوصل الى معلوم تصوري كالانسان ويسمى معرفا وقولا شارحا وحدا وان الثاني يوصل الى معلوم تصديقي كحدوث العالم ويسمى حجة وسميت المعلومات المذكورة موضوعا لان المنطق يبحث عن اعراضها الذاتية ليتوصل به الى المقصود المذكور وكل ما هو كذلك يقال له موضوع كبدن

الانسان في الطب من حيث الصحة والمرض وكافعال المكلفين في الفقه من حيث الحرمة والحل وسميت المذكورات موضوعا لانها توضع اي توجد مسلمة متفقا عليها وانما يجري الكلام نحو اقيموا الصلاة هذا امر متفق عليه لكن يجري الخلاف في اعراضها من جهة هل هي للوجوب وللندب ونحو ذلك في اعراضها قوله وفايدته الاحتراز عن الخطا في الفكر بجعل الصحيح فاسدا وعكسه وقوله اوردنا اي ذكرنا والمختار هذا اللفظ للاشارة الى ان المذكور فيها كالماء الذي يزيل الظما عن وراده ان الشرب منه وقوله اصطلاحا هو بيان للمراد من الوجوب فيخرج به الوجوب الشرعي المودي تركه الى الحرمة والوجوب العقلي الذي يمتنع المشروع بدونه كالتصور بوجه ما والاصطلاح اتفاق طايفة على امر معلوم بينهم يتعارفونه وقوله استحضاره اي ملاحظته لمن يبتدي اي يريد الشروع في علم من العلوم اي غير علم المنطق لانه اله لغيره وما ذكره الغزالي دليل للوجوب المذكور ومعني عدم الثقة بعلمه عدم قدرته على اثباته لو طلب منه مثلا وقوله وحصر المولف الخ فيه اشارة الى انه المراد الحصر الجعلي وهو الحاصل بالتتبع بجعل الجاعل كانحصار الكل في اجزايه فيخرج به الحصر الاستقرايي العقلي وهو الذي لا يمكن في العقل فرد زايد عليه كالداير بين النفي في اللفظية وغيرها وحصر الدلالة الوضعية في الثلاثة الاتية وقوله المقصود اي للمولف لا من حيث كونها من المنطق خاصة اذ مقصود المنطق تحصيل المجهولات والمجهول اما تصوري والموصل اليه القول الشارح المركب من الكليات الخمس واما تصديقي والموصل اليه الحجة المركبة من القضايا والبحث الاول من الخمسة المذكورة ليس من ذلك وقوله بحثه الالفاظ اشار بترتيبها المذكور

الحاصل بالتتبع بافراد الكلي حتي لايبقى منها فرد بحسب استقرايه والحصر العقلي

شبكة الألوكة www.alukah.net

الي ما هو في كلام المولف وكل بحث متوقف علي ما قبله والبحث لغة
التفتيش واصطلاحا حمل المحمولات علي الموضوعات وقال بعضهم
هو الغوص في العلوم لانتاج الحجج علي الخصوم وقوله وبحث الكليات الخ
هذه الاربعة مع البرهان والجدل والخطابة والمغالطة والشعر هي ابواب
المنطق التسعة وبعد ذكر الالفاظ تصير عشرة ولعل الشارح اراد بالقياس
ما يشمل الخمسة المذكورة معه وهو القياس بحسب المادة واما القياس
بحسب الصورة فهو خاص بالاقتراني والاستثنائي وهذا مقسم
للقياسات الخمس فلا يجوز عده قسما منها وقوله مستعينا لم يات
هنا بضمير العظمة كما مر لان هذا من باب الدعا والمناسب فيه الخضوع
وقوله انه بكسر الهمزة ويجوز فتحها مفيض الخ اي معطي النفع
الفايض لكثرته وعطف الجود عليه الذي هو اعطا ما ينبغي لا لغرض
ولا لعلة خاص علي عام مطلقا او من وجه وتفسير الشارح
بشعر بعكس ذكره واشار بقوله علي عبادة الي عموم الدعا
للمرجو منه القبول وقوله هذا منه اشارة الي حذف المبتدا ويجوز
عكسه وهو اولي لان المبتدا الركن الاعظم اي ومما يجب استحضاره
الخ وقوله ايساغوجي هو لفظ يوناني مركب من ثلاثة الفاظ
واصله ايسا بمعني انت وغوا بمعني انا وجي بمعنا هنالك فقلبت
الكاف جيما وحذفت الالف من الاخيرين ثم نقلته المنطقيون وجعلوه
علما للكليات الخمس فقوله معناه الكليات الخمس الكليات فتسميته
هذه الرسالة به من تسمية الشي باسم جزئه وقوله الخمس الخ
هو بيان الكليات الخمس من تفصيل المجمل واحترز بتنوينات مقدرة
وهو من انحصار الكلي في اجزائه ووجه انحصارها في الخمس ان الكلي
اذا نسب الي افراده فاما ان يكون تمام ماهيتها او داخلا فيها او خارجا

عنها

عنها والاول النوع كالانسان لزيد وعمرو مثلا والثاني اما واقع في
جواب ما هو او لا والاول الجنس كالحيوان للانسان والفرس والثاني
الفصل كالناطق لزيد وعمرو والثالث اما واقع في جواب اي شي هو
اولا والاول الخاصة كالضاحك لزيد وعمرو والثاني العرض العام
كالماشي لهما وغيرهما قوله وقيل معناه اي معني ايساغوجي
المدخل بفتح الميم والخا المعجمة اي مكان الدخول فهو من تسمية الحال
باسم محله واشار بقوله سمي ذلك الي ان المكان المذكور هو الحكيم
الذي استخرج هذا الفن فوصف بالمدخل ثم عبر عنه بايساغوجي
وهذا الحكيم يسمي باليونانية ارسطو بمد الهمزة وكسر الرا وسكون
السين وقيل هو ارسطاطاليس وقوله وقيل باسم متعلمه الخ
فهو من تسميته الشي باسم متعلمه وقيل ان ذلك كان اسما لتلك
الحكيم فسمي باسم معلمه وقيل انه اسم لورد له خمسة اوراق فنقل
الي هذه الكليات فهو من تسمية الشي باسم مشبهه وينبني علي
هذا الوجه الاخير انه يجوز فيه الصرف وعدمه كذا نقل عن الغنيمي
ويفهم من قوله باسم متعلم الخ ان المعلم هنا ليس هو الحكيم المستخرج
وكذلك يفهم من غير عبارة الشيخ رحمه الله تعالي وقوله كان يخاطبه
معلمه الخ عبارة بعض الشارحين يخاطبه اثنا درسه يا ايساغوجي
هكذا امرا لافصار علما له وهذا الوجه منقول عن فخر الدين الرازي
وقوله وفي نسخ الخ هو دفع لما عساه ان يقع من نسخة الشارح الي
سهوا وخطا في تغيير مسيلة علي نسخة وقعت له ثم توجد في نسخة
اخري بخلافها وقوله ولما كانت الخ هو جواب عن سوال معناه ان
المنطقي من حيث كونه منطقيا انما نظره الي ما تعلق بالذهن والكليات
عنده تصور المعني الدايم بالذهن لا الالفاظ الداله عليه والقضايا ه

وهذا اسم الاول

الألوكة
www.alukah.net

عنده مفهوماتها القائمة بالذهن لا الفاظها الدالة عليها فذكر
تلك الالفاظ ليست من مباحثه وكذا الدلالات لانها شي تتعلق ه
الالفاظ وتقرير الجواب تسليم ذلك ولكن لما كان ايصال تلك المعاني
واستفادتها علي الالفاظ والمفهومات الي ذهن السامع والمتعلم
واثبات الاحكام ودفع الشبه وغير ذلك متوقفا علي الالفاظ
تعين عليهم ذكرها لبيان معانيها الموصلة الي ذلك انتهى قال
بعضهم ما نصه لما توقف افادة المعاني واستفادتها علي الالفاظ
صار مباحث الالفاظ مناسبا للتقديم على مباحث الكليات الخمس
وغيرها من الابحاث المنطقية فقدم ولما كان توقف الافادة ه
والاستفادة علي الالفاظ من حيث انها دلايل المعاني قدم بحث
الدلالة علي اقسام اللفظ للتقدم علي المقصود الاصلي انتهى وال
في الكليات للعهد الذكري وقوله على معرفة الدلالات الثلاث
اي علي العلم بها لان العلم والمعرفة مترادفان علي الارجح ولا يمنع منه
عدم اطلاقها علي الله تعالى لانه من حيث ابهام اللفظ بما لا يجوز
عليه من سبق الجهل وقيل تختص المعرفة بالجزئيات والبسائط
وعلي هذا فلا اشكال علي الله قطعا ولو قال على الدلالة فقط لكان
اولي لانها محل التوقف بقطع النظر عن كونها ثلاثا اولا ه
وقوله واقسام اللفظ على معرفة او على الدلالات وهو اولي (عطف)
وقدم الدلالة علي اقسام اللفظ لان الاستفادة من الالفاظ من
حيث معانيها الدالة عليها وقوله فالدلالة شرط في الاستفادة
والشرط متقدم ولان تسمية اللفظ بالدال متوقفة عليها وقوله
بدا ببيانها لانها سابقة وقوله اللفظ الدال لعل ذكر الدال لاخراج
المهمل والا فهو مستدرك وقوله اي اللفظ الدال لا مطلق اللفظ (لا مطلق الدال)

اهـ

فافهم

فافهم وقوله ما وضع لمعني وهذا هو الوضع العرفي وهو جعل ه
اللفظ دليلا علي المعني اي جعل اللفظ بازاء المعني ومقابله وفي هذا
اشارة الي ان المراد بالدلالة هنا اللفظية الوضعية وهي واحد
من اقسام الدلالة الستة لانها اما لفظية او غيرها وكل منهما اما
وضعية او عقلية او طبيعية انظر امثلتها في حاشية البرادعي ه
وقوله بدل بتوسط الوضع اي لا بذاته واشار الشارح بقوله
بتوسط الي دفع التناقض حد ود الدلالة كما قال الغزي وغيره ان حدود
الدلالات ينتقض كل منها بالاخرين في مثل ما اذا فرضنا ان
الشمس موضوع للجرم والضوء والمجموع فان دلالته علي الضوء مثلا
يمكن ان يكون مطابقة وتضمنا والتزاما فلا بد من قيد بتوسط
الوضع في كل منها كما فعلوا احترازا عن الانتقاض الخ ما ذكر الغزي
وقوله على تمام ما وضع له لم يقل علي جميع ما وضع له لاشعاره
بالتركيب الاعلي عين ما وضع له مع انه اخصر تنبيها علي ان التمام
لا يشعر بالتركيب لان مقابله النقص بخلاف الجميع فان مقابله البعض
انتهى وانظر ما نصه وقوله علي تمام ما وضع له يعني كل ما وضع
له تماما قيل لا حاجة الي تمام لان اللفظ انما وضع لمعناه كتب بعضهم (لتب بعضهم)
فلم يكن هناك شي محترز عنه واجيب بانه احترز به عما اذا استعمل اللفظ
في نفسه نحو زيد ثلاثي مثلا واجاب شيخنا العلامة احمد بن
قاسم بانه في تلك الحالة دال بالمطابقة فهو داخل في قوله علي ما
وضع له من غير ذكر تمام واقول هو مبني علي ان دلالة اللفظ علي
نفسه وضعية وهو احد طرفين فيه وقيل انه بدل والحالة
ما ذكر بالعقل لا بالوضع وعليه فلا بنا في الجواب انتهى وقوله
واجاب الي اخره حاصله تسليم الاشكال ومنع صحة الجواب

الألوكة
شبكة
www.alukah.net

عنه وكذا اقول الشيخ اقول فانه منع ثان عليه بمجرد قوله اي
موافقة الدال للمدلول والمراد بها المساواة احترازا عما بعده وهو اشارة
لوجه التسمية المذكورة والنعل بالنون قبل المهملة ما يداس فيه
مثلا فالمراد بما وضع له جميعه وهو مراد من عبر بتمامه فتأمل
وقوله اذا توافقا بحذف تاء التأنيث وفي نسخة باثباتها وقوله
على جزئه اي بتوسط الوضع لتمام ما وضع له وكذا الكلام في الالتزام
فافهم وقوله اي جزء ما اي معنى وضع اي اللفظ له اي لما الموافقة
على المعنى وقوله لتضمن الخ هو اشارة الى تقدمها على دلالة
الالتزام لانها خارجة عن المعنى والى وجه تسميتها بذلك لان
الجزء في ضمن الكل وقدم المطابقة على هذه مع ان الجزء مقدم على
الكل كما مر لان ذاك من حيث التركيب وهذا من حيث الجزئية
اذ معرفة الجزء من حيث كونه جزء تتوقف على معرفة كله وقدمها على
الالتزام كما في وقوله ان كان له اي للمعنى جزء اشارة الى ان دلالة
المطابقة قد تستقل من غير تضمن و الالتزام فلا يلزم من وجودها
وجود واحد منهما بخلاف عكسه اذ لا يتصور وجود واحدة
منهما بدونها ولا يلزم من احدهما الاخرى ايضا كما يأتي والمراد بالجزء
ما له معنى مستقل لو انفرد وقوله بخلاف البسيط بالمعنى
المقابل للتركيب اللفظي لا التركيب الطبيعي ولو قال بخلاف المفرد
لكان اولى وبذلك علم ان التمثيل غير مناسب لايهامه لانه هو الذي
يقابل المركب المفهوم من قوله على جزئه مع ان المراد هنا اذ النقطة
وضع لا ينقسم حسا ولا وهما ولا عقلا وعلى ما اي معنى والضمير
المستتر في يلازم يرجع الى ما والضمير المنصوب يرجع الى ما الواقعة
في قول المتن ما وضع له وهو المعنى الموضوع له كما اشار اليه الشارح

وكتب

وكتب بعضهم على قول الشارح ما وضع له تفسير للهاء في يلازمه
وكتب بعضهم ايضا ما نصه قوله وعلى ما يلازمه اي في الذهن ه
بالالتزام لم يقل كسابقيه ان كان له لازم لعله مراعاة لكلام الامام القائل
بان المطابقة تستلزم الالتزام حيث قال ان تصور كل ماهية ه
تستلزم تصورا لها ليست غيرها وان كانت المقابلة مردودة
بان المعتبر انما هو اللزوم البين بالمعنى الاخص وهو الذي يكفي فيه
تصور الملزوم فقط في جزم العقل باللزوم وقوله استلزامه له
بعيد ان الملازمة ليست بالجهل وقوله سواء لازمه في الخارج كالانسان
بالنسبة الى قبول العلم وقوله ام لا كالعمى بالنسبة الى البصر ولو
قال سواء وجد ذلك اللازم في الخارج ام لا لكان انسب بالمراد وقوله
كالانسان اي لفظه وقوله فانه اي لفظ الانسان يدل بدليل وقوله
على الحيوان الناطق اي على معنى الحيوان الناطق وقوله وعلى
احدهما اي مع ملاحظة المعنى المطابقي والا فهو المطابقة فتأمل
وقوله وعلى قابل صفتي العلم والكتابة بالالتزام وكذلك
السقف يدل على الجدار وقوله ودلالة العام الخ هو جواب
عن اعتراض سيذكره وقوله مطابقة اي دلالة مطابقة وقوله
لانه في قوة الخ انما يكون كذلك من حيث الحكم عليه او به اما حيث
لا حكم فلا اقتضاء فتأمل وافهم وقوله فسقط بعض بقوله لانه
في قوة قضايا الخ ولك ان تمنع ذلك بانه لا يلزم من كون الشيء في
قوة شيء آخر ان يثبت له حكمه ثم اقول محصل الرد على صاحب التبديل
تسليم ان بعض الافراد ليس جزءا ولا خارجا وانما هو تمام المعنى للموضوع
له وبرجع حاصل تعريف المطابقة الى انها دلالة اللفظ على تمام ما
وضع له بالفعل او ما هو في قوة ذلك وهو محل ما مل كذا نقل عن الشيخ

معنى الناطق
ومعلوم المدرك

قوله على معنى الخ لان اللفظ
تارة يكون معناه لفظا كاسماء
الافعال بخصوصه فان معناها
لفظ وهو اسكت وتارة
يكون معناه معنى كسبحان
علم على التنزيه وتارة يكون
معناه الذات كالعمود علم
على الذات انتهى

شبكة الألوكة
www.alukah.net

الغيبي لكن قوله ولك ان تمنع الخ يجاب عنه بان الاصل ان يعطى
حكمه حتى يوجد مانع ولا مانع هنا وبه صرح ابن قاسم وغيره في غير
موضع بان الجواب يكفي فيه الاحتمال ويتوقف انتقاضه على التحقيق
وقوله لان دلالة العموم الخ هو علة لقوله سقط وباب الكلية الحكم
على كل فرد وباب الكل الحكم على الجملة فقوله لا الكل اي ولا من
باب الكلي كما صرح به في متن جمع الجوامع وفسر المحقق المحلي قوله
اي ولا محكوم فيه على الماهية من حيث هي هي اي من غير نظر الى الافراد
نحو الرجل خير من المراة اي حقيقته الرجل افضل من حقيقة المراة وكثيرا
ما يفضل بعض افراد المراة بعض افراده لان النظر في العام الى الافراد
انتهى واقول يوخذ من كلامه ان دلالة هذا الكلي اعني المراد به الماهية
من حيث هي على بعض افراده ليست مطابقة قطعا ولا تضمنا لان
الماهية من حيث هي لا جزء لها وهل تدل التزاما محل تامل وكتب
بعضهم على قوله في هذه الحاشية اي ولا من باب الكلي الخ ما نصه
وكان الشارح ترك ذكره هنا لانه ليس محلا للتوهم بخلاف الكل فانه
محل للتوهم في الجملة وقوله والدلالة اي المطلقة سواء كانت
لفظية او غيرها وقوله كون الشيء الخ فهي وصف دائر بين الدال
والمدلول والمراد بالشيء الدليل وقوله من العلم به تصورا كان او تصديقا
يقينا او لا وقوله شيء اخر الذي هو المدلول وقوله فالدال اي عرفا
واما لغة فهو المرشد ويقال له الدليل كما في بعض النسخ وقوله والثالثة
اي السابقة وقوله الى تواليه انها الى غير لفظية كما تقدم وقوله
كدلالة الخط اي ما صدق عليه لفظ الخط والا فدلالة لفظ الخط لفظيه
وضعية وكذا الكلام في قوله والاشارة وعقليه وكتب بعضهم ما نصه
قوله كدلالة الخط فانه يدل على اللفظ فالمراد به الكتابة وليست المراد

به

به المعنى المصدري فان دلالة الاشارة عقلية تامل قوله والاشارة
وكذا النصب والعقد وتسمى الدوال الاربع وقوله وعقليه يعني
ما ليس للوضع ولا للطبع مدخل فيها لا بمعنى ما للعقل مدخل فيها
لئلا يلزم عليه ان يكون جميع الدلالات عقلية وقوله كدلالة
اللفظ على لافظه والاثر على مؤثره فانه يدل عليه دلالة عقلية
غير لفظية فالعقلية قسمان لفظية وغيرها وكتب بعضهم ما
نصه وقوله على لافظه لم يقل كغيره من وراء جدار لان هذا
القيد ليس بضروري في تحقق الدلالة العقلية وقوله كدلالة
لانين وجره الجمل لكنها غير لفظية وقوله وهي الخ عرف هذه
دون غيرها لانها المرادة هنا وظاهر قوله وهو كون اللفظ بحيث
الوضعية في اللفظية وظاهره ايضا انها بهذا المعنى الذي فسرها
نعم دلالة المطابقة والتضمن والالتزام وظاهره ان تلك الاقسام متباينة
فلا يجتمع بعضها مع بعض وفيه نظر تامل وقوله بحيث متى اطلق
فهم الخ قال السعد في شرح الشمسية والوضع اي الوضع المطلق ه
تعيين الشيء ليدل على شيء اخر منه غير قرينة والمقصود بالنظر هنا
الدلالة اللفظية الوضعية وعرفوها بفهم المعنى من اللفظ ه
بالنسبة الى من هو عالم بوضعه اي فهما يتوقف على العلم بالوضع
وبه يخرج الدلالة الطبيعية كدلالة اخ على الوجع والعقلية ه
كدلالة اللفظ على وجود اللافظ انتهى فتامل وقوله من غير قرينة
يخرج المجاز فانه يدل بالقرينة وقد صرح في ذلك الشرح نفسه
بان المجاز يدل بالمطابقة على معناه المجازي قال اذ المراد بالوضع
في تعريف الدلالة ما هو اعم من الجزئي الشخصي كما في المفردات والكلي النوعي
كما في المركبات والا لبقيت المركبات خارجة عن الاقسام والمجاز موضوع

الألوكة
www.alukah.net

بازا معناه المجازي بالنوع فدلالته عليه بالمطابقة لانها دلالة على
ما وضع له بالنوع انتهى المقصود منه فتامل فيه مع مراجعة ما في
المطول ومناقشة السيد وغيره **وقوله** وهي المراده هنا بقرينة
جعل الدال وصفا للفظ وتقييده بالوضع **وقوله** ولما كانت
الدلالة اقول الظاهر انه ليس المراد بها الدلالة السابقة في قوله
والدلالة كون الشيء الخ فان تلك اعم من اللفظ كما لا يخفى **وقوله** نسبة
بين اللفظ الدال والمعنى المدلول اي امر معنوي يتصف به كل منهما
وغيرهما وهو السامع كما سنذكره فيقال لفظ ذو دلالة ومعنى كذلك
وسامع كذلك **وقوله** بينهما وبين السامع الخ فقد يقال لو كان الامر
كذلك لتوقفت الدلالة على السامع لان النسبة تتوقف على طرفيها
تامل وايضا الدلالة السابقة المطلقة لا تشعر بتلك النسبة انتهى
لكن قد يجاب عن هذا بان الدلالة متوقفة على السامع بالقوة
لا بالفعل تامل انتهى من غير الحاشية **وقوله** بذلك اي بالاضافة
الى اللفظ كما قال فيما سبق وهي كون اللفظ بحيث الخ **وقوله** بفهم
المعنى منه اي بكون ذلك المعنى مفهوما ولو اسقط لفظ منه لكان
انسب ولذلك فسر فهم المعنى بانفهامه اي حصوله ووجوده
واشار به الى تغاير معنى الفهم المتحد تفسيره فيه وفي السامع بانه في
المعنى ما ذكر وفي السامع انتقال ذهنه اليه انتهى وكتب بعضهم ما نصه
منه اي من اللفظ **وقوله** ذهنه اي السامع اليه اي الى المعنى وافهم
قوله اي المؤلف **وقوله** ان المطابقة مفعول افهم **وقوله** لا
تستلزم التضمن اي لا يلزم من وجود المطابقة في كل مادة وجوده
التضمن فقد توجد ولا تضمن وفاعل تستلزم هو الملزوم **وقوله**
وكذا لا تستلزم اي المطابقة وهذه الصورة لا تفهم من المتن بل من

افادة

افادة الشارح **وقوله** واما التضمن والالتزام فيستلزمان المطابقة
ضرورة بمعنى لا يوجدان الا معها لانهما تابعان لها دايما وكل تابع فهو
من حيث انه تابع اي حال كونه تابعا وشرط كونه تابعا لا يوجد
بدون المتبوع فهما لا يوجد اي بدون المطابقة هذا وبقي الكلام بين
التضمن والالتزام قال السعد في شرح الشمسية ولما ذكرنا في عدم
استلزام المطابقة والالتزام قطعا وبقينا ظهر لك عدم استلزام التضمن
الالتزام قطعا ويقينا لجواز ان توجد ماهية مركبة ليس لها لازم
بين اللزوم على جزئيها تضمنا ولا التزام واما ما ذكره المولى في الجامع
من ان التضمن يستلزم الالتزام لان تصور الماهية المركبة يستلزم
تصور انها مركبة جزما فيتحقق الالتزام بالضرورة فممنوع لان تصور
الماهية المركبة لا يستلزم تصور انها ماهية فضلا عن البساطة
والتركيب والا كانت المطابقة ايضا مستلزمة للالتزام ثم قال
والالتزام لا يستلزم التضمن لجواز ان يكون لبسيط لازم بين وهذا
مما اهملوه لوضوحه انتهى كلامه وعبارة الدواني واما عدم استلزام
الالتزام التضمن فمعلوم ان اعتبر اللزوم العرفي كما هو راي المؤلف واما
اذا اشترط العقلي فلا لتوقفه على ثبوت بسيط له لازم عقلي
وربما يمنع انتهى **وقوله** فيستلزمان المطابقة فحيثما وجد
التضمن او الالتزام وجدت المطابقة **وقوله** لفظية وضعية
وقوله لانها بمحض اللفظ فيه نظر لانه ان اراد انه لا دخل للعقل فيها فعدم
مرزوده وان اراد ان اللفظ واسطة فيها فالاخريان كذلك وكتب
بعضهم ما نصه لانها بمحض اللفظ اي من غير انتقال الذهن من المعنى
الى شيء اخر سوى المعنى الموضوع له كما يعلم ذلك من قوله لتوقفهما
الخ تامل فلا ينافي ان العقل له مدخل في جميع الدلالات **وقوله**

شبكة الألوكة
www.alukah.net

والاخر بان عقليتان لان اللفظ لم يوضع لهما وكان ظاهر المقابلة ان
يقال لا لفظيتان وظاهر قوله بعده وقيل وضعيتان ان يكون
معنى قوله هنا عقليتان لا وضعيتان فتامل وكتب بعضهم
ما نصه الظاهر ان المراد ان للعقل مدخلا فيهما بدليل قولهم دلالة
اللفظ على ما وضع له الخ فتامل وقوله ليتوقفهما الخ فيه ان المطابقة
فيها انتقال الفهم من اللفظ الى معناه المطابقي وقوله من المعنى
الموضوع له وقوله وقيل وضعيتان اى ولفظيتان كما هو صريح
كلام المولف فيما مر والعجب من الشارح في تضعيف هذا القول واخراجه
من كلام المولف مع تقريره كلامه فيما سبق فتامله وكتب بعضهم ما
نصه وقيل وضعيتان وعليه اكثر المناطقة اقول الذي يظهر
ان الخلف لفظي فان من قال بعقليتهما قال ان للوضع فيهما مدخلا
ومن قال بوضعيتهما قال ان للعقل فيهما مدخلا وقوله واللوازم
ثلاثة مبتدأ او خبر اي من حيث هي بلا تقييد ذهنا او خارجا سواء
كان منه اللزوم البين بالمعنى الاخص وهو الذي يكفي في جزم الذهن
به تصور الملزوم فقط كالزوجية للاثنين والفردية للثلاثة او بالمعنى
الاعم وهو الذي لا يكفي فيه ذلك بل يحتاج الى تصور اللازم ايضا
وقوله لازم بدل وقوله ذهنا وخارجا ويقال له لازم الماهية
وقوله كقابل العلم وصنعة الكتابة للانسان هذا من اللازم البين
بالمعنى الاعم ولذلك اعترض على المولف في تمثيله به مع ان المعتبر هنا
اللازم البين بالمعنى الاخص واعتذر واعنه بانه مثال والمناقشة
فيه ليست من داب المحصلين هذا وقد اعتبر السعد في الملازمة
امتناع انفكاك الملزوم عن اللازم عند تصوره سواء جزم العقل بتصوره
عند تصور اللزوم ام لا قال بعضهم والوجه ان هذا من الاخص لانه

يلزم

يلزم من تصور الانسان النطق الذي هو بمعنى الادراك اللازم منه
قبول كل صنعة وكل علم فلا نكر جرم ان يكون المولف من احد هذين القبيلين
قوله ولازم خارجا ويقال له لازم الوجود والواو في قوله ولازم خارجا
للعطف على لازم الاول وقوله كالبصر وكالكلية للانسان فانها
لازمة له بحسب الذهن فقط وكتب بعضهم ما نصه قوله كالبصر
فانه لازم ذهنا للعمى قال الدواني ولا بد من اللزوم عقلا بان يمتنع
عقلا تصور الملزوم بدون تصور اللازم كما بين العمى والبصر فان العمى
موضوع للعدم المقيد بالبصر والبصر خارج عنه فان اسناده الى
البصر شايع بدون قرينة مجازية قال تعالى فانها لا تعمى الابصار
ولكن تعمى القلوب التي في الصدور الى غير ذلك من النظاير الشايعة
والاصل الحقيقة على ان المناقشة في المثال غير مرضية وقوله
والمعتبر الخ اعلم ان اللزوم المعتبر عندهم في هذا المقام هو اللزوم
البين بالمعنى الاخص وهو الذي يكفي فيه تصور الملزوم فقط في جزم
العقل باللزوم كما في العمى المذكور هنا واما اللزوم البين بالمعنى
الاعم وهو الذي يلزم فيه من تصور اللازم والملزوم الجزم باللزوم
بلا حاجة الى دليل وان احتيج الى حدس او تجربة او غير ذلك فلم يعتبره
المحققون ثم في كون الاول اخص من الثاني اشكال يطلب من المطولات
وقوله شرطا اي في دلالة الالتزام وقوله
وقوله لو جعل ملزوم قوله
لم يتحقق لازم يعني لكنها تحققت فاستثنى نقيض التالي ينتج
نقيض المقدم وهو عدم الاشتراط وقوله لامتناع بيان للملازمة
وقوله المشروط الذي هو دلالة الالتزام وقوله بدون الشرط
وهو اللزوم الخارجي لان الشرط يلزم من عدمه عدم مشروطه اما صحة
كالعبادات او كمالا كالمندوبات او وجودا كما هنا لانه يلزم من فقد

شبكة الألوكة
www.alukah.net

اللازم في الخارج عدم وجود دلالة الالتزام على هذا الاعتبار وقوله
واللازم وهو عدم وجود دلالة الالتزام مع عدم اللازم الخارج باطل
ايضا لوجودها مع عدمه فكذا الملزوم وهو كون الملازمة الخارجية
شرطا في تحقق دلالة الالتزام باطل ايضا واشار الى دليل البطلان
فيهما بقوله لان العدم الخ واشار الى تقرير ذلك الدليل بقوله
لان العمى الخ وقوله بدل على الملكة اي دلالة خارجة عن موضوعه
لازمة له لا جزء منه كما قيل فيلزم ان تكون تضمنية وكتب بعضهم
ما نصه قوله بدل على الملكة اي بدل على ملكته بالالتزام اي كل
عدم اضيف الى ملكته فان اللفظ الدال عليه بدل على تلك الملكة
بالالتزام فلفظ العمى مثلا يدل على عدم مضاف الى البصر بالمطابقة
لانه تمام ما وضع له لا على العدم والبصر معا ويدل العمى على البصر
بالالتزام لان البصر خارج عن المعنى الموضوع له وهو العدم المقيد
بالبصر لازم له لان تصور العدم المضاف يستلزم تصور المضاف
اليه اذ تصور المضاف الى الشيء من حيث هو مضاف له و تصور
الشيء محال واذا استلزم تصور العدم المضاف تصور البصر ه
تحققت الملازمة الذهنية بينهما فاللفظ الدال على المضاف
من حيث هو مضاف بالمطابقة دال على المضاف اليه من حيث انه
مضاف اليه بالالتزام فان قلت اذا اخذ العمى هنا من حيث
انه مضاف تتوقف على معرفة المضاف اليه فيلزم تقدم المدلول
الالتزامي على المدلول المطابقي في المعرفة قلت لا بعد في
ذلك لان اللازم في الالتزام كون تصور المدلول الالتزامي لازما
لتصور المدلول المطابقي بمعنى امتناع الانفكاك سواء قدم عليه
في التحقق او اخر عنه او كان معه وقوله عما من شانه اي شان

شخصه

وقف محله رواق المغاربة

شخصه كالشخص الذي صار اعمى فانه بحسب شخصه قابل للبصر
او بنوعه كالاكمه فانه بحسب نوعه قابل للبصر او جنسه كالعقرب
فانه بحسب جنسه القريب وهو الحيوان قابل للبصر عما وقوله
ثم اللفظ الدال اي بالوضع كما تقدم دلالة مطابقة كما يعلم مما بعده
سواء اريد منها جزء المعنى المطابقي ام خارج لازم له كما راده الضاحك
من لفظ انسان واتى بصريح اللفظ مع جواز الاضمار لدفع توهم رجوع
الضمير للدال انتهى وكتب بعضهم ما نصه وقوله ثم اللفظ الدال
لم يقل بالمطابقة انتهى ووجد في حاشية كلام هذا البعض ما نصه
وقوله لم يقل بالمطابقة ظاهره الاعتراض على الشارح بعدم
التقييد وهو غير صحيح لامرين احدهما ان المولى اعاد اللفظ معرفة
والمعرفة اذا اعيدت معرفة تكون عين الاولى ما لم توجد قرينة
على غيره والقرينة هنا ان اللفظ الدال المتقدم لم يقيد باحد
الدلالات بل المراد به الاعم فيكون اللفظ هنا ايضا كذلك الثاني
ان التقييد بالمطابقة راي وهو معترض والذي عليه حذاق ه
المناطقة انه ينقسم من حيث الثلاثة لا المطابقة فقط وقوله
بان لا يكون له جزء او له جزء لا لمعناه كالنقطة اي ما صدق عليه
النقطة لا مفهوم النقطة تامل وقوله كق علما بخلاف قد امرا فانه
مؤلف وقوله او يكون له اي للفظ جزء لكونه من حروف متعددة
وقوله لا معنى له اي لا يدل على معنى في مسماه ومثله ما لا جزء
لمعناه كالنقطة كما مر وقوله كالانسان فانه ليس حرف من هذه
الاحرف دالا على جزء من معناه وهو الحيوانية والناطقية وكان
حق الشارح جعل هذا من القسم الذي بعده لمكان حرف التعريف
الا ان يقال مراده لفظ انسان فقط او لكون ذلك الا ضمحل معناه

تكرار
بل هو في كما تقدم دلالة مطابقة كما يعلم مما بعده سوا اريد منها جز المعنى المطابقي ام خارج لازم له كما راده الضاحك من لفظ الانسان وانى بصريح اللفظ مع جواز الاضمار لدفع توهم رجوع الضمير للدال انتهى

شبكة الألوكة

لذاته وقوله ذو معنى اي بحسب اصله قبل جعله علما وقوله
لكن لا يدل ذلك الجزء وقوله على الانسان اي لفرد من افراد مفهوم
هذا اللفظ فضمير ذاته راجع اليه بهذا الاعتبار فتامل وقوله لاه
العبودية المفهومة من لفظ عبد والذات الموضوع لها لفظ الله وقوله
اوله جزء اي او يكون له جزء الخ وقوله ذو معنى صفة جزء وقوله
لان المراد ذاته المشتملة على الحيوانية والناطقية والتشخص.
المشاهد بالبصر وقوله لا يكون كذلك اي كالمفرد وفسر الشارح
بلازمه بقوله بان يراد الخ وكتب بعضهم ما نصه وقوله لا يكون
كذلك اي لم يثبت له ذلك السلب غلبه فهو عموم سلب ونقيضه
جزئيته وقوله لرامي الحجارة لو قال كغلام زيد مثلا لكان اولى كما هو ظاهر
وقوله لان الرامي لو اسقط لفظ ال هنا وفي ما ياتي لكان اولى فقوله
له اي الذات لانه مذكر وليست تاوه للتانيث ولذلك اطلق على الله
جل ثناؤه وقوله على جسم معين اي بحسب وصفه بالرمي والا
فالحجر اسم لجنس غير معين تحرير للشيخ احمد بن محمد الغنيمي حين قرا
هذا الكتاب مع جمع من الفضلاء بالجامع الازهر في ضبط المفرد والمركب
وهو ان يقال لا يخلو الحال اما ان يكون اللفظ بسيطا او مركبا وكل منهما
اما معناه بسيط او مركب فهذه اربع صور اللفظ ان كان بسيطا
ففيه صورتان الاولى ان يكون المعنى بسيطا ايضا كق علما على
النقطة مثلا والثانية ان يكون المعنى مركبا كق علما على زيد
واللفظ اذا كان مركبا والمعنى بسيطا ففيه ست صور الاولى
ان لا يدل جزؤه على شيء اصلا كما ان النون مثلا فانها لا تدل على شيء
اصلا ولفظها مركب كما ترى ومعناها بسيط الثانية ان يدل
اللفظ بجزئه على معنى غير المعنى الموضوع نحو غلام زيد علما على

النقطة

التنفس الرابعة والخامسة ان يدل احد جزئيه على غير المعنى المقصود
والجزء الاخر منه اما ان لا يدل اصلا او يدل على المعنى المقصود لكن
دلالته غير مقصودة فالاول كغلام علما على التنفس فان احد الجزئين
منه وهو ذال يدل على معناه لكن دلالته غير مقصودة والجزء الاخر منه وهو
ديز مهمل لا دلالة له اصلا وهذه الصور لم تكن مما سبق فلا تغفل
بقي ما اذا كان كل من اللفظ والمعنى مركبا وفيه ست صور ايضا الاولى
ان لا يدل جزؤه على شيء اصلا كزيد فانه جزؤه كالزاي لا يدل على شيء
الثانية ان يدل جزؤه على غير المعنى الموضوع له بالكلية كغلام
زيد علما على انسان الثالثة ان يدل احد جزئيه على غير المعنى
الموضوع له والجزء الاخر يدل على جزء المعنى الموضوع له لكن دلالته
عليه غير مقصودة نحو غلام الحيوان علما على انسان فان غلام
يدل على الغلامية وليست شيئا من الموضوع له بالكلية والحيوان
يدل على جزء الموضوع له وهو الانسان لان الحيوان بعض مفهوم
الانسان الرابعة ان يدل احد جزئيه على غير المعنى الموضوع له والجزء
الاخر لا يدل على شيء اصلا نحو غلام ديز علما على انسان فان غلام
دال على غير الموضوع وديز مهمل لا دلالة له على شيء اصلا الخامسة
ان يدل كل من جزئيه على جزء المعنى المقصود لكن دلالته غير الحيوان
الناطق علما على زيد فان كلا من جزئيه يدل على جزء الموضوع له لكن
دلالته غير مقصودة كما هو مبين السادسة ان يدل احد جزئيه على
جزء المعنى المقصود لكن دلالته غير مقصودة والجزء الاخر لا يدل
على شيء اصلا نحو حيوان ديز علما على مغلوب الجزء الثاني هكذا
اظهر لهذا الفكر المشغول وان سكت عنه الفحول اما لسهوله امثاله
واما لان ما قالوه يعلم منه هذا بطريق المقايسة انتهى وقوله

منصودة نحو حجر

ونحو زيد

شبكة الألوكة
www.alukah.net

وقدم اي المولف اخذا مما بعده **وقوله** لانه اي المفرد باعتبار
ماصدق عليه مفهومه لانه حينئذ جزو والجزو مقدم علي الكل
طبعا واما باعتبار مفهوم المفرد فهو موخر عن مفهوم المركب لان
التقابل بينهما كما صرح به في المطالع تقابل العدم والملكة والاعدام
انما تعرف بملكاتها كما تقرر في العمى مع البصر فيكون تصور مفهوم
المركب سابقا علي تصور مفهوم المفرد لتوقفه عليه ومن اجل
هذا المعنى قدموا تعريف المركب علي تعريف المفرد لان القصد
في التعريف الي المفهوم بخلاف التقسيم والاحكام فان القصد
فيها انما هي الذات اي الماصدقات وبه ندفع ما يقال ان المقسم هو
المفهوم فتامل **وقوله** متقدم طبعا قال الشارح في شرح المطالع
المتقدم بالطبع والذات بمعني ان المتقدم يوجد بدونه المتاخر
ولا يوجد المتاخر بدونه ولا يكفي في وجوده وجود المتقدم ولا يكون
للمتقدم علة تامة له انتهى ويقال لمثل هذا تقدم بالذات ايضا هـ
وقوله ولان فيه اوره عدمية والعدم متقدم علي الوجود ولا
يعارض بان الوجود اشرف من العدم لاعتضاد هذه بما قبلها ولان
النكات لا تتزاحم فتامل وكتب بعضهم ما نصه والعدم متقدم علي الوجود
لعل مراده العدم المطلق وليس الكلام فيه **وقوله** او اراد بالمولف
المركب كان الوجه الذي ينبغي عدم هذه الارادة وان يقول واختار المولف
علي المركب لانه علي القول به الاني من المفرد هنا فتامل **وقوله**
به اي بالمولف ما اي معنى واقول فيه نظر ظاهر يعلم بالتامل قال
في المطالع واللفظ المركب يسمى قولا ومولفا وربما يفرق بين المولف
والمركب وتثلث القسمة فيقال اللفظ اما ان لا يدل جزوه علي شي
اصلا وهو المفرد او يدل علي شي فاما ان لا يكون علي جز معناه وهو

المولف

المولف او لا علي جز معناه وهو المركب هذا هو المنقول عن بعض
المتاخرين ونقل المولف وصاحب الكشف انهم عرفوا المولف بما ذكر في
تعريف المركب وللمركب بما يدل جزؤه لا علي جز معناه وعلى هذا الانكون
القسمة حاصرة لخروج مثل الحيوان الناطق علما اللهم الا ان يراد بجزوه
في تعريف المركب او ينقض من تعريف المولف انتهى كلامه بحروفه فتامل
وقوله وربما يفرق بينهما فانه احسن من قول الشيخ فيما يظهر لان
ماذكره الشيخ في تعريف المركب والمولف لا يدل علي الاخصية هـ
التي ادعاها فتامل **وقوله** ما لجزيه دلالة اي بحسب ما كان فقوله
ما لجزيه دلالة يخرج عنه نحو الحيوان الناطق علما **وقوله** وهو ما دل
الخ يدخل فيه الحيوان الناطق علما وكتب بعضهم ما نصه وان لم يكن
الدلالة مقصودة بقرينة المقابلة فيدخل فيه عبد الله علما **وقوله**
والمراد بالارادة المأخوذة من لفظ يراد **وقوله** حتى لو الحق ايجاز دناه
بالارادة ما تقدم حتى يقال ان هذا المذكور منها ولو اسقط حرف التعريف
من الانسان لكان اولى اذ المقصود الفه الذي هو جز لفظه **وقوله**
علي ضم شي الخ اخرج به التصنيف فان معناه التفريق لانه جعل الشي
اصنافا لا ضم لاصناف وخرج الترصيف لان معناه التحسين **وقوله**
ثلاثة كلا ان تقول بل هي اكثر من ثلاثة كالجمع والكتب والالصاق ونحوها
ولعل الشيخ رحمه الله تعالى اراد التراكيب المشهورة بينهم في اوايل الكتب
تامل انتهى امر بالتامل الشيخ رحمه الله تعالى لان من التراكيب المشهورة
بينهم في اوايل الكتب فلا يتم الجواب بالنظر اليه **وقوله** ضم الاشيا
لعل المراد من صيغة الجمع ما فوق الواحد **وقوله** وهو اي الترتيب
وذكر الحيثية للتقييد وبالتقدم والتاخر متعلق بنسبة والمراد بالعقليه
ما للعقل مدخل في ترتيبها وان كانت حسية والالفة المناسبة

الكتب ح

شبكة الألوكة
www.alukah.net

وقوله ام لا هو متقابل سوا كانت الخ وقوله من وجه اي عموما
من وجه وهو انفراد كل منهما عن الاخر في فرد وقوله واخص من
التركيب مطلقا لا حاجة اليه مع قوله سابقا فهو اعم من الاخيرين
مطلقا الا زيادة الايضاح والمقابلة لقوله اعم فافهمه وقوله اخص
مطلقا اي خصوصا مطلقا فاعتبر في التركيب الايتلاف دون عكسه
وقوله والمفرد الخ قال بعض الشارحين تخصيص التقسيم هنا
بالمفرد لا طايل تحته فان من الكليات ما فيه تركيب كالجسم النامي
والحيوان الناطق قلت التخصيص ليس للاحتراز بل لان الكلام
هنا في الكليات الخمس التي هي مفردات كما ياتي اقوال وحينئذ فينقسم
المركب ايضا الى الكلي والجزئي لكن ينبغي المولف فلا يعلم حكمه وردبات
مفردات المولف من المفرد فترجع اليه ولذلك لو قال والمفظ الدال
اما كلي الخ لكان اولى وفيه تامل وقوله بالنظر الي معناه اشاره
بهذا الى ما قاله السيد من ان الكلية والجزيية بالذات انما هي صفة
للمعاني دون الالفاظ ووصف الالفاظ بهما تبع من تسمية الدال باسم
المدلول كما ان الافراد والتركيب بالذات صفة للالفاظ وانما توصف
المعاني بهما من تسمية المدلول باسم الدال فبذلك صح جعل اللفظ
مقسما للكليات وقوله اما كلي الخ اعلم ان مفهوم الكلي من حيث هو من
غير اشارة الي شي مخصوص يسمى كليا منطقيا من حيث هو هذا لانه
المبحوث عنه فيه ومعروضه اي ما صدق مفهوم الكلي عليه من
حيث هو انه صالح لعروض الكلية يسمى طبيعيا لانه طبيعه وحقيقة
والمجموع المركب من العارض والمعروض يسمى كليا عقليا لانه لا وجود
له الا في العقل وكذا الانواع الخمسة الجنس والنوع والفصل والعرض العام
الكلي فاذا قلنا الجسم جنس فهنا ان مفهوم الجسم من حيث هو ومفهومه

من حيث

~~من حيث هو ومفهومه~~ من حيث المعروضة للجنس ومفهوم الجنس
من حيث هو والمركب منهما فالثاني جنس طبيعي والثالث منطقي والرابع
عقلي وقس على ذلك البواقي انتهى حفيد وقوله مفهومه صفته عايد
الي المفرد او الي الكلي باعتبار لفظه فلا يلزم ان يكون للمفهوم مفهوم
وايضا التصور اذا اضيف المعاني والمفهومات يكون المراد حصوله
نفسه كتصور العلم والجهل ولذلك تترتب عليه اثره وهو الادراك وان
اضيف الي المحسوسات يكون المراد حصول صورته لا نفسه كتصور
النار ولذلك لم يترتب عليه اثرها كالاحراق وقوله من حيث الخ اي لا
من حيث الدليل الخارجي مثلا قال بعضهم انما فسر نفس التصور بقوله
من حيث انه متصور لان نفس التصور جزئي لقيامه بالنفس الجزئيه
وجزئيه المحل تستلزم جزئيه الحال فيه فلا يجوز انقسامه الى كلي وجزئي
انتهى وقال بعضهم بعد ~~النظر عن برهان التوحيد ان التصور~~
الا قرب الاحتياج الي التصور والنفس فالتقييد بالتصور ليقطع النظر
عن الخارجي والتقييد بالنفس ليقطع النظر عن برهان التوحيد مع انه
التصور لا يدل على قطع النظر عن برهان التوحيد ليكتفى به لانه ايضا
امر تصوري والنفس لا تدل على قطع النظر عن الخارجي فلا يجوز الاكتفا
باحدهما انتهى المقصود منه من الشركة ذات تصور المفهوم وانما المانع
هو المفهوم من حيث تصوره والتصور العقلي وزاد لفظ نفس لما سياتي
وذكر التصور لاخراج ما في نفس الامر وقوله بحيث الخ افاد ان هذا
معنى الكلي وانه المراد من الشركة وقوله يصح حمله اي يمكن ذلك وقوله
فان مفهومه وهو الحيوانية والناطقية اذا صوره العقل وحده يتصف
به افراد غير منحصرة كزيد وعمرو وغيرهما فالمفهوم هو معنى اللفظ لا
مفهوم معنا مفاهيم وشمل كلام المولف ما لا مفهوم له بنفسه كالكليات

الألوكة
www.alukah.net

العرضية اللاشيء واللاوجود واللاامكان فعدم اشتراكها بين كثيرين لا هو
لنفس تصور مفهومها لعدم صدقها على شيء اصلا فضلا عن اشتراكها
وانما هو لشمول تقابلها لجميع الاشيا فتامل وقوله اذا تصور اي حصل
في العقول وقوله سوا وجدت افراده اي في الجملة فلا ينافيه قوله
اولم تتحاه تامل وقوله وتناهت اي الافراد وقوله كالكواكب
اي السبعة وهذا مثال للافراد لا للكلي المتناهي الافراد وكليها هو
الكوكب السيارة اولم عطف على قوله تناهت والتقدير او وجدت ولم
تتناه لا يقال كيف حكم عليها بالوجود ثم بعدم التناهي لانها وجد
في الخارج يلزم ان تكون متناهية لانا نقول الاضافة في قوله افراده للجنس
وحينئذ لا منافاة بين الحكم بالوجود وعدم التناهي فتامل فانه من
الخطرات في الدروس وقوله اولم تتناه بمعنى انه لا يوجد بعده
فرد اخر وقوله اولم توجد اي افراده فيه اي في الخارج فقوله في
الخارج من الاظهار في محل الاضمار وقوله كالجمع كان افراده اي ما صدق
عليه الجمع عليهما ممتنعة وقوله اولعدم عطف على لامتناعها ه
وفيه ركاكة لا تخفى وقوله وجودها اي الافراد وقوله ممكنة اي
غير واجبة الوجود ولا العدم وقوله كجبل فانه كلي وافراده لم توجد
في الخارج والظاهر ان جملة قوله وان كانت ممكنة حال وحينئذ فلا
يقال انه يشمل القسم الاول وهو الممتنع فتامل وقوله زيبق بكسر
الزاي ثم همزة ساكنة ثم موحدة ثم قاف وقوله ام وجد عطف على
وجدت وقوله اذا الدليل الخ وعن هذا احترز بقوله نفس تصور
فيما مر اي ان تصور مفهومه مجردا عما ذكر يجعله من الكلي ومع ملاحظته
يجعله من الجزئي وقوله لكنه اي الاله وقوله عنه العقل الخ ه
مقتضى حل المتن ان يقال لكنه لا يمنع الخ وقوله والا اي لو امتنع

صدقه

صدقه على كثيرين بل كان منحصرا في فرد لم يحتج الى دليل الواحدانية
لتعينها وقوله ام امكن عطف على امتنع اي ان او جود افراده في
الخارج ممكنة لكنه لم يوجد منها الا فرد فقط ومن الكلي ما امتنع وجود
كرتين الباري عز وجل مجملة اقسامه ستة كما علم وقوله ثم
الكلي اي باعتبار معناه كما اشار اليه وهو ينقسم الى سبعة اقسام
ايضا لانه اما ان يتحد معناه اولا والاول سيذكره والثاني ان وضع
لفظه لكل من معانيه فمشترك كالعين للباصرة والذهب وغيرهما
وان وضع لمعنى ثم اشتهر في غيره فان هجر الاول فمنقول اما شرعا
كالصلاة والصوم في المعاني المخصوصة واما عرفا خاصا كالفاعل ه
والمفعول واما عرفا عاما كالدابة وان لم يهجر الاول فان استعمل فيه
فحقيقة او في الثاني فمجاز فقوله ان استوى معناه في افراده ه
كالانسان لزيد وعمرو وقوله وان تفاوت اي بعدم تفاوته
بخرجه المقابلة كاقتضاء ما يقابله وقوله فمتواطي اي متوافق
لتوافق معناه في افراده كالانسان بالنسبة لزيد وعمرو وقوله وان تفاوت
اي معناه فيها في افراده وقوله بالشدة ويقال لها الاولوية
وقوله التقدم ويقال له الاولوية وقوله فمشكك لان الناظر
فيه يشك في تساوي افراده وعدمه وبقي ما تعدد لفظه دون معناه
وهو المترادف وكتب بعضهم ما نصه وقوله فمشكك قال ابن التلمساني
لا حقيقة للمشكك لان ما به التفاوت اذ دخل في التسمية فمشترك
والا فهو المتواطي واجاب عنه القرافي بان كلا من المتواطي والمشكك
موضوع للقدر المشترك لكن التفاوت ان كان بامور من جنس المسمى فهو
المشكك او بامور خارجة عن مسماه كالذكورة والانوثة والعلم والجهل
فهو المتواطي انتهى حاشية المولوي على جمع الجوامع ثم رايت شيخنا

اي عدم تغايرهما [illegible] [illegible] [illegible]

شبكة الألوكة
www.alukah.net

تنقل عن السيد في حواشي المطالع ما قاله ابن التلمساني باوضح عبارة
ثم قال والجواب بان التفاوت خارج عن مفهومه الا انه داخل في
وقوعه على افراده وحصوله فيها فاعتبر قسما على حدة مقابلا
بما ليس فيه هذا التفاوت انتهى وفيه ايضاح للكلام القرافي فتامل
وقوله فان معناه اي حصول معناه وقوله والوجود فان
معناه اي حصوله وقوله في الواجب لخ عبارة الحفيد فانه
في الواجب اول واقدم بحسب الذات لكونه علة الممكنات وقوله
قبله اي كابيه او حاصل مفهوم جبر وقوله اشد لقوة اثاره قال الحفيد ثم قال وههنا بحث وهو انهم جعلوا الاشدية باعتبار كون الاثار
اوكا لها والظاهر ان ذلك يوجد في المتواطي كالانسان ان بعض
افراده كنبينا عليه السلام اكثر واكمل بحسب الخواص الانسانية
كالادراك من غيره كيحيى عليه السلام مع انه لم يتكدر بالشهوات
الجسمانية اصلا تامل وقوله منه اي الواجب وقوله فيه اي
الممكن وقوله واما جزئي اي حقيقي بقرينه المقابلة مع التعريف والا
فالجزئي قد يكون اضافيا بالنسبة الى ما هو اعم منه مع كونه قد يكون
كليا بالنسبة الى ما تحته كالحيوان فانه جزئي بالنسبة الى الجسم كلي
بالنسبة الى الانسان وقوله وهو الذي يمنع الخ ان كان الموصوف
واقعا على المفهوم اشكل قوله مفهومه لانه يلزم منه ان يكون للمفهوم
مفهوم وان كان واقعا على اللفظ فهو صحيح بلا اشكال على وجه
المجاز من باب تسمية الدال باسم المدلول اذ المتصف بالجزئية
والكلية حقيقة انما هو المفهوم وقد نختار الشق الاول ونجعل
الاضافة في مفهومه بيانية فتامل وكتب بعضهم على هذه القولة
ما نصه اي لا يمكن ان يفرض صدقه على كثيرين كزيد فانه لا يمكن فرض

صدقه

صدقه على كثيرين لمنع التشخص فيه عن الفرض فان قيل
فما الفرق بينه وبين اللاشيء ونحوه من الامور العامة فانه لا يمكن
صدقه على كثيرين فان لا شيء من الاشيا الخارجية والذهنية
يصدق عليها اللاشيء فلا يمكن ان يفرض على كثيرين قيل الفرق
بينهما هو ان زيدا ممتنع فرض صدقه على كثيرين امتناعا ذاتيا
فينافي الامكان الذاتي واما امتناع فرض صدق اللاشيء على
كثيرين بسبب ان نقيضه وهو الشيء يكون شاملا لجميع الاشيا
الخارجية والذهنية فيكون امتناع فرض صدقه بالغير فلا ينافي
الامكان الذاتي انتهى وكتب بعضهم ما نصه قوله وهو الذي يمنع
ويقال هو الذي يحصل من تجدده تجدد صورة غير التي قبلها
والكلي بخلافه مثاله اذا راينا زيدا متشخصا انه حصل منه صورة
في الذهن فاذا راينا عمرو كذلك حصل صورة اخرى وهكذا بخلاف
ما اذا لاحظنا الحيوانية والناطقية في زيد عند رؤيته ثم لاحظناها
كذلك عند رؤية عمرو ولم يحصل لنا صورة اخرى غير الاولى فالاولى
جزئي والثاني كلي فتامل وقوله كزيد علما فلو لم يكن علما فهو
من الكلي لانه مصدر وقوله فان مفهومه وهو حصول
صورته مع تشخصاته في الذهن لانه الموضوع له وقوله وصفه
اي زيد وقوله له اي لمفهومه اي واما الامن هذه الحيثية بان
يكون زيد علما فهو مصدر كلي وقوله بما يعرض له اي لزيد باعتبار لان الزيادة تشمل كل ما يقبلها من قمح ونحوه
لفظه وقوله لانا قيوده يمكن ان يكون المراد بالقيود متعلق لا يمنع
من التصور والنفس والمفهوم فافهم وقوله ولانه المقصود بالذات
بخلاف الجزئي فانه يقصد لايضاح مثال او نحو ذلك واشار بقوله
لانه مادة الحدود الخ الى بيان ذلك القصد وايضا ان الكلي جزء من

شبكة الألوكة
www.alukah.net

الجزء فان مفهوم الانسان جزو من مفهوم زيد والجزو مقدم علي الكل
ولذلك كان وجه التسمية بالكلي والجزئي ان الكلي جزو للكل واحد من
افراده وكلية الشي بالنسبة الي جزئياته فيكون الجزو كلا وعكسه
والشي يسمي بما ينسب اليه فتامل **قوله** بخلاف الجزئي فانه
ليس مادة كل **وقوله** والكلي اما ذاتي الخ قدم الذاتي لتوقف العرضي
عليه ولانه جزو الحقيقه وحقيقة الشي ذاته ولان مفهوم الذاتي
وجودي ومفهوم العرضي عدمي وسكت عن تقسيم الجزئي مع انه
قسم من المفرد لعدم وجود التقسيم فيه لانه ان نسب الي كلي
كان عرضيا له او الي جزئي اخر كان مباينا او مساويا له فلا يكون
داخلا ولا خارجا فتامل **وقوله** وهو الذي يدخل الخ اي لا يكون
خارجا عنها فالمراد لازمه لانه يلزم من كونه داخلا ان لا يكون خارجا
فاستعمل في هذا اللازم فيكون من باب الكناية فيما يظهر وعليه
فيدخل النوع بهذا المعني وهو المناسب لما سياتي في قول المولف
والذاتي الخ فانه جعل النوع وفي كلام بعض الشارحين ان الماتن منه
اشار الي اطلاق الذاتي علي معنيين وجعل في كلامه استخداما
فليراجع المقري وحواشيه **وقوله** كالحيوان اي والناطق ه
وقوله بالنسبة للانسان الخ ان اريد بالانسان والفرس ما فيهما
النوعية فجزئيات اضافيات وان اريد بهما ماهية افرادهما اعني
الحصص فجزئيات حقيقيات فتدبر وكتب علي قوله الانسان
فانه حقيقة جزئيات الحيوان التي هي زيد وعمرو وبكر ونحوها
وقوله فانه اي الحيوان داخل في حقيقة جزئياته فان للحيوان
مثلا جزئيات مثل زيد وعمرو وبكر وحقيقتهم للانسان اعني
الحيوان الناطق والحيوان غير خارج عن تلك الحقيقة بل هو داخل

فيها

منه

وتحقيقه

فيها كما افاده الشارح وكتب ايضا ما نصه اعلم ان صريحه عطف الفرس
علي الانسان وهو المتبادر وقال بعض الشارحين الفرس معطوف
علي الحيوان اي وكالفرس فانه جزئيات لافراس المتشخصه ه
وحقيقتها الفرس اعني الحيوان الصاهل وهو غير خارج عنها
بل هو عينها فالحيوان مثال للثاني جزءا والماهية والفرس مثال
للثاني هو نفسها انتهى **وقوله** فيهما اي في الانسان والفرس لا
في الجزئيات **وقوله** من الحيوان والناطق اللذين هما حقيقة
جزئيات الحيوان كزيد وعمرو وبكر مع قطع النظر عن تشخصها
فانه عارض خارج عن الحقيقه اي الماهية الطلبية كما هو ظاهر **وقوله**
واما عرضي سمي بذلك لانه عارض للذات **وقوله** بخلافهم لو قال
بنا قضه لكان اولى لان الخلاف فيمن قد يجتمعان وهو لا يتصور
هنا والضدين قد يرتفعان وهو لا يصح هنا كذلك والنقيضان
لا يجتمعان ولا يرتفعان **وقوله** اي لا يدخل الخ تفسيره هذا مراعاة
لكلام المولف وكان وجه التعبير في الاول ان يقال ما كان جزا من
حقيقه افراده وفي الثاني ما ليس جزا منها وعلي ما ذكره فاضافة
الحقيقه الي الجزئيات من اضافة الكل الي اجزائه فتامل **وقوله**
وعلي هذا اي تفسير الذاتي والعرضي المذكور فالماهية اي التي
هي الذات عرضية وقد التزمه بعضهم بنا علي ظاهر هذا التفسير
وبعضهم منع عرضيتها واول هذا التفسير فقال المراد بالحقيقه
في قوله حقيقه جزئياته اعم من الحقيقة الذهنية والخارجية
المقترنة بالتشخيص فيكون تعريف الذاتي شاملا للنوع فانه
وان كان تمام الحقيقه لجزئياته من حيث هي لكنه جزء للحقيقه ه
الخارجية من حيث انها مقترنة بالتشخص ونظر فيها لجزئياته

حقيقة

شبكة الألوكة
www.alukah.net

فيه بانه يلزم ان يكون التشخص العارض للحقيقة جزءاً داخلاً وذلك
باطل اقول قد يقال انه جزء من حقيقة الفرد وليس جزءاً من حقيقة
النوع فلا بطلان وبعضهم قال في الثاني بل المراد بما يخالف الداخل
هو الخارج عن حقيقة الجزئيات العارض لها فلا تكون الماهية داخلة
لامتناع خروج الشيء عن نفسه وعروضه عليه ولا تخرج الشيء اذا لم
يكن خارجاً فاولى ان لا يكون الشيء نفسه خارجاً عن نفسه وغاية
ما يلزم ان هذا الكلي مسكوت عنه بانه لا يكون ذاتياً ولا عرضياً ه
والانصاف ان هذه كلها تكلفات ليست تامة المفد مات وكتب بعضهم
ما نصه وقوله وعلي هذا اي تفسير العرضي بما ذكر من كونه غير
داخل في حقيقة جزئياته فالماهية الحقيقة النوعية كالانسان
عرضية الخ ويحتمل ان مرجع اسم الاشارة الي تعريف الذاتي السابق
وهو ظاهر هو صنيع الشيخ حيث قال وقد يطلق الذاتي علي ما ليس
بعرض وفرع عليه قوله فتكون اي الماهية ذاتية صرح بصنيع
العنبري حيث قال رحمه الله واعلم ان الذاتي يطلق بالاشتراك
علي معنيين ما يكون داخلاً وما لا يكون خارجاً فالنوع علي الاول
ليس بذاتي لانه تمام حقيقة الجزئيات وعلي الثاني انتهى وكتب
بعضهم ما نصه وقوله فتكون ذاتية اي من حيث شموله النوع
فيدخل فيه فهذا المعنى اعم من المعنى الاول فانه يصدق علي جزء
الحقيقة الاعم والمساوي اعني الجنس والفصل ويصدق علي النوع
ايضاً لانه ليس بعرض بل هو تمام حقيقة افراده من غير اعتبار
التشخص فانه عارض عليها وقوله وقد يطلق الذاتي الي اخره
يستفاد من ذلك ان للذاتي تفسيرين احدهما ما كان داخلاً والثاني
ما ليس بخارج وليس للعرضي الا تفسير واحد وهو الخارج فقط

وقوله

وقوله واعترض اي علي كونها ذاتية من حيث التفسير وقوله
الذات اي الحقيقة والماهية وقوله فلو كانت اي الحقيقة ه
والماهية وقوله الشيء الذي هو الحقيقة الذي هو المنسوب
وقوله الي نفسه اي الحقيقة المنسوب اليها وقوله بان هذه
التسمية اصطلاحية اي عند المنطقيين ولا مشاحة في الاصطلاح
وقوله وبان الذات هو جواب اخر وحاصله انه من نسبة
الشيء الي افراده المتكثرة التي هي الماصدق المذكور وبالجملة يتعين
ان الماهية من الذاتي لئلا يلزم اخراج النوع من الكليات مع انه
منها كما سيذكره المؤلف وقوله ويمكن نسبة الحقيقة اي النوعية
وقوله الي ماصدقها اي جزئياتها لانها مشتملة عليها مع زيادة
التشخص وكتب ايضاً ما نصه اي الجزئيات كزيد وعمرو فانهما
يشتملان عليها اذ كل جزئي مشتمل علي نوع وتشخص عارض له
فيكون جزءاً من جزئيه فنسب اليه كما ينسب النوع الي جزئيه من النوع
الجنس والفصل فيقال انهما ذاتيان فتحصل ان المنسوب الحقيقة
النوعية التي يطلق عليها ذات ايضاً وماصدق الحقيقة غير
الحقيقة فصحت النسبة في اللغة للتغاير من غير حاجة الي
دعوى الاصطلاح وقوله ثم اخذ اي شرع في بيان الكليات
اي بيان حقائقها بذكر رسومها وتقديم الذاتي منها لمثل ما تقدم
وانما كانت المذكورات رسوماً لانها المبينة باجزاء الحقيقة وسياتي
وكانت خمساً لان الكلي اما خارج عن الحقيقة او لا الاول العرضي وهو
اما مختص بحقيقة او لا الاول الخاصة والثاني العرض العام وغير
الخارج اما تمام الحقيقة او جزؤها الاول النوع والثاني اما مميز للشيء
عن غيره او لا الاول الفصل والثاني الجنس وقوله والذاتي ليس

شبكة الألوكة

المراد به ما سبق في قوله وهو الذي يدخل في حقيقة جزئياته
فانه بحسب ظاهره لا يتناول النوع بل المراد به المعنى الاعم وهو ما لا
يكون خارجا عنها ليشمل النوع بقرينة ذكره في المتن الاتي في النوع
ففي الكلام استخدام ولا يمنع منه ذكر القرائن هنا معرفا بال فيقال
ان المعرفة اذا اعيدت معرفة كانت عين الاولى لان ذلك امر اغلبي
وخصوصا فقد قامت القرينة وقوله تقول اي لفظ يصلح
باعتبار معناه ان يقع في الجواب عن السوال بها وقوله المحضة
اي الخالية عن التمييز وكتب بعضهم ما نصه وقوله بحسب الشركة
المحضة في بعض النسخ زيادة لفظ فقط مع اسقاط المحضة انه لم
تكن النسخة محرفة وشرح عليها بعضهم فقال وهذا القيد
لا بد منه ليخرج به النوع فانه قد يقال بحسب الشركة بين
الافراد ولم يذكره هنا اعتمادا على ما سيجي في تعريف النوع المقابل
للجنس من انه تقول بحسب الشركة والخصوصية ليتحقق التقابل
بينهما او نقول المراد بالشركة محضا من الشركة التي بين الحقائق لا
التي بين الافراد لانه وقوله تقول على كثيرين مختلفين
بالحقائق فخرج النوع بدون ذلك القيد انتهى ثم رايت الغزي
شرح عليها مع اسقاط المحضة وقال لا بد من قولنا فقط ولا
لم يصح الى اخر ما بينه رحمه الله وكتب بعضهم على قوله في الحاشية
او نقول المراد الخ هذا ربما يفهم ان النسخة فيها المحضة وقوله انا
سئل عن الانسان والفرس اي عنهما ولو مع غيرهما كالحمار وقوله
جوابا عنهما اي عن السوال عنهما ولو قال عنه اي السوال المفهوم
من سئل لكان انسب وقوله واذا سئل عن كل منهما اي عن
احدهما منفردا عن الاخر ولو عبر بهذه العبارة لكان واضحا وضمير عنه

وما

١٩

وما هيته وتمامه راجع لكل وضمير به عائد الحيوان وقوله بتمامه
اي بتمام ماهيته ويحتمل رجوع ضميره للماهية باعتبار ما هي له
وفي نسخة بتمامها وقوله وتمامها في الاول اي تمام ماهية الانسان
وقوله والمسئول عنها بما اي يقع السوال بما عن اربعة اشيا ه
وقوله في اربعة كلي اي في لفظ كلي باعتبار معناه وقوله وفي واحد واحد
جزئي اي في لفظ جزئي باعتبار معناه وذكره استطرادا لتمام ه
التقسيم اذ الكلام هنا في الكليات وقوله نحو ما زيد اعترض
بان الجزئي الحقيقي لا يكون مقولا ولا محمولا على جزئي اصلا لان المحمولات
انما هي المفهومات الكلية واجيب بان الحمل في الجزئي انما هو
بحسب الظاهر وانما الحمل في الحقيقة واقع في كلي اذ قولنا هذا
زيد انما هو باعتبار محذوف كلي والاصل هذا مسمى زيد او صاحب
اسم زيد لكنه اخص في هذا الجزئي واجاب بعضهم بان
الجزئي له وجودان احدهما في الخارج بتشخصه وذلك لا يصح فيه ما ذكر
وثانيهما في العقل بناء على مذهب الحكماء المتاخرون المبني عليه تقسيم
المفرد في كلام المولى السابق من ان العقل مدرك للكليات
بلا واسطة وللجزئيات بالالات وبهذا المعنى يصح ان يقع
مقولا ومحمولا فتامل وقوله وكثير متماثل اي من الافراد لقوله
متماثل الحقيقة اذ ليس لنا حقيقتان متماثلتان وكتب بعضهم
ما نصه وقوله وكثير اي وفي كثير متماثل من حيث الحقيقة وفيه
ما في الذي قبله وقوله وكثير مختلفها الخ ليس المراد به الافراد
وان كان هو ظاهر عطفه على ما قبله بل المراد اعم فيشمل الحقائق
المختلفة كما مثل ويشمل الحقائق والافراد كما مثل الشخصية نحو
ما الانسان وهذا الفرس ويشمل الافراد الشخصية المختلفة نحو

شبكة الألوكة

فتامل

مازيد وهذا الغرض وقوله والجواب عن الاربعة متخصص
الخ فيجاب عن الاول بحيوان ناطق وعن الثاني والثالث بانسان
لانه تمام الماهية واعتبره بالمشخصات ويجاب عن الرابع بحيوان
وهذا هو المراد هنا فافهم تنبيه ظاهر كلام الشيخ وصريح كلام غيره
ان الجواب في مازيد هو انسان لانه تمام الماهية ولذا ايجاب
به عن نحو مازيد وعمرو وبكر ونحو ذلك المشخصات واما الجواب
في قولنا ما الانسان فهو الحيوان الناطق الذي هو حده وهل يصح
ان يكون الحد جوابا عن الفرد نحو مازيد او الافراد المتفقة كما تقدم
او ينبغي في جوابها الاجمال وهو انسان لان التشخص لا يحد فليحرر
وقد تعرض لذلك في المطالع وكتب بعضهم ما نصه وقوله متخصص
في ثلاثة اجوبة فيه نظر لانه اراد ما ذكره من الامثلة فله جوابان
لانتفاء الثلاثة الاول في جواب واحد وان اراد بحسب الواقع فهي
اربعة نحو ما الفرس وما يقضو راسم لحمار معين ومازيد مع
وعمرو وما الفرس والشاة فتامل وقوله لاشتراك الثاني
اي الواحد الجزئي نحو مازيد وقوله والثالث اي الكثير المتماثل
وقوله في جواب واحد اي في اتحاد الجواب بحسب حقيقتهما
المسؤل عنها فتامل وقوله وبرسم الجنس اي يعرف ويميز عن
غيره بالفاظ باعتبار معانيها مشتملة على الجنس والفصل واعلم ان
مفهوم الجنس منطقي ومعروضه كالحيوان جنس طبيعي والحيوان ومفهوم
الجنس جنس عقلي وهكذا الكلام في بقية الكليات مثلا مفهوم
النوع نوع منطقي ومعروضه كالانسان نوع طبيعي والانسان
ومفهوم النوع نوع عقلي قاله الدواني وغيره وعبارة الحفيد فان
قلنا الجسم جنس فهناك مفهوم الجسم من حيث هو ونوعه

من حيث

من حيث المعروضية للجنسية ومفهوم الجنس من حيث هو والمركب
منهما فالثاني جنس طبيعي والثالث منطقي والرابع جنس عقلي
وقس على ذلك البواقي بل اذا قلنا زيد جزئي فذات زيد من حيث
المعروضية للجزئية جزئي طبيعي ومفهوم الجزئي جزئي منطقي والمركب
منهما جزئي عقلي انتهى المقصود نقله منه وحينئذ فقوله
الشيخ خرج به النوع المنطقي اي مفهومه وهو المقول على الكثرة المتفقة
الحقيقة لا معروضه كالانسان مثلا يعني وان صدق عليه فتامله
وقوله دخل فيه سائر الكليات اي شمل جميعها ولم يدخل فيه
الجزئي بحال يأتي وعلم من ذلك الدخول ان الكلي جنس وقد اخذه في تعريف
الجنس فيلزم ان يكون للجنس جنس ومن المقرر ان الجنس المطلق
اعم من جنس الجنس مع ان الامر هنا بالعكس وقد يجاب بان الكلي اعم
لصدقه على بقية الكليات واخص من حيث كونه جنس الجنس فلا
منافاة فتامل وكتب بعضهم ما نصه وقوله دخل فيه الجزئي
فالكلي جنس دخل فيه سائر الكليات الجنس والنوع وغيرهما فهي
انواع للكلي داخلة تحته قال الخبيصي فان قيل اذا كانت
الكليات الخمس انواعا يلزم ان يكون الجنس نوعا قلت لا محذور
في ذلك فانه نوع باعتبار وجنس باعتبار وقوله يقول اي محمول
وهو مساو لقوله كلي وكتب بعضهم ما نصه اي صالح لان يقال
اي يحمل حمل هو هو وهو حمل المواطئة لا حمل الاشتقاق والا لزم ان
البياض جنس لزيد والقطن مثلا لانه يقول اي محمول حمل اشتقاق
على الكثرة المختلفة الحقيقة وهو باطل فتامل وقوله على كثيرين
بحسب تناوله لها عقلا بمفهومه وقوله خرج به اي بقوله
مختلفين بالحقائق قال الغنيمي احترز بذلك عن النوع وخاصته

بيان بان الكلي

وايضاح الفرق بين حمل المواطئة والاشتقاق هو ان الحقيقة
حمل الكلي على جزئياته حمل المواطئة
وهو حمل هو هو وذلك مثل حمل
الكلي بانها ناطق والماشي
والماشي لا بالنطق والماشي لا حمل الاشتقاق
التي هي مبادئها لا حمل الاشتقاق وما معه
فهو حمل ذو هو ذو النطق
لا تصدق على افراد الانسان
بالمواطاة فلا يقال زيد نطق

وقف ... رواق المغاربة

والفصل القريب تخصيص الاحتراز بالنوع تحكم وقوله في جواب ماهو احتراز عن الفصل البعيد والعرض العام وخاصة الجنس انتهى كلامه وهو في ذلك تابع للمولى سعد الدين في شرح الشمسية وعبارته فالكلي جنس وقوله مختلفين بالحقيقة يخرج النوع والخاصة والفصل القريب وتخصيصه باخراج النوع فقط على ما في الشرح تحكم وقوله في جواب ما هو يخرج الفصل البعيد والعرض العام لا الخاصة لانها ليست بداخلة ولعله مراده بذلك انها ان كانت خاصة النوع فهي مقولة على متفقين فخرجت بقوله او لا مختلفين بالحقيقة وان كانت خاصة الجنس فهي عرض عام النوع فالقيد الاول لا يخرجها فتخرج بالقيد الثاني وهو قوله في جواب ماهو وقد اخرجها به كما ترى هذا ما ظهر في فهمه فتامل وفي حاشية السيد ما يوخذ منه دفع التحكم عند التامل وحاصله انما استنده الاخراج الى الاخير لتكون الفصول والخواص مطلقا كقيد واحد فتامل وقوله واما الجزئي فلم يدخل في الكلي اي ولا يقال انه خرج به لان شان الجنس الادخال وفيه اشارة الى ان لفظ مقول مستدرك لانه بمعنى الكلي فهو بيان لمعنى الكلي في الواقع ولذلك قالوا ان ذكره بيان الموصوف بكثير من الواقع وصفا محتاجا اليه لاجل وصفه بمختلفين المقتضي ذكره للاخراج به فتامل وقوله تعالى ويقال له جنس الاجناس وهذا واحد من الاربعة وقوله على القول بجنسيته لشموله لكل جسم مولف من الطول والعرض والعمق المتالفة من الاسطحة المتالفة من الخطوط المتالفة من النقطة اذ السطوح ماله طول وعرض فقط والخط ماله طول فقط وليس للنقطة شيء من الثلاثة وكلها جواهر وجودية عند المتكلمين

وقال

بلغ مقابلة على اصل المؤلف

وقف لله تعالى برواق المغاربة

وقال الحكماء انها اعراض لان النقطة عبارة عن نهاية الخط والخط نهاية السطح والسطح نهاية الجسم وعلى القول الاخر ان الجوهر ليس جنسا ويعبر عنه بالعقل المطلق وبالجوهر المفرد الذي لا ينقسم طولا ولا عرضا ولا عمقا ولا احساسا ولا وهما ولا عقلا الذي هو الواجب الوجود وقوله ومتوسط وهو الثاني من الاربعة وهو جنسان مطلق الجسم والجسم النامي واليه اشار الشارح بالكاف وقوله كالجسم النامي فان فوقه جنسا هو الجسم المطلق وتحته جنس وهو الحساس او المتحرك بالارادة وقوله وسافل الجسم وهو الجسم النامي المتحرك المعبر عن مثاله بالحيوان وقوله ومفرد اي منفرد بدليل تفسيره بقوله ليس فوقه جنس ولا تحته جنس وقوله قالوا ولم يوجد له مثال هذه صيغة تبري مما قالوه مفادها وجود مثاله وقد مثل له بعضهم بالعقل بناء على ان الجوهر هو جنس له وان بقية العقول اشخاص له تحته تنبيه كان المناسبة في ذكر الاجناس ان يقدم السافل ثم المتوسط ثم العالي لان المعتبر فيها التصاعد لانا اذا فرضنا الاخر جنسا فلا يكون الا فوقه وهكذا فتامل وقوله حسب الشركة والخصوصية اي ان يكون السوال واقعا بلفظ افراد يشتمل مفهومها على شيء مشترك بينها وعلى فرض مخصوص من نوع يشتمل مفهومه على حقيقة شيء لا يشاركه غيره فيه واشار بقوله معا الى ان السوال عنه مشتمل على الجواب الواحد لو وقع السوال عنهما معا او وقع الجواب عنهما معا او المراد بالمعية مطلق الاجتماع وقوله وهو النوع اي الحقيقي لانه المعتبر وقوله عن كل منهما اي عن احدهما وقوله كان الجواب ذلك ايضا لكن على حسب الخصوصية وعدم الشركة بخلاف المثال الاول فانه بحسب اشتراك زيد وعمرو في تمام الماهية وقوله

وبلا ما انتهى نوع عرض لانه / بلا المعنى وصف لمن انتهى اليه

بان يراعيه التشخص

شبكة الألوكة

معا ليس المراد به المعية في الزمان بل الاجتماع في المقولية فتامل وقوله لانه تمام ماهيته المختصة به فيه اشارة الي عدم اعتبار التشخصات وقوله تقول اي محمول وقوله علي كثيرين اي جزئيات كثيرة وقوله بالعدد مستدرك وقوله دون الحقيقة من ذلك تعلم ان المراد النوع الحقيقي وقوله خرج به اي بقوله دون الحقيقة لان معناه المتفق فيها وقوله خرج به الجنس فانه تقول علي مختلفين وقوله خرج به الفصل لانه يقع في جواب اي شي هو في ذاته ولو بعيدا وقوله والخاصة لانها تقع في جواب اي شي هو في عرضه كالضاحك وقوله مع ان الثالث يعني وهو العرض العام يخرج بما خرج به الجنس اي لانه تقول علي كثيرين مختلفين بالحقيقة فان قلت كما ان هذا يخرج بما خرج به الجنس كذلك خاصة الجنس والفصل البعيد كل منهما خرج بما خرج به الجنس في الخروج ولهذا ضمهما بعض الشراح الي الجنس في الخروج وجعل قوله في جواب ما هو احترازا عن الفصل القريب وخاصة النوع فلا وجه للنص على الثالث وهو العرض العام خصوصا وفيه ايهام ان الفصل مطلقا والخاصة مطلقا لا يخرج الا بقولنا ما هو قلت مراد الشيخ ان العرض العام لما كان يمكن اخراجه بما خرج به الجنس مطلقا من غير تفصيل نص عليه واما الخاصة والفصل لما كان التفصيل فيهما فخاصة الجنس وخاصة النوع والفصل القريب والبعيد وان الذي يخرج بما خرج به الجنس انما هو قسمان لم يتعرض لهما وتعرض للعرض مع ابدا المناسبة في اخراجه بالاخير لكنه يصير ساكتا عن ابدا المناسبة في اخراج خاصة الجنس والفصل البعيد فتامل مثال خاصة النوع نحو الضاحك بالنسبة الي الانسان ومثال خاصة الجنس كالماشي

بالنسبة

بالنسبة للحيوان وقوله يخرج بما يخرج به الجنس لانه مختلف الحقيقة وقوله لكن الانسب الخ يقال عليه لا معني لاخراج الخارج كما مر في كلامه وقوله والنوع قسمان مبتدا وخبر اي شيئان هو وقوله اضافي وهو للجسم النامي والحيوان وقوله وهو اي النوع المندرج تحت جنس وان شئت قلت تحت نوع وكتب ايضا ما نصه شمل ما اذا كان فوقه جنس وتحته جنس وشمل ما اذا كان فوقه جنس وليس تحته جنس فالاول نحو نام فانه نوع للجسم وتحته جنس وهو حساس وفوقه جنس وهو مطلق الجسم والثاني نحو الانسان فانه مندرج تحت جنس وهو الحيوان وليس تحته جنس كما بينه الشيخ رحمه الله وقوله وحقيقي ويقال له نوع الانواع وهو الذي من الكليات الخمس بخلاف الاضافي فانه مندرج في الخمسة لانه كلي مقول في جواب ما هو فافراده اي اذا اتفقت بالحقيقة فهو النوع الحقيقي وان اختلفت فهو الجنس فهو مندرج في الخمس سواء كان نوعا حقيقيا او جنسا بخلاف جعل النوع الاضافي احد الخمس فالكليات المفردة لا تنحصر في الخمسة لجواز وجود كلي مقول علي كثيرين متفقين بالحقيقة في جواب ما هو ولا يكون داخلا تحت جنس فان مثل هذا الكلي ليس بجنس ولا عرض عام ولا فصل خاص ولا خاصة ولا نوع اضافي فلا تنحصر الكليات في خمس ومثال هذه النكتة فلهذا جعل النوع الحقيقي احد الخمس انتهى وكتب بعضهم ما نصه قوله وحقيقي وهو ما ليس تحته جنس فيه تفريط اذ يصدق علي الحيوان انه ليس تحته جنس وانما تحته نوع فيقتضي انه نوع حقيقي مع انهم صرحوا في شرح التهذيب وغيره بانه نوع اضافي قطعا فلو قال الشيخ كما قال بعضهم وهو الذي ليس تحته نوع لكان اولي ويمكن دفع الايراد عن الشيخ بان الحيوان

شبكة الألوكة
www.alukah.net

قد دخل في قوله اولا في تعريف الاضافي وهو المندرج تحت جنس فيصير
قوله في تعريف الحقيقي وهو ما ليس تحته جنس في قوة ان
يقول وهو ما لا يندرج تحته جنس بقرينة المقابلة او يقال مراده بالجنس
الجنس اللغوي فلا يرد الحيوان لانه تحته انواع بخلاف الانسان لان
تحته اشخاص فليتامل وقوله كالانسان فانه نوع وليس تحته
جنس وانما تحته الافراد الجزئية وقوله لانه راجع تحته جنس
وان شئت قلت تحته نوع وقوله وليس تحته وهو الحيوان جنس
سافل ونوع اضافي بالنسبة الي ما فوقه وقوله اذ ليس تحته
اي الانسان جنس وان شئت قلت تحته نوع فان الذي تحته
انما هو افراد جزئية وقوله فان فوقه جنس وان شئت قلت
نوع وقوله ويتميز الحقيقي وهو ما ليس تحته جنس فانه يحتمل
يحتمل صورتين احداهما بان لا يكون تحته جنس لكن فوقه جنس
وهذه الصورة ليست محل الانفراد بل هي محل الاجتماع وثانيهما
بان لا يكون فوقه جنس ولا تحته جنس وهذه الصورة من محل
الانفراد فان الماهية البسيطة كالنقطة مثلا ليس فوقها
جنس بنا علي ان الجوهر ليس جنسا لها بل عرضا عاما لها وليس تحتها
جنس وقوله علي القول الخ واما لو قلنا ان الجوهر جنس لم يكن
حقيقيا لانه راجع تحت جنس فيكون اضافيا وكتب بعضهم ما نصه
وقوله فبينهما عموم من وجه الخ حاصله ان الجوهر علي القول
بجنسيته كما مر جنس فقط والجسم نوع بالنسبة له وجنس بالنسبة
للجسم النامي وهو نوع بالنسبة للجسم وجنس بالنسبة للحيوان
بالجنسية والانسان بالنوعية فقوله وينفرد الحقيقي الخ غير محتاج
اليه مع ما فيه من التكلف والاختلاف ولذلك قال بعضهم ان التمثيل

بالماهية

بالماهية البسيطة غلط وسهو ليست مندرجة تحت جنس فليست
من النوع الاضافي الذي الكلام فيه فتامل وقوله واما قوله نقول بغير ح
هو توطئة لما بعده وقوله في ذاته هو كما قيل مستدرك لان التقسيم
للذاتي تمييز واما في رسمه الاتي فهو قيد لا بد منه في خصوص كونه
فصلا كما ان في عرضه الاتي قيد للخصوص بكونه خاصة واذا اطلق
السوال بعدم ذكرها جاز التمييز بايهما كان لان المراد مطلق التمييز
وقوله اي جوهره تفسير لذاته لبيان ترادفهما وقوله ولو في
الجملة يشير به الي انه لا فرق في المميز بين ان يكون عن جميع ما عداه
او عن بعضه فيصح ان يجاب باي فصل اريد قريبا كان او بعيدا
كالناطق والحساس والنامي فاذا سئل عن الانسان باي شي في ذاته
صح الجواب بالفصول المذكورة كلها وكذا اذا قلت اي جوهر
هو في ذاته صح الجواب بجميع تلك الفصول والحاصل ان المراد
علي التمييز في الجملة بخلاف ما لا تمييز فيه فاذا قيل اي جسم
نام هو في ذاته لم يصح الجواب بالقابل للابعاد والنامي ايضا اذ لا
تمييز واذا قيل اي حيوان هو في ذاته الناطق انسان كما حرره
السيد فليراجع وقوله في الجنس اي ولو بعيدا وقوله كالناطق
اي من حيث هو كذلك وكالحساس والنامي والقابل للابعاد الثلاثة
متقاطعة علي زوايا قائمة بالنسبة الي الحيوان والنبات والجسم
وهو ان يميز الشي عن المشاركات في الجنس القريب فصل قريب
كما تقدم والا فالفصل بعيد كالحساس والنامي والقابل المذكور
بالنسبة الي الانسان وقوله الفصل بمعني الفاصل وسمي بذلك لانه
يفصل الماهيات عن بعضها وقوله في الجنس اي الحيوان فانه
شامل للانسان وغيره كالفرس وقوله وتبع اي المولي اقتصاره

شبكة الألوكة
www.alukah.net

وهو الراجح المعتمد وقوله بنا علي ان كل ماهية لها فصل فلها جنس
خرج بهذا عكسه وهو ان كل ماهية لها جنس فلها فصل اتفاقا وكتب
بعضهم ما نصه لها فصل مميز عما يشاركه تلك الماهية في الجنس
لا في الوجود اذ المشاركة في الوجود لا يفتقر الي التمييز بالفصل والا
لزم التسلسل لان الفصل ايضا موجود فالتمييز عنه يحتاج الي
فصل اخر انتهى سعد وقوله وذهب المتاخرون الي زيادة
او في الوجود لان الماهية اذا تساوت اجزاؤها لم يميزها الا وجودها
في الخارج وقوله ومبني الخلاف الواقع منهم في ان كل ماهية لها
فصل يلزم ان يكون لها جنس فمن قال يجوز تركب الماهية من امرين
متساويين زاد قوله او في الوجود ليكون تعريف الفصل جامعا
ومن قال لا يجوز ذلك بل هو محال ترك هذه الزيادة فان قلت
المولف لم يذكر هذه الزيادة في التفسير الاول وقد اطلق في رسمه
كما ترى فلم يقيده بالجنس كما صنع اولا قلت للاشارة الي المذهبين
وان مختاره ما سبق فيحمل ما هنا عليه بدلالة السياق او انه
متردد في ثبوت تركب الماهية من امرين متساويين وقوله
متساويين ويسمى كل منهما فصلا علي هذا القول وقوله امرين
او اكثر وقوله وعدمه اي عدم جواز ذلك التركيب وقوله فمن
جوز تركيبها اي الماهية من ذلك المذكور منه الامرين المتساويين
احتاج الي ان يزيد في الوجود فيقول وهو الذي يميز الشي عما ساواه
في الجنس او في الوجود واشار المتقدمون الي بطلان مذهب المتاخرون
بان الجزءين المتساويين اما ان لا يحتاج احدهما الي الاخر او يحتاج والاول
محال ضرورة لعدم قيام الماهية بدون بعض اجزائها والثاني اما
ان يحتاج كل من الجزءين الي الاخر او يحتاج احدهما الي الاخر فقط والاول

محال

محال للزوم الدور والثاني باطل لانه ترجيح بلا مرجح واجاب
المتاخرون بان الاحتياج قد يختلف جهته فلا يلزم ما ذكرتم وبان ما ذكرتم
انما ياتي في الماهيات الخارجية حتى خلاف الذهنية التي هي المعتبرة في هذا
الفن فلا محذور فتامل وقوله علي الشي انما قال علي الشي ليشمل
المقول علي الاشيا المتفقة الحقيقة كالفصل القريب والمختلفة
الحقيقة كالفصل البعيد مثال الاول كالناطق فانه يحمل علي افراد
الانسان وهي متفقة الحقيقة ومثال الثاني كالحساس فانه
يحمل علي افراد الحيوان وافراد الانسان وقوله في ذاته حال من
المبتدا او الخبر والجملة خبر عما يذكر من المسئول عن مميزه كالانسان
فقولنا الانسان اي حيوان هو والرابط المبتدا في جملة الخبر
والتقدير الانسان هو اي شي في ذاته انتهى ابن قاسم في بعض
حواشيه وقوله خرج به اي المذكور بقوله اي شي هو في ذاته
وقوله لانهما يقالان في جواب ما هو وان اختلفت مقوليتهما
فان الجنس يقال في جواب ما هو بحسب الشركة المحضة بين امرين
مختلفين والنوع يقال في جواب ما هو بحسب الشركة بين المتماثلات
في الحقيقة او بحسب الفرد الواحد وقوله والخاصة اي بقوله
في ذاته وقوله والفصل اي من حيث هو قسمان من حيث القرب
والبعد وقسماه ايضا من حيث انه مقوم ومقسم لانه يقوم حقيقة
ما هو منه ويجعل غيره قسيما له كالناطق للانسان والفرس وقوله
قريب سمي بذلك لكونه يميز الجنس القريب كما ذكره وعكسه بعكسه
وكل منهما يصح ان يقع جوابا عن الانسان اي شي هو في ذاته ومنه ماله
الابعاد الثلاثة فانه يميز الانسان عما يشاركه في الجوهرية وفر[...]
يخص السوال بما مرخاص نحو زيد او الانسان اي الحيوان فجوابه

اي شي هو مبتدا او خبر علي
التقدير ما ساتي خرفا ي شي
خبر وقوله هو مبتدا ح

شبكة الألوكة

بالفصل الذي يميزه عما يشاركه في الجنس الذي اضيف اليه اي فتامل
وقوله كالناطق الخ فالناطق يميز الانسان عن جنسه القريب
وهو الحيوان وهذا مثال للفصل القريب وقوله كالحساس وكالنامي
وقوله بالنسبة الى الانسان فانه يميز الانسان عن الشجر
والحجر اي عن المشارك واما بالنسبة الى الحيوان فقريب وقوله هذا
التمييز اي التمييز في الجملة وكتب بعضهم ما نصه اي مثل هذا التمييز
الذي في الحساس مثلا فان الحيوان الذي هو جنس مشارك والظاهر
انه ليس المراد كل جنس بل المراد الجنس المتوسط فان الجنس العالي
لا يتميز فيه كما هو ظاهر وقوله فان قلت يلزم اي من الجواب بالفصل
البعيد وقوله ان يكون للجنس فصلا اي ان يقع الجنس مميزا وقوله
هذا التمييز اي الذي هو في الجملة وقوله لا بعد فيه اي في وقوع
الجنس مميزا بالاعتبار الذي ذكره وقوله في جواب اي شيء كان
يقال مثلا اي شيء الانسان في ذاته فيقال في جوابه حيوان فقد
ميز الحيوان الذي هو جنس الانسان عما يشاركه في الجنس البعيد كالنامي
والجسم من الشجر والحجر لتمييز الحساس للانسان عنهما وظاهر
كلام الشيخ ثبوته للجنس العالي وهو محل تامل فليحرر وقوله
يمشي بالعرضي اي انه ثانيا بعد الذاتي المبتدأ به كما مر وقوله
واما العرضي اي المقابل للذاتي السابق وليس المراد به ما قابل
الجوهر كما قد يتوهم كما صرح به في شرح المطالع والعرضي منسوب الى
العرض وحينئذ فهل يقال فيه نسبة الشيء الى نفسه لان المراد
بالعرض في كلام اهل المنطق هو الخارج المحمول لا ما هو مصطلح اهل
اصول الدين من انه يقابل الجوهر فليحرر وقوله فاما ان يمتنع
انفكاكه الخ لا يخلو اما ان يكون امتناع انفكاكه عنها من حيث الوجود

الذهني

الذهني بمعنى ان الماهية بحيث يمتنع ادراكها بدون ادراكه كالفردية
والزوجية للماهية الثلاثة والاربعة ويسمى هذا اللازم لازم الذهن
وهذا هو المعتبر في دلالة الالتزام عند الجمهور او من حيث الوجود الخارجي
بمعنى انها يمتنع ان توجد في الخارج منفكة عنه فيه كالسواد للحبشي
لان ماهية الانسان لا يلزمها السواد والا لزم سواد كل انسان او من
حيث هي هي بمعنى انها يمتنع ان توجد باحد الوجودين منفكة عنه
بل اينما وجدت كانت موصوفة به ككون زوايا المثلث الثلاث مساوية
لقائمتين فانه اذا حصل في الذهن او في الخارج يتصف بذلك قطعا ويسمى
لازم الماهية انتهى من بعض الشروح وقوله وهو العرض اللازم
اي الخارج المحمول وكتب بعضهم ما نصه وقوله وهو العرض اللازم
سواء باللزوم البين بالمعنى الاخص وهو الذي يلزم تصوره من تصور
الملزوم فقط كالزوجية للاثنين والفردية للثلاثة او باللزوم البين بالمعنى
الاعم وهو الذي يتوقف جزم العقل به على تصور الطرفين من
اللازم والملزوم كانقسام الاربعة بمتساويين فانه يتوقف
لزوم الانقسام على تصور الاربعة وتصور الانقسام وقوله
او لا يمتنع انفكاكه بان يمكن مفارقته وان لزم كالفقر الدائم وقوله
وكل منهما اي اللازم والمفارق هذا يقتضي ان العرضي اربعة
اقسام فتكون الكليات سبعة وهو يخالف ما مر انها خمسة فكان
وجه التقسيم ان يقول والعرضي اما يختص بحقيقة واحدة سواء
لزم حكمه اولا او بالاكثر من حقيقة سواء لزم اولا فتامل وقدم اللازم
لان مفهومه وجودي ولثبوته وقوله كالضاحك وخاصة
النوع وكالماشي للحيوان وكالملون للجسم وكالموجود لا في موضوع كالجوهر
في خاصة غيره وقوله والفعلي وكالضاحك بالفعل فنبه كف

بيان شيء

ان نحو ما عدا المفرد [illegible] اثنان
ويعكسون العرضي الى خاصة [illegible]
مع حقيقة واحدة [illegible]
لان [illegible] والعرضي
[illegible] العام [illegible] لا يلزم
كان لان [illegible]
ان يكون الاقسام سبعة [illegible]

شبكة الألوكة

ونشر مرتب وقوله مختص بها فان قلت الضاحك مطلقا لا يختص
بهذه الحقيقة اذ قد قيل ان الملائكة والجن قد يضحكون ويبكون
ايضا فلم يصح مثالا للخاصة قلت لا تقتضي شانهم عند الحكما لا الضحك
ولا البكا فلا يضحكون ولا يبكون لمن يقول به فعليه ان لا يجعل الضاحك
من خواص الانسان فان قلت قد فسروا قوة الشي للشي بامكان
حصوله له مع عدمه وقوله بحصوله له جزما فهما متباينان
على ما لا يخفى فلا يلزم الضاحك بالقوة للانسان لا في الذهن ولا في
الخارج كما لا يلزم الضاحك بالفعل ففي التمثيل للازم بالضاحك بالقوة
مناقشة قلت نعم ذلك التفسير حق الا انه قد تفسر القوة
بامكان الحصول مطلقا فيكون اعم من الفعل بالمعنى المذكور وهذا
هو المراد ههنا وهو حينئذ يكون بمعنى القابل للضحك والصالح
له وهذا يلزم للانسان ذهنا وخارجا على ما لا يخفى فلا مناقشة
كذا في بعض الشروح ولا يخلوا عن مناقشة كما لا يخفى وقوله وهذا
اي تقسيم الخاصة الى قسمين المفهوم من قوله وكل منهما الخ
وكتب بعضهم ما نصه وقوله وهذا مذهب المتاخرين سال
بعض افاضل الدرس بانه يلزم على كلامهم عدم انحصار الكليات
المفرده في خمس فان الضاحك بالفعل عندهم ليس خاصة وقد اجبنا
عنه بما يضيق عنه المحل وقوله فشرطوا ان يكون الخاصة لازمة
وفيه بحث لانه اذا كان لا يسمى خاصة الا اللازمة فاذا تكون الخاصة
المفارقة نعم ان ارادوا انه لا ينبغي التعريف الا بالخاصة اللازمة فظاهر
فتامل وقوله لانها التي يعرف بها دون المفارقة حتى لا يكون
الرسم اخص من المرسوم وقوله وترسم اي الخاصة بانها كلية دخل
فيها الخ منها يستفاد جواز تانيث الكلي في الجميع وقوله على ما تحت

حقيقة

حقيقة واحدة اي على جزئيات حقيقة واحدة سواء كانت نوعية
كالضاحك بالنسبة الى الانسان او جنسية كالماشي بالنسبة
الى الحيوان انتهى حفيد وشمل قوله او جنسية الجنس العالي فيكون
له خاصة وقوله من الافراد بيانا لما وقوله خرج به اي المذكور
من الحقيقة الواحدة والقول العرضي وقوله والنوع اي خرج
النوع وكذا فصله لا يمكن ادراجه في قول الشيخ والفصل والحاصل
ان فصل النوع لا يمكن اخراجه بقوله فقط لانه يقال على ما تحته
حقيقته واحدة فقط فتعين اخراجه بقوله قولا عرضيا واما الفصل
البعيد فيمكن اخراجه بما خرج به الجنس ويمكن اخراجه بما خرج به
النوع كما صنع بعض الشراح والشيخ قصد الضبط والجمع على محل
واحد بالاخراج قال الفنوي عقب قول المتن فقط خرج به غير النوع
والفصل القريب وخرجا بقوله عرضيا انتهى وقوله ولا حاجة
لقوله فقط عبارة التهذيب قريبة من عبارة المتن وقال
حفيد وقوله فقط بمنزلة الفصل مخرج للجنس وفصله
والعرض العام انتهى وكانه لحظ ان الجنس وما بعده يصدق عليه انه
يقال على حقيقة واحدة وان كان يقال ايضا على حقائق مختلفة
ومثل هذا القدر كاف في الاحتياج على ان القيود لا يجب ان تكون
للاحتراز بل لاغراض اخر فتامل وقوله والخاصة قد تكون
للجنس هو ايراد على التقييد بالماهية في ما مر وشمل كلام المولف
ان المراد بالحقيقة الواحدة اعم من النوعية والجنسية وقوله
وقد تكون للنوع هو تكرار لان النوع هو الماهية وقد تقدمت ولعله
لذكر ما بعده وقوله كما للون الظاهر ان اللون خاصة غير لازمة
لان الهوا جسم لا يعرض له سوى الحركة والسكون ولا لون له وكذا الما

شبكة الألوكة

يحمل على احد ما قيل انه جسم سيال لا لون له محرره وقوله وكل خاصة
نوع خاصة لجنسه قد توقفت في ذلك حين قراءة هذا الشرح مع
جمع من الافاضل وخصوصا مع قوله سابقا لان الضحك بالقوة
لازم لماهية الانسان مختص بها حتى وقفت على نسخة الشيخ
المولى موجدنه قد كتب على هامش النسخة ما نصه خاصة
الانسان كالضاحك خاصة للحيوان بمعنى انها لا تتجاوزه الى غيره وخاصة
الحيوان كالحياة ليست خاصة للانسان بل تتجاوزه الى غيره من
ساير انواع الحيوان انتهى صورة ما رايته وبعد هذا لا يخلو عن
تامل فقد رايت في بعض حواشي الشمسية ما نصه قال الشارح انا
اختص بافراد حقيقة واحدة وهو الخاصة اعلم ان الخاصة تنقسم
الى ما تكون مطلقة والى ما تكون غير مطلقة اما الخاصة المطلقة
وهي الخاصة التي لا تكون موجودة في غير ذلك النوع كالكتابة
بالنسبة الى الانسان واما الخاصة الغير المطلقة وهي التي تكون
موجوده في بعض ما يخالف ذلك النوع كالمشي بالنسبة الى الانسان
فانه يكون خاصة لذلك النوع بالنسبة الى ما لا تكون موجودة فيه
كالشجر لا مطلقا انتهى بحروفه فتامله مع كلام الشيخ رحمه الله وقوله
ولا تنعكس بالعكس اللغوي اي وخاصة الجنس لا تكون خاصة للنوع
وكتب بعضهم ما نصه وقوله ولا تنعكس اي ليس كل خاصة جنس
كالماشي بالنسبة الى الحيوان خاصة نوعه كالانسان وقوله
كالمتنفس اي القابل للتنفس والصالح له وقوله من الحيوانات
من الفرس وغيرها وقوله لماهيات اي بانواعها تامل وقوله مخالف
لها فهو لف ونشر مرتب في المثال وقوله وعلى التقديرين الخ الا وهو
الماشي بالنسبة الى الحيوان فانه خاصة له حقيقة وعرض عام للانسان

لعدم

لعدم اختصاصه به وكتب بعضهم ما نصه وقوله وعلى التقديرين
هو غير مختص هذا اذا نظر الى الانواع كالفرس والطير ونحوهما اي
بالنسبة الى كل نوع من انواع الحيوان فانه لا يختص بافراد ذلك النوع
واما بالنظر الى المتنفس باعتبار القدر المشترك بينهما وهو الحيوان
فانه خاصة له لازمة ان اخذ بالقوة ومفارق ان اخذ بالفعل كما هو
مصرح به وقوله عليهما تحت حقايق خرج به النوع وفصله
والخاصة وقوله قولا عرضيا خرج به الجنس والفصل البعيد
وقوله خرج به اي بقوله قولا عرضيا وقوله لانها لا تقال
هذا التفسير مجاراة لكلام المولف والا فقد التفسير عن هذه بقوله
ولعل حكمة عدول المولف عن مقول الى يقال للاشارة الى ان معنى
كونه مقولا هنا حمله على افراده لا اطلاقه على كثيرين لما مر
انه لا يقال في جواب ما اصلا وبذلك علم انه ليس المراد بالعرض
هنا ما قابل الجوهر كما زعمه بعضهم لان ذلك لا يصلح حمله على الجوهر
اذ لا يقال الانسان ضحك او سواد بل المراد به ما مفهومه الذات
والصفة معا وقوله الا على حقيقة غير ظاهر بالنسبة الى
الفصل البعيد وكتب بعضهم ما نصه وقوله والخاصة الخ اي سوا
كانت للنوع كالضاحك بالنسبة او للجنس كالماشي بالنسبة الى الحيوان
ومقتضى تعليله بقوله لانها لا تقال الخ انها خرجت بالقيد الاول
لكن يرد عليه الفصل البعيد وهو فصل الجنس فانه يقال على غير
حقيقة واحدة فكان ينبغي ان يجعله في الاخراج الى الجنس ليكون
مستوفيا للاخراج الطليا تماما الحد ودعنه وقوله معا
اسم ليس مرفوع بضمة مقدرة على الياء المحذوفة كما هو مقرر
في علم النحو وقوله قيل الخ فيه اشارة الى ضعف ما سلكه المولف

الى الانسان صح

شبكة الألوكة
www.alukah.net

فجعلها رسوما وقوله لجواز ان يكون اي يحتمل ان لها ذلك فهو غير محقق كما يأتي وقوله مساويا فتكون من التعريف بالمساوي وقوله اطلق اي لفظ الرسم عليها لعدم تحقق ماهياتها فهو اسلم من اطلاق الحدود وفيه ما يأتي وقوله قال العلامة الرازي ره والتصر له سيد المحققين وقوله بمعزل عن التحقيق اي بعيد عن الوجه الحق او عن الامر المحقق او عن الامر المحكم المتقن وقوله امورا اعتبارية اي منسوبة لاعتبار واضعها وحيث اعتبرها كذلك فليس وراها غيرها وقوله فتكون حدودا وفي نسخة فتكون هي حدود لان الاسمي يكون لحيوان جنسا الا كونه مقولا على كثيرين الخ وهكذا البقية قال بعضهم هذا مسلم وليس بعيدا عن فهم المولف الحائز لكمالات العقلية والنقلية المقتضي للمعاني الذهنية والخارجية وانما عرضها بالرسوم لان المقوليه ره المأخوذة في تعريفها امور عارضة للطبايع لان الجنس هو الكلي الذاتي للمختلفين في الحقيقة سواء قيل عليها او لم يقل فالمقوليه مما يورد له ورده الفاضل عماد الدين بانه من اشتباه العارض بالمعروض فان المقولية عارضة للجنس الطبيعي الذي هو معروض للجنس المنطقي الذي كلامنا فيه وهو المفهوم الذي لا يمنع تصوره من الشركة فيه لان المنطقي اذا تصور معنى الامر الطبيعي وراه مشتركا اطلق على ذلك الامر الطبيعي انه مقول الخ واطلق على معناه انه مفهوم ووصف كل منهما بالكلي فالامر الطبيعي معروض للمقولية والكلية والمفهوم معروض للكلية فقط ومجموعهما يسمى كليا عقليا لتوقف تحققه على العقل فالجنس الطبيعي الذي هو الحيوانية مثلا اسمي جنسا طبيعيا ومفهومه يسمى جنسا منطقيا ومجموعهما يسمى جنسا عقليا

وهكذا

وهكذا والجنس الطبيعي يوجد في الخارج في افراده لا استقلالا واما الجنس المنطقي والعقلي فلا وقوله على انا الخ اي لو سلمنا عدم العلم بماهياتها المانع من كونها حدودا الا يوجب العلم بانها غيرها المقتضي لكونها رسوما لان الامر بالفطرة فيهما الاحتمال فكان المناسب ان نذكرها بلفظ التعريف المحتمل لكل منهما قاله ملا وقوله واعلم الخ اشار بذلك الى وجه تقديم الكليات على ما بعدها وتعقيبها بالقول الشارح وهذا اللفظ يوتى به في بعض المباحث لتنبيه السامع اي سامع كان واعتنا به بذلك المبحث واهتمامه به على غيره وقوله شيء به اي بالشارح لشرحه الماهية وسمي قولا لانه المركب وهو هنا كذلك والقول يطلق على الملفوظ والمعقول وهو المركب لرفض التعريف بالمفرد على الراجح وهو جنس يشمل جميع المركبات كالقضايا والاقيسة والدال على الماهية فصل اخرج الرسوم وقوله ويقال له التعريف بمعنى المعرف بكسر الرا وقوله ومعرف الشيء ما اي قول يلزم في ذاته اي المعرف معرفته اي الشيء ويجب فيه كونه مساويا للشيء ومغايرا له واجلى منه لانه مانع منه غير جامع لافراده فلا يجوز بالاخص لانه غير جامع لافراده كتعريف الانسان بانه كاتب متعلم للصنايع ولا بالاعم لانه غير مانع كتعريف الانسان بالحيوان واختار السيد جواز التعريف بالاخص والاعم تبعا للمتقدمين وهو الراجح لاشتمال كل على تمييز الشيء بوجه ما عن بعض ما عداه ولا بالمساوي معرفة او جهالة لانه ليس احدهما اقدم من الاخر فلا تعرف الحركة بعدم السكون وعكسه لان من عرف احدهما عرف الاخر ومن جهل احدهما جهل الاخر ولا تعريف الشيء بنفسه كتعريف الانسان بانه حيوان بشر وقوله ما تستلزم

من معرفته اي الحرف ...

معرفته الخ اقول يرد عليه انه يصدق على جز المعرف كالفصل
وحده من الحد التام والخاصة وحدها من الرسم التام وكالخاصة مع
واحد من العرضيات من الرسم الناقص المركب منهما ومن عرضي
اخر وجزا المعرف ليس معرف ولا يلزم ان يكون الشي الواحد المعرف بالحد
التام مثلا معرفا بتعديفين ولا يقول به احد فلا يكون مانعا وكتب
بعضهم مانصه **وقوله** ماتستلزم معرفته فاعل تستلزم هو
معرفته وهو الملزوم الذي هو التعريف ولازمة معرفة المحدود د
اقول هذا التعريف يصدق علي النوع نحو الانسان فان معرفته
تستلزم معرفة حيوان ناطق ولا يطلق عليه انه معرف بكسر
الرا ويصدق ايضا علي التعريف بالاعم وكذا بالاخص والمفرد ه
والمركب ويصدق ايضا علي الملزوم ملازمه ويصدق ايضا علي
القياس الاستثنائي **وقوله** ودليل الحصر الخ فيه نظر كما يأتي **وقوله**
الذاتيات بنفسها او بمعناها سيذكره **وقوله** وبعضها اي
الذاتيات من غير انضمام عرضي اليها اخذا مما بعده وكتب بعضهم
مانصه **وقوله** او ببعضها صادق بالجنس فقط وبالفصل فقط لان
فرق بين القريب من كل منهما وبين البعيد وفيه نظر فا هر فقد
قال في شرح الاشارات والحد منه تام يشتمل علي جميع المقومات
كقولنا الانسان انه حيوان ناطق ومنه ناقص يشتمل على بعضها
اذا كانه مساويا للمحدود كقولنا انه جسم او جوهر ناطق انتهى ه
المقصود منه فتامل **وقوله** اذا كان مساويا له لتعلم منه ان
التعريف بالجنس ليس حدا ناقصا وكذا بالفصل البعيد واما التعريف
وحده فقد قال السعد في شرح الشمسية لانه اي المعرف اما ان يكون
بمجرد الذاتيات اولا فالاول ان كان بالجنس والفصل القريبين

وحده

مع

مع نخترم الجنس علي الفصل سمي حدا تاما الي ان قال وان كان بغيرهما
يسمى حدا ناقصا لخلوه عن بعض الذاتيات كالتعريف بالفصل وحده
او به وبالجنس البعيد وكلما كان الجنس ابعد كان التعريف في النقصان
ادخل انتهى المقصود منه وظاهره ان مراده بقوله بالفصل وحده
الفصل القريب وقال حفيده انه يفهم من كلامه ايضا ان
الفصل القريب مع الفصل البعيد حد ناقص وان يكون مع الخاصة
ايضا كذلك وهو ظاهر بالتامل واعلم ان القيد في كلام شرح ه
الاشارات وهو قوله اذا كان مساويا للمحدود وكذا هو هو
في كلام غيره لم يعتبره السعد لما ذكره في التهذيب حيث قال
وقد اجيز في الناقص سواء كان حدا او رسما ان يكون اعم كاللفظي
وهو ما يقصد به تعيين مدلول الاسم **وقوله** او بالجنس القريب
بخلاف الجنس البعيد مع الخاصة فانه رسم كما يعلم من قوله او بغير
ذلك ولذلك وجد مانصه يشمل قوله او بغير ذلك الجنس ه
البعيد مع الخاصة او العرض العام او الخاصة فقط او العرض العام
فقط او هما معا **وقوله** وبقي خامس فيه بحث لانه ان لم يكن داخلا
في القول الشارح فلا يعد خامسا بل ولا يعد اصلا لعدم كونه
من الكلام فيه وان كان داخلا فهو من افراد ما ذكره بقوله او بغير
ذلك فهو من الرسم الناقص وبه قال بعضهم وبقي سادس وهو التعريف
بالمباين ولم يذكره الشارح لانه مرفوض من اصله وبقي سابع وثامن
وهما التعريف بالعلامة كتعريف الاسم بمن والى وبالمثال كتعريف الفعل
بنحو ضرب وسمع قال بعضهم وهما من التعريف بالرسم ايضا ايضا
فتامل **وقوله** مرادف لم اقف على التقييد بالمرادف في كلام احد
غير الشيخ والمفهوم من التهذيب وشروحه صريحا في عدم التقييد

الألوكة
www.alukah.net

بذلك وقوله قول دال اي بالمطابقة وظاهر قوله دال انه تعريف
للحد اللفظي وعلي هذا يكون الضمير في قوله وهو التمييز الخ عايد
عليه وهو كالتفسير السابق بناء على ان التركيب لفظ وان كان
المراد بالتركيب فيه اعم من اللفظي والعقلي كان الثاني اعم من الاول
ويكون في الكلام شبه استخدام فافهم بالتامل وقوله حقيقته
الذاتية لو قال حقيقته وذاته لكان اولى وقوله كالحيوان
الناطق اي او الصاهل بالنسبة الي الفرس او الناهق بالنسبة الي
الحمار والمراد ادراك ذلك لان الحد من العلم والعلم هو الادراك وقوله
حده اي حد الجنس القريب وقوله هو الجسم النامي الخ فقوله
الجسم النامي المتحرك بالارادة تعريف للجنس القريب وهو الحيوان
بالنسبة الي الانسان وقوله الناطق هو الفصل القريب بالنسبة
له وحينئذ فالحد التام هو ما كان بجميع الذاتيات لا فرق
فيها بين ان يكون مجملا او مفصلا اقول وعلي قياسه يكون الامر
كذلك في الحد الناقص وهو ما يكون ببعضها لا فرق في ذلك البعض
بين ان يكون مجملا او مفصلا وقوله وهو مانع من دخول غيره
اي غير افراد المحدود في افراده ومانع ايضا من خروج بعض افراده
عنه وقوله ودلالة وخرج بذكر ماهية الشي الرسم اقول
ان اراد بماهية الشي ما به الشي هو هو علي ما هو مشهور فلا يخرج
الرسم بذلك ويخرج ايضا الحد الناقص وان اراد بالماهية مطلق
الماهية اشكل عليه قوله وهو الذي يتركب من جنس الشي الخ فتامل
ولم يخرج الحد الناقص عن تعريف الحد التام قاله بعض الشراح وقوله
علي ماهية الشي يخرج ما عدا الحد التام من الحد الناقص والرسم
التام والناقص لان هذه تميز الشي عن غيره ولا تفيد معرفة ماهيته

لعلم

لعدم ذكر جميع اجزا ماهية الشي فيها انتهى وقوله يدل اي بذكر
للجنس والفصل اقول ويدل ايضا علي ان الماهية المركبة من امرين
متساويين بنا علي ذلك لا يكون لها حد تام لانه لا جنس لها ولا فصل
قريبين وقوله فانها انما تعرف بالرسوم لا بالحدود فيه نظر فقد
اعتبر المولف في الرسم ايضا التركيب من الجنس القريب وخواصه
اللازمة وهو مناف للبسايط فتامل وقد يجاب بان العبارة لا تفيد
انه يعرف بكل الرسوم بنا علي ان ال في الرسوم للجنس فيصدق بانه
يعرف ببعضها كالرسم الناقص ولا يعرف بالرسم التام لما فيه من التركيب
وقوله ويعتبر في الحد التام الخ لو اسقط لفظ التام لكان اولي
اخذا مما في تعليله مع ان الرسم يعتبر فيه ذلك ايضا فتامل ثم ان
هذا الاعتبار هل هو علي وجه الشرطية او الشطرية فان كان الاول
فكلام الماتن في تعريفه صحيح وان كان الثاني كان كلام المولف
منظورا فيه لم ياخذه في تعريفه وقوله لان حد الحد نفس
الحد اي لا اخص منه كما ذهب اليه القايل المذكور علي نظير
ما مر من جنس الجنس وقوله كما ان وجود الخ لان الوجود هو كون
الشي في الخارج ووجود الوجود كذلك وفيه بحث وقوله يعني
ان حد الحد الخ اي لان حد الحد محدود بالحد فحده من افراد مطلق
الحد واضافته لبيان نوع المحدود علي نحو حد الفقه كذا وحد
النحو كذا وفي هذا التفسير نظر مع ما قبله بانه عينه فتامله ولذلك
قال بعضهم الاولى ان يجاب بان التسلسل غير لازم لان معرفته
للمعرف من حيث انه معرف لا يحتاج الي معرف اخر لبداهة اجزايه
او كونها معلومة اولان التسلسل في الامور الاعتبارية غير محال
لانقطاعه بانقطاع اعتبار المعتبر وقوله باضافة اليه وتلك

شبكة الألوكة
www.alukah.net

الاضافة عارضة خارجة عنه تامل **وقوله** وفصله الضمير للمعرف ولبين المراد فصل الجنس وسياتي في كلام الشارح اشارة اليه **وقوله** فلهتام من كونه مانعا من دخول غير المحدود **وقوله** فلعدم اي فلنقصانه عن ذكر بعض الذاتيات فيه وهو الحيوان **وقوله** وخواصه اللازمة اي وخواصه من تلك الخواص كالضاحك او الكاتب او المتعجب او نحوها وغلب على الجنس لانها اشرف منه لحصول التمييز بها دونه وخرج بقوله اللازمة المفارقة كالضاحك بالفعل فانه اخص من الانسان فلا يكون في تعريفه **وقوله** وقيل بامر يختص بالشيء فهو كالفصل الغريب **وقوله** وهو الذي يتركب من عرضيات الخ افهم انه لا تكفي الخاصة الواحدة وفيه كلام فمذهب بعض المتقدمين المنع من التعريف بالمفرد ولعله مشى عليه وافهم ايضا انه اذا كان لكل واحد من العرضيات مختص كان المجموع من حيث هو معرفا حتى لا يكون المعرف اثنين منها مثلا اوزن ما علا قال بعض الشراح المتاخرين معترضا على مثال المولف المذكور بانه مختل اذ هو تعريف بخاصتين احداهما مركبة يعني ما عدا ضحاك والاخرى مفردة يعني قوله ضحاك بالطبع ولم يشترط احد في الرسم الناقص التركيب من خاصتين انتهى المقصود منه واقول بعد تسليم هذا النفي الكلي لا يلزم من عدم اشتراط ذلك نفي ان يقال ويطلق على المجموع بعد وجوده انه رسم ناقص لان المعرف قصد التمييز بهذا المجموع لكونه اقوى في التمييز من غيره وذلك لا ينافي ان يكون التعريف ببعض هذا المجموع عند افراده بالتعريف ونظير ذلك ما قرره السيد في التعريف بالعرض العام مع غيره **وقوله** يختص جملتها الخ افهم ان العرض العام لا ينفع وحده معرفا وكذا مع غيره

من جنسه

وقف لله تعالى برواق المغاربة

من جنسه بان يكون من عرضين عاميين لا يختص جملتها بحقيقة واحدة وبالصورة الاولى صرح بعض الشراح وغيرهم لكن انظر هل ذلك مبني على عدم جواز التعريف بالاعم او ولو قلنا به وحرره بالنقل **وقوله** وان لم يختص كل منها يصدق بان لم يختص شيء من احادها بل حصل الاختصاص من الاجتماع او اختصت واحدة منها والاحسن وقوعها اخيرة كقولنا في تعريف الانسان انه ماش على قدميه الخ **وقوله** بحقيقة واحدة البا داخلة على المقصور عليه **وقوله** ماشي على قدميه خرج الماشي على اربع او ثلاث فقد حكى الشيخ العارف بالله الشعراوي عن العارف بالله سيدي محمد الحنفي انه اهدي اليه دابة بثلاثة قوائم او اكثر من ذلك كالدود والمتولد من السوس وغيره وخرج ايضا الماشي على بطنه كالحية **وقوله** عريض الاظفار خرج مدورها كالطير **وقوله** بادي البشرة خرج مستورها بالشعر كالغنم **وقوله** مستقيم القامة خرج به غير مستقيمها واعلم ان هذه الاوصاف ان كل واحد منها لا يختص بالانسان ضرورة حصول الوصف الاول للدجاج والثاني والثالث للحية والرابع للحيوان البحري الذي صورته صورة المسمى بالنسناس لكن هذا المجموع من حيث المفردة هو مجموع وصف مساو للانسان واما قوله ضحاك بالطبع فقد قيل انه وحده من خواص الانسان ونوقش في ذلك بانه عرض عام لوجوده مع غيره لما حكوا ان حيوانا يسمى النسناس يضحك كما يضحك الانسان قال السنوسي في شرحه لا يقال المراد بالضحك ما يكون سببا عن التعجب فليس بضحك وانما صورته صورة ضحك لانا نقول بل هو ضحك حقيقة لانهم حكوا عنه انه يضحك اذا را او سمع ما يتعجب منه انتهى كلامه والعهدة عليه في ذلك فان قلت احسن من ذلك

الألوكة
www.alukah.net

ان يقال الملائكة يضحكون فلم يكن الضحك مختصا بالانسان ه
قلت اما اولا فهذا لا يوافق الحكما فان شانهم عندهم عدم الضحك
واما ثانيا فيتوقف علي ثبوت ذلك بالطبع لهم واني به لك الا بنقل
نبوي وقوله فلعدم ذكر جميع اجزا الرسم التام اي فقد الجنس
القريب منه او قوله وبقيت اشيا لا يخفي ان هذه كلها داخلة فيما
مر بقوله او بغير ذلك وقد حكم عليها هناك بانها رسوم ناقصة
واعلم ان ما ذكره بعض افراد الحد والرسم اذ جملتها عشر من اصل ستة   خمسة و
وثلاثين بعد اسقاط المكرر منها لان الجنس اما قريب او بعيد
والفصل كذلك والعرض اما خاص او عام فهي ستة وضربها في
مثلها يحصل ما مر وهذا بقطع النظر عن تعدد الاجناس والانواع
والفصول فتامل وقوله مع الفصل اي القريب وقوله او
بالفصل اي القريب وقوله وحده اي عند من جوز التعريف
بالمفرد وقوله والاكثرون علي ان كلا منهم منها حد ناقص اما
كونها حدا فنظرا للفصل الذي هو ذاتي مانع من دخول غير المحدود
فيه وذكر العوارض معه كالعدم لكونها لا ينسب اليها احترازا ه
والاقلون انها رسم لخلوها عن الجنس قال شيخنا وهو واضح في غير
التعريف بالفصل وحده وكتب بعضهم ما نصه وقوله والاكثرون
لعله اراد بهم من المحققين والا فقد نقل الحفيد ان عدم اعتبار
العرض العام مع الفصل والخاصة اصل الاصطلاح وان كون الفصل
مع الخاصة حد ناقص كما ذكره السيد لم يعتبره الجمهور لان الفصل
القريب يفيد معرفته مع الامتياز فذكر الخاصة لغو قاله وكانهم
نظروا الي ان التمييز الحاصل منهما اقوى مما حصل بالفصل القريب
وحده وقوله ومنها اي من الاشيا المختلف فيها وتوقف فيه بعض

الافاضل

٢٩

الافاضل بانه ما ذكر في المتن من قوله وهو الذي يتركب من عرضيات
والجواب ممكن تامل وقوله المساوية للمرسوم خرج به
الخاصة الاخص من المرسوم كالضاحك بالفعل في تعريف الانسان
وقوله والاكثرون علي ان كلا منهما رسم وانظر ما يقوله الاقلون
فانه يبعد ان يجعلوه حدا او رسما تاما وقوله واعترض بان التعريف
بالرسم ممتنع لعله في العرضيات المحضة وقوله انما يعرف هو بكسر
الرا المشددة وقوله لتوقف معرفة كل منهما حينئذ علي الاخر اي
لتوقف كونه يعرف به علي كونه خاصا به ويتوقف كونه خاصا به
علي معرفته ليعلم انه يناسبه اولا وقوله يمنع الحصر المذكور
بقوله انما يعرف الشي الخ وكتب بعضهم ما نصه وقوله واجيب
بمنع الحصر اقول فيه نظر فقد اورد السعد علي تعريف المعرف بقول
صاحب الشمسية هو الذي يكون تصوره مستلزما لتصور ذلك الشي
بكنه الحقيقة او بحيث امتيازه عن جميع ما يغايره بانه غير مانع
لصدقه علي الملزومات بالنسبة للوازمها البينة المحمولة كالقمر
بالنسبة الي البصر والشفق بالنسبة الي الجدار واجاب عن ذلك
بما حاصله ان المراد باستلزام تصوره تصور الشي ان يكون تصور الشي
حاصلا من تصوره ومكتسبا منه وذلك بان يوضع المطلوب التصوري
المشعور به بوجه ثم يعمد الي ذاتياته وعرضياته ويحصل منها ما يؤدي
اليه وظاهر ان حصوله تصورات اللوازم البينة من الملزومات
ليس كذلك انتهي كلامه وقوله ملازم بينه اي ظاهره كما مر في
اللازم البين بالمعنى الاخص وفي هذا اشارة الي عدم صحة التعريف بالعرض
العام والخارق ولذلك سكت الشارح عنهما وعلم مما تقرر ان الحد
التام والرسم التام لا يتعدد ان لانه اعتبر في الاول الجنس والفصل

القريبان وفى الثاني الجنس القريب والخاصة اللازمة وان غيرها
يتعدد كما مر **وقوله** بعمر القول ان اراد به القول اللفظي فممنوع
كما لا يخفى وان اراد به القول المعقول فقد يعارضه ظاهر قول المتن
الحد قول دال الخ فان المتبادر منه اللفظ الدال وان اراد الاعم فلم يجوز
التعريف بالخط مثلا فانه يدل على اللفظ واللفظ يدل على المعنى
فليتأمل **وقوله** مبتدأ بمقدمتها اي الحجة كالجزء منها ولتوقفها
عليها **وقوله** جمع قضيه توطئة لما بينه بعده والمراد بالجمع ما فوق
الواحد **وقوله** ويعبر عنها بالخبر المحتمل للصدق والكذب في ذاته
فهو مرادف لها كما ذكره **وقوله** القضية قول قال بعضهم فالمعنى
في القضية انه قضي وحكم فيها بشي على شي فعيله بمعنى مفعوله
وان تركت الصلة لكثرة الاستعمال انتهى **وقوله** خرج به اي المذكور
من صحة نسبة الصدق والكذب اليه في حد ذاته بقطع النظر عن
قايله او عن قرينه خارجية توجب صدقه او كذبه فدخل خبر
الله وغيره وخرج القضية المشكوك فيها وتعريف الخبر بالمنسوبة
في الخارج تطابقه اولا اولى من تعريفه بالصدق والكذب لانهما
امران عقليان **وقوله** والانشا بيان ظاهر ان الانشايات
قول تام عند اهل هذا الفن واما كانت من قبيل التصور الخالي
عن الحكم فتامل ثم رايت التصريح به في بعض الشروح **وقوله**
والمراد بالقول هنا المركب اي تركيبا اسناديا لا بغيره من المفرد
هنا كما مر فاطلاق المركب غير معترض وقيد بقوله هنا ليخرجه
القول اللغوي وغيره وكتب بعضهم ما نصه **وقوله** والمراد هنا
اي بالقول وظاهره اطلاق القول بطريق الاشترا[ك] على الملفوظ
والمعقول فيكون حقيقه فيهما وقيل حقيقة عندهم في المقول

مجاز

مجاز في الملفوظ **وقوله** اما حملية وقدمها لانها كالجزء من الشرطية
ومفهومها وجودي وتقسيم القضية الى حملية وشرطية حصر عقلي
وتقسيم الشرطية الى متصلة ومنفصلة استقرائي **وقوله** مفردين
بالفعل نحو زيد قايم او بالقوة نحو زيد ابوه قايم والحيوان الناطق ينتقل من
قدميه لانهما في قوة المفرد نحو الموضوع والمحمول وهذا ذاك وذاك
ثابت لهذا او منفي عنه **وقوله** موجبه وليست اصلا للسالبة
خلافا لمن زعمه في جميع القضايا **وقوله** باعتبار طرفها الاخير
اي في الترتيب الطبيعي وان كان متقدما لفظا وقدمت النسبة اليه
دون الاول لانه محط الفايدة وتابعها **وقوله** متصلة قدمها
على المنفصلة لان مفهومها وجودي **وقوله** ان كانت الشمس
طالعة فالنهار موجود فالجزء الاول علة للتالي وتسمى شرطية
متصلة لزومية وقد تكون اتفاقية نحو ان كان زيد ناطقا فالحمار
ناهق وسياتي **وقوله** ليس ان كانت الخ قدم حرف السلب لتصيرها
سالبة اذ لو اخره الى التالي لكانت موجبة لان السالبة ما حكم فيها
بسلب اللزوم لا يلزم السلب كما سياتي **وقوله** لوجود حرف الشرط
فيها فهي من تسمية الشي باسم بعضه وتسميتها المتصلة بالشرطية
حقيقي لما ذكر وتسمية المنفصلة بالشرطية لمسا وانها لهذه في الترتيب
والربط والا فلا شرط فيها وكتب بعضهم ما نصه **وقوله** وسميت
شرطية لم يقل فيه باعتبار طرفها الاول كما قال في الحملية لانه
ليس طرفا حقيقيا للقضية هذا ولو اسقط لفظ حرف لكان اولى
فانه قد يكون اسما كالجهم الا ان يقال انه وان كان اسما لكنه متضمن لحرف
الشرط فقوله لوجود حرف الشرط مستقلا او ضمنا تامله **وقوله**
اما ان يكون هذا الانسان اسود الخ فقد حكم فيها بعدم التنافي لاجتماع

الاسود والكاتب وارتفاعهما واعلم ان صدق القضية هو عين الجزئي (?)
وكذبها نقيضها هي وقوله لانه وضع هو علة لتسميته موضوعا وقوله
والثالث النسبة بينهما وتسمى الرابطة وتسمية اللفظ الدال
عليها بذلك من تسمية الدال باسم المدلول وقوله وقد يدل
الى اخره يفيد انه لا يجب ذكر الرابطة وهو كذلك فى لغة العرب الا فى
المتصلات فيجب فيها ذكر رابطة زمانية وكذا فى لغة الفرس
لكن لا تختص الرابطة بالزمانية وفى لغة اليونان يجب ذكر الرابطة
مطلقا ويجب كونها زمانية والقضية عندهم دايما رباعية نظرا
للزمان وقوله كلفظ هو ومنه است وهست فى لغة الفرس
لانهما بمعنى هو وقد تكون عندهم حركة نحو زيد دبير بفتح الراء اى
قايم بمعنى (?) وقوله فعلا انا سخ (?) اى وجوديا لا نحو ليس وكا وقوله رابطة
زمانية ومنها فى لغة الفرس زيد كاد (?) بير بود وقوله باعتبار
الرابطة اى باعتبار بيان الجهة وهى اللفظ الدال على كيفية
النسبة للقضية التى هى الحسية (?) الضرورة نحو الدوام ومقابلاهما
اللذان هما الامكان والاطلاق فان هذه الكيفية لا بد منها
لكل مادة صرح باللفظ الدال عليها كان يقال مثلا كل انسان حيوان
بالضرورة يسمى ذلك اللفظ الدال عليها وهو قولنا بالضرورة جهة
وسميت القضية اذ ذاك موجهة وتسمى ايضا رباعية ان صرح مع الجهة
بالرابطة وان لم يصرح بجهة القضية سميت مطلقة انتهى سنوسى
وانظر هل تعد الجهة من اجزاء القضية المعقولة ام لا وقوله اما
ثنائية اى اذا لم يذكر اللفظ الدال عليها عند من جوز تركه وقوله
فثلاثية اى عند غير اليونان كما مر وقوله لشعور اى علم وقوله
كقام زيد يعنى فان الحركة الاعرابية دالة على النسبة قال

قال م

السعد

السعد فى شرح الرسالة ثمة والذى يفهم منه الربط فى لغة العرب هو الحركات
الاعرابية بل حركة الرفع تحقيقا او تقديرا لا غير لانا اذا قلنا زيد عالم
على سبيل التعداد بلا حركة اعرابية لم نفهم منه الربط والاسناد واذا
قلنا زيد عالم بالرفع فهم منه ذلك فالرابطة هى الحركة الاعرابية
لا غير وبالجملة كون لفظ هو غير موضوعة فى لغة العرب للربط مما لا
ينبغى ان يخفى على احد من المحصلين فضلا عن الحكماء المحققين وقد رايت
فى كتاب الالفاظ والحروف للفيلسوف المحقق ابى النصر الفارابى
ما يدل على ان ليس مرادهم ان لفظ هو موضوع فى لغة العرب للربط
ولا انها مستعملة عندهم لذلك بل المراد ان الفلاسفة نقولهم ها (?)
الى ذلكم ثم قال واعلم ان ظاهر احكام المنطق تشمل القضية التى
محمولها فعل وهى التى يسميها النحاة جملة فعلية كقولنا
قام زيد اللهم الا ان يجعل فى تاويل زيد شخص له القيام انتهى ه
كلامه وقوله والمراد بالجزء الاول اى الاسبق بحسب مقتضى
الترتيب الطبيعى وان جاز التاخير بحسب الاستعمال وقوله
للمحكوم عليه والمحكوم به دايما على افراده كزيد وعمرو وقوله
وبالثانى المحكوم به والمراد به مفهومه لا افراده وقوله وحكما بان
كان الجزء متقدما فى اللفظ نحو النهار موجود ان كانت الشمس طالعة
فهو متاخر حكما وذلك جائز عند اهل المنطق لان نظرهم الى الالفاظ
وقوله والقضية حملية او شرطية متصلة او منفصلة وقوله
بحسب ايقاع النسبة وانتزاعها يفيد ان المراد بالنسبة هنا الحكم لا
مورده التى هى النسبة الحكمية اذ لا بد فى كل قضية من نسبتين وتميزان (?)
فى نحو الشك وقوله موجبة لوجوب وقوع النسبة فيها ولو بين
عدميين كما فى المعدولة الاثنية (?) وقوله واما سالبة لوجود رفع

او حكما كما تقول النهار
موجود ان كانت الشمس
طالعة قالوا ... لادات (?)
هو المقدم وان تاخر
لفظه وهذا يقتضى ان
المتقدم هو جواب الشرط
والمشهور انه دليل الجواب
وان الجواب يقدر موخرا
لما تستحقه ادوات الشرط
من الصدارة انتهى

الألوكة
www.alukah.net

النسبة فيها عن الموضوع وقوله زيد ليس بكاتب وتسمى هذه منحرفة
لانحراف حرف السلب فيها عن محله بتاخره عنه وقوله وهي
الوجودية اي التي حكم فيها بوجود شيء لوجود اخر وقوله او معدوله
اي موجبه معدوله وقوله وهي اي المعدوله ما ليست كذلك وهي
ما حكم فيها بعدم لعدم او بعدم لوجود او عكسه كما ياتي وقوله حكم ما بعده
من المحمول والموضوع وكتب بعضهم ما نصه اي محمول جزء مما دخل عليه
وقوله تعتبر في الموجبه الخ اي من اطلق على الموجبة المعدولة
موجبة ولم يطلق عليها سالبه لان حرف السلب عدل به عن اصله من
الصله من سلب النسبة وقوله في الموجبة لو اسقطه لكان اولى
وقوله ثم المحصلة اي الموجبة المحصلة وقوله اما محصلة
بطرفيها وتسمى بسيطة وقوله والمعدولة اي الموجبة المعدولة
كذلك اما محصلة بطرفيها او محصلة بالموضوع فقط او بالمحمول
فقط فاقسام المعدولة ثلاثة اقسام الموجبة ستة لانها محصلة
وجودية وهي ثلاثة اقسام ايضا فالحاصل ستة واقسام السالبة
كذلك كما ذكره فيها بعد بقوله والسالبة ايضا اما محصلة الخ فتصير
جملة اقسام القضية الحملية موجبة وسالبة اثني عشر قضية
هذا ما اقتضاه كلام الشيخ وقوله نحو كل انسان هو الكاتب ذكر
الرابطة لتفتقر منه حتى لا يتوهم السلب وقوله كل لا انسان لا كاتب
اي كل غير انسان غير كاتب ولو قال كل الانسان الا كاتب لكان اظهر
في المراد هنا وفيما ياتي وقوله والسالبة اي المذكورة في قولنا المتن
واما سالبة وقوله محصلة الطرفين الخ قال السعد في شرح
الشمسية وفي تمثيل السالبة المحصلة الطرفين بقولنا لا شيء من المتحرك
ساكن اشارة الي ان المراد بعدمية الاطراف هنا ان لا يكون حرف السلب

جزا

جزا منه لفظه لا ان يكون العدم معتبرا في مفهومه فان السكون عدم
الحركة مع انه ليس من المعدول في شيء مثل قولنا زيد لا معدوم يكون
عدولا انتهى وبه يعلم ما في قول الشارح لان طرفيها وجوديان ويجاب عنه
بان مراده بكونهما وجوديين ان لا يكون حرف السلب جزا منه احدهما فافهم
وقوله فحرف السلب الثاني وهو غير والاول وهو ليس وتسمية
هذه حروف اصطلاح لاهل هذا الفن وقوله وهو اي ليس وقوله
عند الاطلاق بالمحصله لو عكس هذه العبارة لكان اولى وهذا جواب
عما مر وقوله عند الاطلاق الظاهر انه احترز بقوله عند الاطلاق
عما قدمه في كلامه من انها قد تكون محصلة للموضوع او المحمول
فان الطلقت المحصلة كان المراد بها ما لا عدول فيها اصلا واما
اذا كان فيها عدل الموضوع فيقال فيها محصلة معدولة المحمول
كما قدمه الشيخ في صدر كلامه وكتب بعضهم ما نصه وقوله ما لا عدول
فيها اصلا وخصت بذلك لان الاصل في اطلاق اللفظ حمله على اصله
الكامل وقوله يقتضي وجود الموضوع لان الحكم على الشيء يلزمه
وجوده وقوله بخلاف السالبة لا تقتضي وجود الموضوع اي في غير
وقت الحكم عليه وقوله لخصوص موضوعها سواء كان جزئيا حقيقيا
نحو زيد كاتب او لا نحو انا زيد وهذا زيد وكتب بعضهم ما نصه اي
لكون موضوعها شخصا مخصوصا لا اشتراك كقولنا زيد عالم وهذا الكاتب
وانا قايم فان قيل ان اريد ان مدلول الموضوع في الذكر يكون شخصا
فهذا الكاتب وانا قايم ليس كذلك لما مر ان اسما الاشارة والمضمر ان موضوعة
لمعان كلية وان اريد ان ما صدق عليه الموضوع من المذكورات يكون
شخصا فمثل كل انسان حيوان كذلك لان كل فرد فهو شخص قلنا المراد
انه يكون الموضوع بحيث يفهم منه شخص معين لا يحتمل الاشتراك

شبكة الألوكة
www.alukah.net

كما يفهم من قولنا انا قايم وهذا كاتب مشارا به الى معين محسوس
بخلاف كل انسان حيوان انتهى وقوله لدلالتها على كثيرين
يقال عليه الجزيية ايضا تدل على كثيرين ويجاب بان وجه التسمية
لا يلزم اطراده وقوله على كمية الافراد كلها او بعضها بلفظ يدل
على ذلك وقوله حاصر الهابي في الجملة فلا ترد الجزيية والسور
في الكلية ولم يذكر للشخصية سورا لانها لا تحتاج اليه بل هو منفي
لها وقوله وفي الموجبة الجزيية بعض قال السعد في شرح
الشمسية وهذا على سبيل التمثيل واعتبار الاكثر لا على سبيل التعيين
فان كل ما يفهم بحسب لغة من اللغات ان الحكم على كل الافراد او البعض
فهو مسور ككلام الاستغراق والنكرة في سياق النفي والتنوين في الاثبات
ولفظ اثنا تحكانة وثلاثة ونحو ذلك مما يفهم منه الكلية والبعضية
وقوله وفي السالبة ليس بعض نحو ليس بعض من الانسان
بحجر لوقوعه نكرة في سياق النفي بخلاف بعض ليس فانه ليس في
سياق النفي وبعض ليس يذكر للايجاب العدولي كما في قولنا بعض
الحيوان هو ليس بانسان بتقديم الرابطة على حرف السلب بخلاف
ليس بعض فان حرف السلب متقدم قطعا فيكون سلبا قطعا اذ لا يصلح
مثله للموضوع المعدولي سعد وقوله الانسان كاتب الالف واللام
للحقيقة لا للعموم ولا للعهد الخارجي والا كانت سوره لا مهملة انتهى
سنوسي وتامل قوله ولا للعهد الخارجي هل حينئذ تكون كلية كما هو ظاهر
كلامه او تكون شخصية وحرره وقوله في قوة الجزيية لاحتمالها في
البعض المحقق وقوله اعتبرتا بحجار اعتبارها وقوله رابعا رابعها
على الشخصية والكلية والجزيية التي منها المهملة وقوله تسمى
الطبيعية لان الحكم فيه على طبيعة الموضوع وقوله وهي التي فيها كمية

الافراد

يسمى بين آخرها

الافراد المراد من عدم بيان كمية الافراد فيها ان الحكم فيها على المفهوم
الكلي وقوله ولم نخل الخ خرج به المهملة فانها تصلح لذلك قال
السعد في شرح الشمسية وان صلحت لذلك بان يكون الحكم على الافراد سميت
مهملة لاهمال بيان كمية الافراد مع احتمالها لذلك والمراد ان تصلح لذلك
من غير نظر الى خصوصية المادة بل من حيث ان الحكم على ما صدق
عليه من الافراد حتى ان قلنا الحيوان انسان مهملة وان لم تصلح لان
تصدق كلية في نفس الامر والمهملة في قوة الجزيية بمعنى التلازم
في الصدق وهو ظاهر انتهى وبيانه زيادة لظهوره انه متى صدق حكم
على افراد الموضوع فاما ان يصدق على جميع الافراد او يصدق على او ح
بعض الافراد وعلى التقديرين يصدق الحكم على البعض فمتى
صدقت المهملة صدقت الجزيية فبينهما التلازم ومنه كلام حرره
الدواني في شرح التهذيب فارجع اليه وقوله وانما تركها الاكثرون
الى اخره قال الشارح في حواشي شرح جمع الجوامع ما نصه والقول
بان القضايا الطبيعية لا اعتبار لها في العلوم محله اذا طلبت
مجردة لاستحالة وجودها كذلك في الخارج اما اذا طلبت في ضمن
جزئي منها وهو الموجود المقدور عليه فمعتبره في العلوم فالامر
بها امر بها في ضمن جزئي منها والا لزم التكليف بالمحال انتهى بلفظه
وقوله في العلوم اي النتايج لعدم انتاجها الحكم من الاحكام
وقوله واما الشرطية الخ اشار الى انها تكون شخصية وكلية
وجزيية ومهملة سالبة كانت او موجبة متصلة او منفصلة ولم يمثل
للسوالب وفي بعض الشروح والشرطية ان كان الحكم فيها بالاتصال والانفصال
في زمان معين فمخصوصة والا فان بين فيها كمية الازمنة جميعها او
بعضها فمحصورة والا فمهملة وبالجملة الازمنة والاوضاع المقدم فيها

شبكة الألوكة
www.alukah.net

بمنزلة افراد الموضوع في الحملية انتهى كلامه وقوله فمخصوصة
وهي التي خصص فيها اللزوم او العناد بزمان او مكان او حالة
كقولنا ان كان زيد منتصبا للشمس وقت الضحى فله ظل وزيد اما
ان يكون في البحر مكشوفا واما ان لا يغرق انتهى وقوله شرح الخ
اخر وقوله جميع الاوضاع اي الاوقات والاحوال كثبوت الحيوانية
للانسان في كل زمن وفي كل حال من قيام وقعود ونوم ويقظة وغير
ذلك وسلبها عن الحجر في جميع ذلك وقوله الممكنة يشير الى اخراج
واجب الوجود او القدم وقوله وسور الموجبه الخ سكت عن
الشخصية فظاهره انها لا سور لها على نظير ما مر في الحمليه وعن
المهملة لانها لا سور لها مفيد للكلية او الجزيية فلا ينافي ما قيل
ان سورها ان وان ولو وقوله وفي المنفصلة دايما الخ اي الموجبة
الكلية كما في بعض الشروح وكتب بعضهم ما نصه وقوله وفي
المنفصلة دايما ظاهره انه لا يكون سورا في المتصلة وقوله فيهما
ليس البتة اما في المتصلة فكقولنا ليس البتة ان كانت الشمس
طالعة فالنهار موجود وفي المنفصلة كقولنا ليس البتة اما ان يكون
العدد زوجا او لا فردا وكتب بعضهم ما نصه السور هو البتة فقط
وهو بقطع الهمزة معناه لا فراق ولا انفكاك ابدا وحرف ليس لافادة
السلب واعلم ان الشرطية لا تنعكس سالبة الا ان تقدم حرف السلب
على طرفيها والا فهي موجبة وقوله قد لا يكون لا يخفى ان حرف السلب
وحده ليس من السور كما مر في الذي قبله وقوله يعبرون الخ
لو قال يرسمون مكان الموضوع ج ومكان المحمول ب ويعبرون باسمها
عنها او قال يعبرون عن الموضوع باسم ج وعن المحمول باسم ب ويرسمونهما
مكانهما لكان انسب او واضحا اذ المرسوم ليس عبارة ولا عكس فتامل وقوله

دون

دون كل انسان حيوان اي يدل رسم ذلك والتلفظ به ولو اسقط
لفظ كل لكان اولى صوابا لانها سور لا يدل لها وقوله ولدفع الخ
اي ان هذا الرسم واللفظ عام في كل قضية ومادة فعدلوا اليه عن
التعبير بمادة مخصوصة دفعا لتوهم الانحصار فيها وقوله والخطب
يسير اي والامر في ذلك سهل وقوله وانه عطف على انه المحمول
لا علم وقوله لا بد لها من كيفية اي لا بد لتلك النسبة وعبارة القطب
نسبة المحمول الى الموضوع سواء كانت بالايجاب او بالسلب لا بد لها من
كيفية في نفس الامر كالضرورة واللاضرورة والدوام واللادوام وغيره
ايضا وتلك الكيفية الثابتة في نفس الامر تسمى مادة القضية واللفظ
الدال عليها في القضية الملفوظة او حكم العقل بان النسبة هـ
مكيفة بكيفية كذا في القضية المعقولة تسمى جهة القضية ومتى
خالفت الجهة مادة القضية كانت كاذبة الى ما ذكر وقوله وتسمى تلك الكيفية مادة وعنصرا اي باعتبار الواقع وتسمى
باعتبار حصولها في العقل جهة وبها يسمى اللفظ الدال عليها هـ
فالجهة ثلاث اعتبارات وقوله فان ذكر لها لفظ الخ ظاهره ان
اللفظ مثل الضرورة مثلا يدل على تلك الكيفية الواقعة في نفس
الامر التي هي مادة القضية وفي كلام بعضهم ما يدل على ان اللفظ يدل
على الكيفية المعتبرة عند العقل اذ الالفاظ انما هي بازاء الصور هـ
العقلية فراجع القطب ونحوه وقوله وسميت القضية موجهة
وتسمى ايضا منوعة ورباعية لكونها ذات اربعة اجزاء وقوله وهي
اي القضية بالنظر لظاهر كلامه ولو رجع للضرورة او للمادة او للجهة لم
يبعد وقوله اولا اي لا ضرورية ولا دايمة بان تكون مطلقة
من قيد الضرورة والتوقيت بان حكم فيها بثبوت المحمول للموضوع او انتفائه
عنه في الجملة سواء كان ضروريا او لا دايما او لا نحو كل انسان متنفس

الألوكة www.alukah.net

بالاطلاق العام فان ثبوت التنفس للانسان وسلبه عنه ليس ضروريا
ولا دايما بالفعل اي المحمول ثابت للموضوع او مسلوب عنه في الجملة
وقوله بحسب ذلك اي الضرورة والدوام وغيرهما وقوله
المتاخرون في ثلاثة عشر قضية سبعة منها مركبات وستة
بسايط وزاد بعضهم قضيتين في البسايط للاحتياج اليها في المركبات
وهما الوقتية المطلقة والمنتشرة المطلقة والاولى كقولنا بالضرورة
كل قمر منخسف وقت الحيلولة لا دايما ولا شي من القمر الارض بينه وبين
الاركن الشمس ولا شي من القمر بمنخسف وقت التربيع والثانية
كقولنا بالضرورة كل انسان متنفس في وقت ما ولا شي من الانسان
بمتنفس في وقت ما والبسيطة ما كان حقيقتها ايجابا فقط او سلبا فقط
وقضية المركبة مشتملة عليهما وقوله الضرورية المطلقة وهي
التي حكم فيها بضرورة النسبة اي ضرورة ثبوت المحمول للموضوع او
نفيه عنه مادام ذات الموضوع كل انسان حيوان بالضرورة في
الموجبة وفي السالبة نحو لا شي من الانسان بحجر بالضرورة فان الحكم فيها
بضرورة سلب الحجر عن الانسان في جميع اوقات وجود الموضوع وانما
سميت ضرورية لاشتمالها على الضرورة ومطلقة لعدم تقييد الضرورة
فيها بوصف او بوقت وهذه القضية من البسايط وقوله والمشروطة
العامة وهي من البسايط ايضا وهي التي حكم فيها بضرورة النسبة
باعتبار وصف الموضوع اي يكون لوصف الموضوع دخل في تحقق الضرورة
نحو قولنا في الموجبة كل كاتب متحرك الاصابع بالضرورة مادام كاتبا
فان تحرك الاصابع ليس ضروري الثبوت لذات الكاتب اعني افراده
الانسان مطلقا بل ضرورة ثبوته انما هي بشرط اتصافه ذاته الموضوع
بوصف الكتابة وفي السالبة لا شي من الكاتب بساكن الاصابع

مادام

مادام كاتبا فان سلب ساكن الاصابع عن ذات الكاتب ليس بضروري
عن افراد الانسان مطلقا من غير ان يكون كاتبا او غيره الا بشرط
اتصافها بالكتابة وسميت مشروطة لاشتمالها على شرط الوصف
وعامة لانها اعم من المشروطة الخاصة المركبة وقوله والمشروطة
الخاصة وهي المشروطة العامة المذكورة حالة الايجاب او حالة
السلب مع تقييدها بالدوام او عدمه كقولنا في الايجاب بالضرورة
كل كاتب متحرك الاصابع مادام كاتبا لا دايما وهذه من المركبات لان
مفهوم لا دايما قضية مطلقة عامة سالبة لانها سلب الوصف عن
الموضوع في الجملة وكقولنا في السلب بالضرورة لا شي من الكاتب بساكن
الاصابع مادام كاتبا لا دايما وهي مركبة ايضا لان لا دايما مطلقة عامة
موجبة لما فيها من ثبوت الوصف في الجملة والحكم على القضية المركبة
بالايجاب والسلب تابع للجزو الاول وهو القضية الاولى منهما والجزو
الثاني مخالف للجزو الاول في الايجاب والسلب وموافق له في الكلية
والجزئية وقوله والوقتية المطلقة المنتشرة مع تقييدها
بالدوام او عدمه فهي من المركبات ايضا كقولنا بالضرورة كل انسان
متنفس في وقت لا دايما ولا شي من الانسان بمتنفس في وقت لا دايما
وهي وزان ما قبلها وقوله والمنتشرة وهي المطلقة فيما مر مع
التقييد بالدوام او عدمه كقولنا بالضرورة كل قمر منخسف وقت
الحيلولة لا دايما ولا شي من القمر بمنخسف وقت التربيع لا دايما وهي
من المركبات ايضا وقوله الدايمة المطلقة هي التي حكم فيها بدوام
النسبة مادام ذات الموضوع ولم تقيد بوصف او وقت كقولنا كل
انسان حيوان دايما ولا شي من الانسان بحجر دايما وهذه من البسايط
وقوله والعرفية العامة وهي التي حكم فيها بدوام النسبة مادام

الألوكة
www.alukah.net

وصف الموضوع من غير قيد ونسبت للعرف لكون النسبة فيها
ماخوذة منه من ثبوتها دايما او عدمه كقولنا كل كاتب متحرك الاصابع
دايما ولا شي من الكاتب بساكن الاصابع دايما فالفرق بخصص الدوام
بوقت الكتابة بمجرد سماعها وهي من البسايط **وقوله** والعرفية
الخاصة وهي العرفية العامة المذكورة مع التقييد بالدوام او عدمه
فهي من المركبات **وقوله** الممكنة الخاصة وهي هذه الممكنة العامة
مع سلب الضرورة عن الجانب الموافق للنسبة ايضا ففيها سلب
الضرورة عن كل من الجانبين بخصوصه كقولنا كل انسان كاتب
بالامكان الخاص ولا شي من الانسان بكاتب بالامكان الخاص وهي
مركبة من ممكنتين عامتين موجبة في الجزو الاول وسالبه في الجزو
الثاني والايجاب في الاول صريح والسلب ضمني وبالعكس في الثانية
وقوله المطلقة العامة اي التي ذكر الاطلاق فيها من غير قيد عدم
ضرورة او دوام وثبوت النسبة فيها او سلبها بالفعل في الجملة كقولنا
كل انسان متنفس بالاطلاق العام ولا شي من الانسان بمتنفس
بالاطلاق العام وهي من البسايط **وقوله** والوجودية اللادايمة — اللادا[٢]
وهي المطلقة المذكورة مع قيد عدم الدوام الوصفي كقولنا كل انسان
ضاحك بالفعل لا دايما ولا شي من الانسان بضاحك بالفعل لا دايما
وهي مركبة من مطلقتين عامتين في كل طرف فصدر الاول مطلقه
عامه موجبه وعجزه مطلقه عامه سالبه وهي مفهوم لا دايما وصدر
الطرف الثاني مطلقه عامه سالبه وعجزه مطلقه عامة موجبة لان
عدم دوام السلب ايجاب كعكسه **وقوله** والوجودية اللاضرورية
هي المطلقة العامة مع قيد عدم الضرورة الذاتي ومثلها وحكمها كالتي
قبلها بعد ابدال الدوام بالضرورة فهي من المركبات وتركيبها انكانت

موجبة من موجبه مطلقة عامة وسالبه ممكنه عامة كقولنا كل انسان
ضاحك بالفعل لا بالضرورة وان كانت سالبة فتركيبها من سالبه
مطلقة عامة وهي الجزو الاول وموجبه ممكنه عامه وهي مفهوم اللاضرورة
كقولنا لا شي من الانسان بضاحك بالفعل لا بالضروره **وقوله**
والمافدح اي المولف وكذا الشارح **وقوله** وهي التي يحكم الخ تشمل ذلك
القضية الكاذبة نحو ان كانت الشمس طالعة فالليل موجود لان
الحكم للعلاقة ان طابق الواقع فصادقه والا فكاذبه **وقوله**
لعلاقة اي لملاحظة امر توجب الاتصال **فقوله** ذلك اي الحكم
المذكور والوجوب واللزوم بمعنى **وقوله** كالعلية الشاملة لكون
الشي علة لغيره او غير ذلك كالتضايف **وقوله** كقولنا اي في الموجبة
وكقولنا في السالبة ليس ان كانت الشمس طالعة فالليل موجود **وقوله**
والتضايف بان يكون كل منهما مع الاخر ضرورة خارجا وذهنا كالابوه
والبنوه **وقوله** وهي التي يحكم الخ تشمل القضية الكاذبة الا بملاحظه
علاقه فلا ينافي ان المعية امر ممكن لا بد له من علة فتلك الاتفاقية
ايضا العلاقة المقتضية للاجتماع متحققة لكنها غير ظاهرة وغير
معلومة **وقوله** كقولنا ان كان الخ هذا في الموجبة ومثاله في
السالبة كقولنا للاسود اللاكاتب ليس البتة ان كان هذا اسود فهو
كاتب فان سلب الكتابة عنه امر اتفاقي **وقوله** والمنفصلة الخ
اي كما تنقسم المتصلة الى لزومية واتفاقية كذلك تنقسم المنفصلة
الى عنادية واتفاقية هي التي تكون الحكم فيها بالتنافي لا لذات
الجزءين بل لمجرد ان اتفق في الواقع ان وجد بينهما منافاة كقولنا
للاسود اللاكاتب اما ان يكون هذا اسود او كاتبا فهي حقيقية
لانه وان كان لا منافاة بين مفهومي الاسود والكاتب لكن اتفق تحقق

شبكة الألوكة
www.alukah.net

السواد وانتفا الكتابة فلا يصدقان لانتفا الكتابة ولا يكذبان لوجود
السواد ولو قلنا اما ان يكون هذا الاسود او كاتبا كانت مانعة الجمع لا
نهما لا يصدقان ويكذبان لانتفا الاسواد والكتابة معا في الواقع ولو
قلنا اما ان يكون هذا اسود او لا كاتبا كانت مانعة خلو لانهما لا يكذبان ه
ويصدقان لتحقق السواد واللا كتابة بحسب الواقع انتهى من شرح اخر
وقوله يحكم فيها بالتنافي وقد يحكم فيها بعدم التنافي كقولنا في
هذا الشي اما ان يكون اسود او كاتبا فانه لا منافاة بينهما صدقا
وكذبا وقوله يحكم فيها بالتنافي بين طرفيها صدقا فقط في الموجبة
لعدم اجتماعهما او بعدم التنافي صدقا فقط في السالبة لقولنا ه
ليس ان يكون هذا الشي لا شجرا او لا حجرا فانهما يصدقان باجتماعهما
في الحيوان ولا يكذبان اذ لا يتصور اجتماعهما وقوله مانعة
الخلو فقط وتتركب من الشي والاعم من نقيضه كما في المولى لا يغرق
اعم من نقيض في البحر هو كونه ليس فيه لان عدم الغرق يصدق مع البحر
ومع عدمه وكذلك قوله في البحر اعم من نقيض لا يغرق وهو يغرق
لان كون الشي في البحر يصدق مع غرقه ومع عدمه ونحو قولك اما
ان يكون هذا حيوانا او لا انسانا فان الانسان اعم من نقيض الحيوان
وهو لا حيوان وقوله بالتنافي بين طرفيها كذبا فقط اي في الموجبة او
في السالبة نحو ليس اما ان يكون هذا الانسان روميا او زنجيا فانه
يجوز ارتفاعهما دون اجتماعهما ونحو زيد اما ان لا يكون في البحر واما
ان يغرق فانه بعدم كونه فيه وغرقه يكذبان ولا يصدقان وكل
مادة صدق فيها موجبة منع الجمع كذب فيها سالبة وصدق سالبة
منع الخلو وكل مادة صدق فيها موجبة منع الخلو كذب فيها سالبة
وصدق فيها سالبة منع الجمع وقوله وسميت الاولى حقيقية ه

وسميت

انتهى ع

وتسمية السالبة حقيقية ايضا لما اذ لا تنافي بين طرفيها وقوله لان
التنافي فيها اتم اي اقوى ولذلك قدمها على اختيها واحتمالاتها اربعة
عقلا لا صدق للجزئين معا اي ثبوتهما وكذبهما معا اي رفعهما وصدق
الاول فقط وكذب الثاني وعكسه والاولان كاذبان والاخران صادقان
وقوله والثانية مانعة الجمع وقد مثل لكون تنافيها في الصدق
واحتمالاتها اربعة ايضا مثل ما مر والاول منها فقط هو الكاذب
وكذا الثالث والكاذب منها واحد فقط في ذكره وتسمى غير الاتفاقية
عنادية والحاصل انه في الحقيقة يوجد الشي مع نقيضه او مساوي
نقيضه كالزوجية مع الفردية او مع عدم الزوجية وفي مانعة
الجمع يوجد الشي ما هو اخص من نقيضه لكون الشي حجرا او شجرا
فان كونه حجرا اخص من عدم كونه شجرا وبالعكس وفي مانعة الخلو
يوجد مع الشي ما هو اعم من نقيضه لكونه في البحر وان لا يغرق فانه في كونه
البحر اعم من كونه يغرق لجواز كونه في البحر ولا يغرق وقوله من نال لو
قال مما يمكن فيه الغرق لكان اولى مما ذكره ليدخل نحو بحر من زيبق او
صبغ من بزر كتان وغير ذلك وقوله وقد يكون المنفصلات اي كل
واحدة منها وليس المراد المجموع اذ هو ذوات اجزا قطعا وقوله اجزا ثلاثة
كما في المثال المتن او اربعة او خمسة او ازيد وتسمى القضية الحاصلة من
اثنين مثناة والحاصلة من ثلاثة مثلثة والحاصلة من اربعة مربعة
نحو الشكل اما اول او ثاني او ثالث او رابع ومن الخمسة مخمسة نحو الكلي
اما جنس لنوع او فصل او خاصة او عرض عام ومثال ذوات الاجزا الغير
المحصورة هذا العدد اما اثنان او ثلاثة او اربعة او خمسة او ستة
وهلم جرا وقوله كقولنا العدد الخ هذا في الحقيقية واما مانعة
الجمع فكقولنا اما ان يكون هذا الشي حجرا او شجرا او حيوانا وتجتمع

كذب بالجواز ان تكون شيا اخر واما مانعة الخلو فلقولنا اما ان يكون
هذا الشي لا حجرا او لا شجرا او لا حيوانا فانها لا تكذب جميعها اي بان
يكون شجرا وحجرا وحيوانا بل تصدق انتهى من شرح اخر هذا في الموجبة
واما سالبة الحقيقة ذوات الاجزا فكقولنا ليس اما ان يكون زيد اسود او كاتبا
او ظالما ولو قلت او طويلا لا كانت ذوات اربع وعليه فقس واما سالبة منع
الخلو فكل مادة صدق فيها موجبة منع الجمع كما تقدم مثاله كذب فيها
سالبة وصدق سالبة منع الخلو نحو ليس اما ان يكون هذا الشي شجرا
او حجرا او حيوانا واما سالبة منع الجمع ذوات الاجزا فكل مادة صدق فيها
موجبة منع الخلو كذب فيها سالبة وصدق سالبة منع الجمع نحو قولنا
ليس اما ان يكون هذا الشي لا حجرا او لا شجرا او لا حيوانا انتهى وحقيقة
العدد ما تالف من الاحاد فالواحد ليس بعدد وكونه منه الاوصاف
الثلاثة باعتبار افراده المجتمعة من كسوره من النصف الى العشر
كالاثني عشر فانه اذا جمع نصفها وثلثها وربعها وسدسها كانت خمسة عشر و
عشر وهي زايدة عليها وكالثمانية فانه اذا جمع نصفها وربعها وثمنها
كانت سبعة وهي ناقصة عنها وكالستة فانه اذا جمع نصفها وثلثها
وسدسها كانت ستة وهي مساوية لها **وقوله** لانه ابهم هذا القول
والمثال حكم منه الخ او ان الشارح قد حكم في هذا القول او المثال والتسمية
المذكورة اصطلاحية **وقوله** هذا الجمع اي الاوصاف الثلاثة وكنا لا يجتمع
اثنان منها ايضا في عدد واحد **وقوله** واورد عليه اي على المثال
المذكور المبني على تركب الحقيقة من اكثر من جزيين **وقوله** ان طرفي
الحقيقة لا يخفى ان هنا اكثر من طرفين كما هو المقسم فكان الانسب
ان يقول ان اطرافها لا يجتمع ولا ترتفع وعلى هذا الاتيان في الايراد وعلى
ما ذكره فسيأتي ما فيه **وقوله** لا يرتفعان بخلاف مانعة الجمع فان

طرفيها

وقف لله تعالى برواق المغاربة

الخامس

41

طرفيها يرتفعان كما مر فلا يتاتى الايراد فيها **وقوله** وهنا اي فيما اذا
كانت ذات اجزا مثلا **وقوله** واجيب الخ انظر هل يتم هذا الجواب
بالنسبة الى مانعة الخلو **وقوله** والاصل الخ حاصله ان الجزيين
المنفصلين في صورة قضية منفصلة قد عدل بهما عن اصل جزو قضية
حملية فصار مع المذكور قضية حملية **وقوله** انما هو بين المساوي وغيره
اي بالنظر لمثاله الذي ذكره والمراد بين المذكور من الاجزا وغيره كقولنا
زايدا وغير زايد او ناقص او غير ناقص **وقوله** وهذا اي بين
المساوي وغيره الصادق بالزايد والناقص **وقوله** واعلم ان المنفصلات
الخ قد بين هذا الاجمال بعض الشراح فقال وتنقسم الشرطية
باعتبار تنوع طرفيها الى اقسام فاقسام المنفصلة تسعة الاول
من حمليتين نحو كلما كان الشي انسانا فهو حيوان الثاني من متصلتين
نحو متى ما كان هذا الشي انسانا فهو حيوان وكلما لم يكن حيوانا
لم يكن انسانا الثالث من منفصلتين نحو كلما كان دايما اما ان يكون متى
العدد زوجا او فردا فدايما اما ان يكون منقسما بمتساويين او غير
منقسم الرابع من حملية ومتصلة نحو ان كان طلوع الشمس علة لوجود
النهار فكلما كانت طالعة فالنهار موجود الخامس عكسه نحو متى
كان كلما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود فوجود النهار ملزوم
لطلوع الشمس السادس من حملية ومنفصلة نحو كلما كان هذا العدد
فهو اما زوج واما فرد السابع عكسه نحو كلما كان هذا اما زوجا او فردا انه
عدد الثامن من متصلة ومنفصلة نحو متى كان كلما كانت الشمس
طالعة فالنهار موجود فدايما اما ان يكون طالعة واما ان لا يكون النهار
موجود التاسع عكسه نحو متى كان دايما اما ان يكون الشمس طالعة
واما ان لا يكون النهار موجود فدايما كلما كانت الشمس طالعة فالنهار

موجود الثالث من منفصلة واقسام المنفصلة ستة الاول
من حملتين نحو اما ان يكون العدد زوجا او فردا الثاني من متصلتين
نحو اما ان يكون كلما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود واما قد لا يكون
اذا كانت الشمس طالعة فالنهار موجود الثالث من منفصلتين
نحو اما ان يكون هذا العدد اما زوجا او فردا الثاني واما ان يكون
ليس اما زوجا واما فردا الرابع من حمليه ومتصله نحو اما ان يكون طلوع
الشمس علة لوجود النهار واما ليس كلما كانت الشمس طالعة فالنهار
موجود الخامس من حمليه ومنفصلة كقولنا اما ان يكون كلما كانت
الشمس طالعة هذا العدد واما ان لا يكون ... او فردا السادس من
متصله ومنفصلة كقولنا اما ان يكون كلما كانت الشمس طالعة
فالنهار موجود واما ان يكون الشمس طالعة واما ان لا يكون النهار
موجودا وقوله والتناقض الخ قدمه على العكس لعمومه لساير
القضايا بخلاف العكس ولان عكس بعض القضايا يتوقف على
التناقض من غير عكس واصله من النقض وهو ازالة الشي ما اصله
كنقض الجدار والمراد به ما ذكره وهو من عوارض القضايا بالتابعة
لها وقوله اختلاف بمنزلة الجنس وقوله قضيتين خفيفتين
كاطراف الشرطيات وقوله خرج به اي بقضيتين وقوله
مفردين كالسما والارض وانسان ولا انسان وانما خصوا التناقض
بغير المفردات مع وجوده فيها كالمثال المذكور لانهم لا غرض لهم فيها
وليست من مقاصدهم وقوله واختلاف قضيه ومفرد نحو
زيد وعمرو قايم وقوله بالايجاب الخ فصل كما كمه نحو له ثان
وقوله وبالعدول نحو زيد لا كاتب وقوله والتحصيل نحو
زيد ليس بكاتب وكتب بعضهم ما نصه وقوله وبالعدول

والتحصيل

هذا ليس عددا او اما ان لا يكون زوجا او فردا السادس من متصله ومنفصلة كقولنا اما ان يكون

... الخارج ...

والتحصيل لانه ثبوت رفع لا رفع ثبوت وقد قال بعضهم ان التناقض يكون
في النسب والاحكام والعدول يكون في التصور وقوله وبغير ذلك
كالضرورة والامكان والدوام والاطلاق وقوله بحيث فصل ثالث
وقوله لذاته فصل رابع وقوله بالحيثية المذكورة وهو كون
احدهما صادقة والاخرى كاذبة لذاته الاختلاف وقوله لذاته هذا
فصل وما قبله اجناس والاخراج بها من حيث اعتبارها فصولا كما
مر فمطلق الاختلاف جنس اعلى وقضيتين جنس دونه والايجاب والسلب
جنس ثالث وهو دون الثاني ومفاد الحيثية جنس رابع وقوله
المخصوصتين اي المشخصتين وقوله والمحصورتين اي المسورتين
ولو حكما ليشمل المهملة لما انها في قوة الجزئية وعطف هذا على ما قبله
عام اذ الشخصيتان في حكم الكليتين كما مر ثم لا يقع التناقض بين
مهملتين لانهما في حكم الجزئيتين وهما لا يقع منهما تناقض وانما يقع
بين مهملة ومحصورة نحو الانسان كاتب لا شي من الانسان بكاتب
الانسان ليس بكاتب كل انسان كاتب لا يقال ان الكلية شاملة
لجميع الافراد والجزئية لبعضها وهما متغايران فلا تناقض لانا
نقول ذلك البعض قد تناقض فيه الحكم وزيادة البعض الزايد
في الكلية لا يقع منه فنافي لجواز صدقهما معا او كذبهما معا ويجري
هذا في الوحدات الاربعة بعد هذه واما الثلاثة الباقية فلا يس
منها الا الصدق فقط وقوله الزيجي اي الفرد بعض افراده والبعضيه
والكلية بالنسبة لاجزا ذلك الفرد كما يعلم من محوي كلامه اذ القاعدة
ان كلا اذا اضيفت الى نكرة كانت لاحاطة الافراد نحو اكلت كل رغيف
اي جميع الارغفة واذا اضيفت الى معرفة كانت لاحاطة اجزا الفرد نحو
اكلت كل الرغيف اي جميع اجزا رغيف واحد فاصل وقوله

شبكة الألوكة

ورد المتاخرون هذه الواحدات الخ زعما منهم ان وحده الزمان والمكان
والاضافة والقوة والفعل مندرجة تحت وحده المحمول لاختلاف المحمول
باختلافها لان النائم ليلا غير النائم نهارا وكذا البواقي واما وحده الشرط
والجزو والكل فمندرجة تحت وحده الموضوع لاختلافه باختلافها لان
الجسم بشرط كونه ابيض غيره بشرط كونه اسود انتهى فقوله لاستلزامها
اي حصر في الموضوع والمحمول النسبية اي وحده الزمان واما بعده وقوله
وردها بعضهم اي المتاخرين وهو الغاد اي على ما في بعض الشروح
الى وحدة النسبة الحكمية اذ يرد على حصر الوحدات الثمانية ه
اختلاف الالة نحو زيد كاتب اي بالقلم الواسطي زيد ليس بكاتب
اي بالقلم التركي واختلاف العلة والفاعل والمفعول والحال وغير
ذلك وقوله وكان الموضوع الى اخره اي ذكر المحمول والموضوع في
كلام المولى ربما يوهم اختصاص الوحدات في التناقض بالحمليات
فليس كذلك وقوله في الشرطية متصلة او منفصلة وقوله
فيما ذكر من الوحدات السابقة وردها المذكور وقوله بدل الموضوع
والمحمول الخ كان يقال مثلا لا بد من اتحاد المقدم في كل من القضيتين
وكذا التالي في كل منهما وكذا لا بد فيهما من الاتحاد في الزمان وقوله
ثم تبين اي المولى اي اظهر وكشف بعبارة عامة في الحمليات
والشرطيات بقطع النظر عن مثال المذكور وكان الوجه تاخير هذا
الى ما بعد المحصورات كما يشير اليه قوله كل انسان الخ هذا
في الحمليات وسياتي وقوله لما ياتي راجع لنقيض للموجبة الخ
اشارة الى التاخير المتقدم وقوله وفي نسخة المحصورات
اي الاربع الموجبة الكلية والجزئية والسالبة الكلية والجزئية واما المهملة
فهي في حكم الجزئية وقوله والمراد المحصورات لان التناقض

[illegible]

انما

انما هو بين قضيتين من الاربع لا بين الاربع وقوله بعد اتفاقهما
في الوحدات السابقة لما اشار اليه الشارح ايضا في ما مر فلو زاد المولف
لفظ ايضا بعد اختلافهما لوفى بذلك وكتب بعضهم ما نصه وقوله
بعد اتفاقهما الخ هذا كله اذا لم تعتبر الجهة واما اذا اعتبرت فلا بد
في المخصوصات والمحصورات جميعا مع رعاية الشروط جميعا من
الاختلاف في الجهة لعدم تحقق التناقض عند اتحاد الجهة مع رعاية
جميع ما ذكر لانه في مادة الامكان الخاص تكذب الضروريتان
كقولنا بالضرورة كل انسان كاتب بالضرورة ليس كل انسان بكاتب وتصدق الممكنتان كقولنا
بالامكان كل انسان كاتب
بالامكان ليس كل انسان
بكاتب ح
لان امكان السلب لا يرفع ايجاب انظر تتمته في شرح التمسية ه
للسعد فانه مفيد وقوله اي الكلية والجزئية اي بان يكون
احداهما مسوره بسور الكلية والاخرى بسور الجزئية او بما في حكمها
من الاهمال حقيد وهو ظاهر وقوله لان الكليتين وصدق
الجزئيتين الخ يعني لانهما لو لم يختلفا بان كانتا كليتين او جزئيتين
لم يتناقضا لجواز كذب الكليتين وصدق الجزئيتين في مادة يكون
الموضوع فيها اعم من المحمول كالمثالين المذكورين في المتن وعلم من
هذا ان المراد بالكاتب هاهنا الكاتب بالفعل والا لم يكن الانسان
اعم من الكاتب فلم يكذب كل انسان كاتب ولم يصدق بعض الانسان
ليس بكاتب فلم يجز كذب الكليتين ولا صدق الجزئيتين شرح
اخر وقوله والنقيضان الخ هو في المعنى من تتمة قوله
لان الكليتين الخ والمعنى انه يمتنع التناقض بين الكليتين لانه لو كان كذلك
لم يرتفعا وقد ارتفعا فكذبهما اي ارتفاعهما دليل على عدم تناقضهما
وكذلك الجزئيات لو كان بينهما تناقض لم يجتمعا وقد اجتمعا في الصدق
فدل على عدم التناقض بينهما هذا ايضاحه وهو سهل وقوله

شبكة الألوكة
www.alukah.net

وهذا المثال لان اي الذي حصل منهما التناقض بقوله كل انسان
حيوان الخ لا شي من الانسان الخ وقوله ومثال الشرطيتين اي
النقيضين منهما التناقض من المتصلتين الاتفاقيتين اخذا من مثاله
ومثالهما في اللزوميتين المتصلتين كقولنا كلما كانت الشمس
طالعة فالنهار موجود ليس كلما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود
ومثالهما في المنفصلتين كقولنا دائما اما ان يكون العدد زوجا او فردا
ليس دائما اما ان يكون العدد زوجا او فردا وقوله كلما الخ قضية
موجبة كلية شرطية لانه من سور السالبة الجزئية ليس كل وليس
بعض وبعض ليس كما صرحوا به في شرح الرسالة وغيره فهي نقيض
الموجبة فان قلت لم اورد الاتفاقية مثالا وكان الاولى ان يمثل
بالقضية الشرطية اللزومية قلت قال بعض الافاضل انما ورد
لان التناقض اذا وقع في الاتفاقية فاحرى ان يكون في اللزومية
وانما نص عليها لانه قد يخفى التناقض فيها فتامل وقوله
والمهملتان اي الموجبة والسالبة في قوة الجزئيتين تناقض كذلك
لا يكون بين المهملتين تناقض بل بين مهملة وكلية بان تكون المهملة
موجبة والكلية سالبة وبالعكس كما بين الكلية والجزئية نحو قولنا
الانسان كاتب فهذه موجبة مهملة فنقيضها السالبة الكلية نحو
لا شي من الانسان بكاتب ونقيض السالبة المهملة كقولنا الانسان
ليس بكاتب الموجبة الكلية نحو كل انسان كاتب وكتب بعضهم
ما نصه وقوله والمهملتان في قوة الجزئيتين الخ اي فيأتي فيهما
التناقض مع الكليتين نحو كلما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود
ليس ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود واما الموجهات فلا يعلم
حالها بمجرد الاختلاف فلا بد من النص عليها فراجعه وقوله

يعني فيما لا يكون بين الجزئيتين تناقض

احكام

احكام العكس الذي نوصي به القضايا وهو لغة تبديل الاخر بالاول
مطلقا وقوله وهو اي من حيث هو ثلاثة اقسام وقوله وهو
اي اصطلاحا تبديل الخ فهو اسم للمعنى المصدري حقيقة وقد يطلق
مجازا مشهورا على القضية المبدلة كقولنا الموجبة الكلية تنعكس
موجبة جزئية وقوله الطرف الاول وهو الموضوع في الحملية
والمقدم في الشرطية سواء كانت متصلة او منفصلة ونفى بعضهم
له في المنفصلة ليس لمنعه فيها وانما هو لعدم فائدته فيها وقوله
وعكسه اي تبديل الطرف الثاني بنقيض الطرف الاول والحاصل
ان العكس النقيض تبديل كل واحد من طرفي القضية ذات الترتيب
الطبيعي بنقيض الاخر مع بقاء الصدق والكيف على وجه اللزوم الكلي
كقولنا في كل انسان حيوان كل لا حيوان لا انسان وخرج بقولنا
ذات الترتيب الطبيعي المنفصلات فانه ليس في طبع احد طرفيها
ما يقتضي كونه مقدما بخلاف المتصلة اذا نظرنا الطرفيها ففي
طبع احدهما وذاته ما يقتضي كونه مقدما البتة لا تاليا كقولنا
كلما كان هذا انسانا كان حيوانا فان في طبع كونه انسانا اقتضاءه
كونه ملزوما للحيوانية هكذا قرره السعد ثم قال ولا يخفى ان
هذا في بعض المتصلات انتهى يعني لا في كلها لانه اذا كان المقدم
معلولا والتالي علة او كانا معا معلولي علة واحدة او كانا متضايفين
فليس في طبع المقدم ان يكون مقدما والتالي تاليا انتهى وقوله اي
السلب والايجاب تفسير للكيف والكم عبارة عن الكلية والجزئية
وكتب بعضهم ما نصه اي السلب الخ اي ان كانت القضية الاصلية موجبة
فالمعدولة موجبة او سالبة فسالبة وقوله نحو كل انسان هذا
فيه ثبوت الحيوانية للانسان ثبوت عدم الانسانية لغير الحيوان

ونعكسه

وقوله كل ما ليس بحيوان الخ هذه قضية موجبة معدولة
الطرفين وهي عكس ما قبلها وهو كل انسان حيوان وقوله المخالف
من حيث الايجاب والسلب كما ياتي مع جعل نقيض كل طرف بدلا عن الطرف
الاخر دون الكيف اي لا مع بقا الكيف بل مع تبديله من الايجاب الى السلب
وعكسه وقوله كل انسان حيوان هي موجبة كلية صادقة
وعكسها كلية سالبة صادقة وعكسها كلية سالبة صادقة والسلب
فيها ماخوذ من السور وحرف ليس جزء من الموضوع وقوله المخالف
طرفيه اي المخالف النسبة الماخوذة من طرفيه وقوله الثالث
العكس المستوي ويقال له المستقيم لاستوا طرفيه واستقامتهما
بسلامة منهما من التبديل بنقيض وعليه اقتصر المولف لكونه
المستعمل في العلوم والانتاجات والانتاج بغيره لا يسمى قياسا كما
سياتي وانما ذكره الشارح للاحتياج اليه في علوم القضايا الاتي ولذلك
قدمه وقوله اي يصير بتشديد اليا لان العكس يطلق بمعنى
معنيين على القضية الحاصلة من التبديل المذكور وعلى نفس التبديل
فلولم يشدد صار معنى ثالثا وهو الحصول وكتب بعضهم ما نصه
وقوله اي يصير بتشديد التحتية اما مكسورة مبنيا للفاعل
المعلوم واما مفتوحة مبنيا للمجهول ليوافق المعنيين السابقين
ولا يصح سكون اليا مع فتح اوله لان الصيرورة ليست من معانيه
والمعنى ان يجعل الموضوع بعد نقله عن اعتبار ذاته الى اعتباره
مفهومه محمولا والمحمول بعد نقله عن اعتبار مفهومه الى اعتبار
ذاته موضوعا كما ياتي وقوله مع بقا السلب والايجاب لو قال
مع بقا الكيف كان اخصر وقوله وهو الحق اي اسقاط الكذب
والاقتصار على الصدق هو المتعين الثابت ولذلك قال بعضهم

ان

(بلغ مقابلة)

ان ذكر الكذب في كلام المولف سهوا وسبق قلم وقوله لان لازم
بالاستقرا للقضية فالقضية ملزومة له لان معنى انعكاس القضية
كون العكس لازما لها لزوما كليا ومعنى عدم انعكاسها عدم ذلك
ولو في مادة واحدة وقوله ولا يلزم من كذب الملزوم الخ بخلاف العكس
وهو انه يلزم من كذب اللازم كذب الملزوم ومن ثم حاول بعضهم تصحيح
المتن حيث قال والتكذيب على معنى انه ان كذب اللازم كذب الملزوم
وليس المراد انه متى كذب الملزوم كذب اللازم فانه فاسد كما بينه
الشيخ بقوله فان كل حيوان انسان كاذب الخ لكن بعد تلك المحاولة
مع كونها خلاف ما دل عليه سياق الكلام بصير وقوله
والتكذيب قيل زايد الان الحد تم بدونه فافهم وقوله وهو بعض
الانسان حيوان موجبة جزئية عكس الكلية السابقة وهي صادقة
بخلاف الاصل فانه كاذب وقوله في عبارة البعض الشامل للبعض
الاول والثاني وقوله ومع هذا اي ومع صحة هذا التاويل
وكونه المراد فالتعبير بالتصديق كما فعل المولف اولى وقوله وعبارته
اي المولف وقوله لتناوله الشرطيات كقولنا كلما كانت النار
موجودة كانت الحرارة موجودة وقد يكون اذا كانت النار موجودة كانت
الحرارة موجودة والمراد من الشرطيات المتصلات واعلم ان الموجهات
يحتاج الى مراجعتها في المطولات وكتب بعضهم ما نصه قوله لتناوله
الشرطيات ذات الترتيب الطبيعي وهي الشرطيات المتصلات لان
الترتيب بين الطرفين فيها طبيعي فتظهر فيه المغايرة بين تقديم كل واحد
من الطرفين وتاخيره فيصح العكس فيها بخلاف المنفصلات فانه
لا فرق في المعنى بين تقديم احد الطرفين فيها وتاخيره فلم يتم
تبديل احد طرفيها بالاخر عكسا اذ العكس لازم لاجل القضية

الألوكة
شبكة
www.alukah.net

واللازم لا بد ان يغاير الملزوم في المعنى وكتب بعضهم ما نصه
فتقول في المتصلة كلما كان انسانا كان حيوانا وعكسه المستوي
قد يكون اذا كان حيوانا كان انسانا **وقوله** واعلم الخ نقد يم
المراد به **وقوله** العنواني المعبر به عن عنوان الشي بكذا عبر
عنه به وكتب بعضهم ما نصه **وقوله** اعني وصفها العنواني
مثلا اذا قلنا كل انسان حيوان فهنا ثلاثة اشيا ذات الموضوع وهو
افراد الانسان ووصف الموضوع الذي هو الانسان ونقال له الموضوع
بالذكر والعنوان ووصف المحمول الذي هو الحيوان ولا شك ان
قولك بعض الحيوان انسان لم يصير افراد الانسان مفهوم الحيوان
وبالعكس بل هما بحالهما وموضوع العكس هو ذات المحمول في الاصل
ومحموله وصف الموضوع وكذلك الحال في لا شي من الانسان بحجر ولا
شي من الحجر بانسان فتامل من شرح الغرم **وقوله** ذات المحمول
اي في الاصل **وقوله** ومحموله اي محمول الموضوع في العكس **وقوله**
الاخص وهو الانسان **وقوله** الاعم وهو الحيوان **وقوله** بل
تنعكس جزئيه للزوم الصدق لزوما كليا في ساير المواد **وقوله** فانا
نجد هذا الاستدلال على المدعى السابق وهو احد طرق ثلاث
وبين هذا طريق الافتراض وذكر الشيخ الطريقين الاخيرين وهما
طريق الخلف وطريق العكس وقد اوضحها بعض الشراح بقوله
وثانيها طريق الخلف وهو ان يضم نقيض العكس الى الاصل لينتج من
الشكل الاول محالا كما يقال متى صدق كل انسان او بعضه حيوان
وجب ان يصدق بعض الحيوان انسان والا لصدق نقيضه وهو لا شي
من الحيوان بانسان ونضمه الى الاصل هكذا كل انسان او بعضه
حيوان ولا شي من الحيوان بانسان لينتج لا شي من الانسان او ليس

بعضه

بعضه بانسان وهذا خلف لامتناع سلب الشي عن نفسه وثالثها
طريق العكس متى صدق كل انسان او بعضه حيوان وجب ان يصدق
بعض الحيوان انسان والا لصدق نقيضه وهو لا شي من الحيوان بانسان
وينعكس الى لا شي من الانسان بحيوان على ما سيجي من ان السالبه
تنعكس سالبة كلية فيلزم المنافاة بين الانسان والحيوان وقد
كان الاصل كل انسان او بعضه حيوان هذا خلف فيثبت ان الموجبه
الكلية والجزئيه تنعكس جزئيه انتهى وكتب بعضهم ما نصه **وقوله**
لانا نجد الخ اعلم ان للقوم في بيان عكوس القضايا ثلاث طرق احدها
طريق الخلف وهو ضم نقيض العكس الى الاصل لينتج محالا وهذا
اعمها لشموله للكلية الموجبة والجزئية كذلك والجزئيه وللسالبه
الموكدة والبسيطه ثانيها طريق العكس نقيض العكس ليحصل وهو ان ينعكس؟
ما بنا في الاصل وثالثها طريق الافتراض وهو اخفاها ولا يكون
الا في الموجبه والسالبة المركبة وهو فرض ذات الموضوع شيا
معينا وحمل وصف الموضوع والمحمول عليه ليحصل مفهوم العكس
وهذا ما سلكه المولى بقوله لانا نجد شيا الخ والتغيرات الموضوع
اي افراده وكتب بعضهم ما نصه **وقوله** شيا اي معينا كزيد مثلا
كما في بعض الشروح **وقوله** موصوفا بالانسان والحيوان
فاذا جعلنا ذلك الشي موصوفا بالانسان وحملنا عليه الحيوان كان
دليل اصل القضية وان جعل موصوفا بالحيوان وحملنا عليه الانسان
كان ذلك عكس القضية **وقوله** وهو الحيوان الناطق الظاهر
انه تفسير للشي وعبارة الكافي اذا قلنا كل انسان حيوان نجد شيا
معينا موصوفا بالانسان والحيوان وهو ذات الانسان انتهى اي ما
صدق عليه الانسان كزيد وعمرو وبكر كذا في بعض الهوامش وفي

شبكة الألوكة
www.alukah.net

بعضها ايضا اي شخص الانسان وقوله فيكون اذا جعلنا احد
الوصفين موضوعا والاخر محمولا كالامر وقوله ولانه الخ هذا طريق
الخلف وهو اولى مما ذكره المولف في انعكاس الموجبه الجزئيه لان هذا اقرب
الى الذهن في التناول وقوله والا لوم يصدق هذه الموجبة الجزئيه
وقوله لصدق نقيضه اي المذكور او اللازم المذكور وقوله وهو
اي النقيض المذكور وقوله فيلزم من صدق هذه السالبة الكلية
الحق هو نقيض العكس وقوله فيصدق الخ لانه اذا سلب الانسان
عن جميع الحيوان وجب سلب الحيوان عن بعض الحيوان هكذا افرزه
وكان الصواب ان يقول ولا شي من الانسان بحيوان لان السالبة الكلية
تنعكس كنفسها كما يأتي وهذا الذي ذكره عكس السالبة الكلية التي
هي نقيض العكس وقوله هذا اي قولنا ليس بعض الانسان بحيوان
خلف اي باطل لاجتماع النقيضين وقوله اويضم الخ هذا اشارة
الى طريق العكس ومراده فيجعل الاصل قضية صغرى والنقيض
كبرى فينتج من الشكل الاول ما ذكره فقوله اويضم ذلك النقيض اي
نقيض العكس وهو لا شي من الحيوان بانسان الى الاصل وهو كل انسان
حيوان وكتب بعضهم ما نصه قيل انما سمي خلفا لان المتمسك به يثبت
مطلوبه بابطال نقيضه فكانه ياتي مطلوبه لا على الاستقامة بل من
خلفه وبوبيده تسميته القياس الذي ينساق الى المطلوب ابتدا اي
من غير تعرض لابطال نقيضه بالمستقيم وقوله ينتج اي من الشكل
الاول وقوله وهو محال في القضايا الموجبه كما هنا بخلاف المعدوم
وهذا المحال منشاه كذب الكبرى فيصدق نقيضها وليس منشاه
الصغرى لصدقها ولا القياس لوجود شرطه من ايجاب الصغرى وكليه
الكبرى وقوله والموجبه الجزئيه ايضا الخ قال بعض الشراح

ولقايل

ولقايل ان يمنع انعكاس الموجبه الى الجزئيه مطلقا اذ يصدق قولنا
بعض الانسان زيد ولا يصدق بعض زيد انسان بل عكسه زيد انسان
او زيد بعض الانسان انتهى كلامه وفي بعض الشروح ايضا لا يقال
هذه الحجة منقوضة لانها لو صحت لانعكس قولنا بعض الانسان
زيد الى قولنا بعض زيد انسان ولم ينعكس اليه لكذبه وصدق
الاصل لانا نقول ليس المراد بزيد هنا معناه الجزئي اذ المعنى الجزئي
لا يقع محمولا بل المراد المفهوم الكلي وهو المسمى بزيد فقولنا بعض الانسان
زيد معناه بعض الانسان مسمى بزيد فينعكس الى قولنا بعض المسمى
بزيد انسان فلا نقض وفي ذلك الشرح ايضا واعلم ان المخصوصة لا
تنعكس اذ العكس كما مر جعل مفهوم الموضوع محمولا فلا ينعكس نحو قولك
هذا زيد الى زيد هذا لان مفهوم هذا الكلي ومفهوم هذا ذات جزئي
اي تلك الذات المشخصة وكذا حال الزيدين فليس من جعل المحمول
موضوعا والموضوع محمولا في شي اخر من نسخة معرفه وقوله
بهذه الحجة اي بمثلها وهي طريق الافتراض وقوله لانا نجد
شيئا اي بعضا معينا وقوله ولانه يصدق هو طريق الخلف
وقوله لزم ان يصدق الخ وهو عكس الاصل وانما لزم ذلك لان
العكس لازم للقضية وقوله لصدق نقيضه وهو السلب الكلي
لان الموجبة الجزئيه نقيضها السالبة الكلية وقوله فيلزم الخ
يلزم النقيض وهو السالبه الكلية سالبه كلية اخرى لانها تنعكس
بنفسها وقوله اويضم الخ هذا طريق العكس هكذا بعض الانسان
حيوان ولا شي من الحيوان بانسان ينتج من الشكل الاول بعض
الانسان ليس بانسان وقوله بين بنفسه اي ظاهر جلي من غير
برهان وقوله صدق قولنا الخ وهو عكس الاصل اللازم وقوله

وقد اتى به جزئيا فلا يكون محمولا ح

لا شي من الانسان بانسان فقوله هذا النقيض وهو لا شي من الحيوان بانسان وقوله الى الاصل وهو

حيوان وقوله سلب الشي عن نفسه الترتيب هكذا بعض الانسان
حيوان ولا شي من الحيوان بانسان ينتج من الشكل الاول ليس بعض الانسان ح

شبكة الألوكة
www.alukah.net

والا اي لو لم يصدق لا شي من الانسان بحجر **وقوله** نقيضه اي
نقيض لا شي من الانسان بحجر وهو السلب الكلي ونقيض ذلك ينعكس
كنفسها وقد كان الاصل لا شي من الحجر بانسان لعله سهوا وسبق قلم اذ
الاصل المذكور في كلام المولف لا شي من الانسان بحجر **وقوله** او بضم الخ
ذكر هذا الضم وتقريره مبني على ما ذكره قبله من ان الذي ضمه انما هو
عكس النقيض لا نفس النقيض وعبارة السيد ولو جعل النقيض
اعني بعض الحجر انسان صغرى والاصل كبرى هكذا بعض الحجر انتهى
فقوله هذا النقيض الذي هو بعض الانسان حجر الذي هو نقيض
العكس بان نجعل هذه الموجبة الجزيية صغرى لكون ايجاب الصغرى شرطا
في الشكل الاول ونجعل الاصل وهو السالبة الكلية كبرى لكون كلية الكبرى
شرطا فيه فينتج حينيذ سلب الشي عن نفسه كما ذكره **وقوله**
بعض الانسان هذه صغرى هي النقيض **وقوله** ولا شي الخ هذه
الكبرى وهو الاصل **وقوله** لينتج اي من الشكل الاول **وقوله**
وهو محال اي محال ناشي عن نقيض العكس فالعكس حق **وقوله**
وانما قال كليه الخ هذا اشارة الى الحكمة في تعبير المولف بالكلية
التي هي من الكم دون تعبيره بالنفس التي ليست من الكم وان لم تكن من
الجهة لانها قد تشمل الجهة فلذلك عدل عنها انتهى **وقوله**
بحسب الكم اي الكلية والجزيية **وقوله** والكلام عليه اي العكس بحسبها
اي الجهة طويل لا يحتمله هذا المختصر وتعال ايضا ان المولف انما تكلم
على الحمليات ولم يتكلم على العكس في الشرطيات لما ذكر ايضا وهو
على وزان ما في الحمليات من ان الموجبة كلية او جزيية تنعكس الى
موجبة جزيية وان السالبة الكلية تنعكس كنفسها وان السالبة الجزيية
لا عكس لها لزوما فينعكس من الموجبات الضرورية والدايمة والمشروطة

والعرفية

والعرفية الى حينية مطلقة والمشروطة الخاصة والعرفية الخاصة
الى حينية لا دايمة والوقتية والمنتشرة والوجوديتان والمطلقة العامة
الى مطلقة عامة نعم لا عكس للممكنتين الخاصة والعامة على الاصح ه
وينعكس من السوالب الكلية الضرورية والدايمة الى دايمة والمشروطة
العامة والعرفية العامة الى عرفية عامة والمشروطة الخاصة
والعرفية الخاصة الى عرفية لا دايمة والبيان في الكل ان نقيض العكس
مع الاصل ينتج المحال ولا ينعكس منها سبعة الوقتيتان والوجوديتان
والممكنات والمطلقة العامة وامثلتها تطلب من المطولات وقد مرت
اجمالا انفا **وقوله** والسالبة الجزيية الخ في بعض الشروح واعلم انهم
لم يذكروا المهملات والشخصيات لكون المهملات تنعكس وقد تقدم
لنا فيما نقلناه قريبا ~~من مطلقة المحصورات وعدم الاعتداد بالشخصيات~~
~~في العلوم انتهى واقول الظاهر ان الشخصيات تنعكس وتقدم فيما~~
نقلناه قريبا عن بعض الشروح انها لا تنعكس وهو الظاهر ه
وقوله اعم اي بالعموم المطلق من المحمول **وقوله** فيصدق الفا
للتفريع والسببية **وقوله** سلب الاخص وهو الانسان مثلا
من بعض الاعم وهو الحيوان **وقوله** سلب الاعم وهو الحيوان عن
بعض الاخص وهو الانسان فلا يجوز ان يقال بعض الانسان ليس
بحيوان لامتناع وجود الاخص بدون الاعم **وقوله** لصدق نقيضه
هو بكسر نقيضه الصادق المصدر للمضاف اي نقيض العكس وهو
الايجاب الكلي وصدق عكسه **وقوله** وهو كل انسان الخ بيان
للنقيض **وقوله** والا لوجد الكلي بمعنى لو صدق عكسه لزم وجود
الكلي وهو الانسان فانه مركب من الحيوان الناطق بدون الجزء وهو
الحيوان الذي هو جزء الانسان وهو محال وكتب بعضهم لوجد الكل
بدون

بمنزلة المحصورات وعدم الاعتداد بالشخصيات في العلوم انتهى واقول الظاهر ان الشخصيات ح

شبكة الألوكة

وهو الاخص بدون الجز وهو الاعم كما مر في بعض المواد وهو ما اذا كان
بين المحمول والموضوع تباين كلي او عموم من وجه وقد مثل الشارح
للاول ومثل الثاني في قولنا بعض الحيوان ليس بابيض فانه يصدق
مع صدق عكسه وهو بعض الابيض ليس بحيوان واما العموم المطلق
فيصدق فيه سلب الاخص عن بعض الاعم لا عكسه لان وجود
الاخص بدون الاعم محال وقوله وقضايا اي المولف وقوله
المراد اي المواضع وقوله بعض الانسان الخ هذا هو الاصل وقوله
وهو المقصود الاعم اي المطلب الاعلى بالنسبة لما قبله لانه
الموصل الي المطلب الاعلى مطلقا وهو التصديق الذي هو ادراك
العلوم بحقايقها يقينا او ظنا وترتب الاحكام عليها اثباتا او
نفيا ونحو ذلك وقوله وهو لغة تقدير الخ فيه ان هذا المعنى ه
اللغوي مباين للاصطلاحي وهو خلاف الواجب في المعنى اللغوي
من كونه اعم من الاصطلاحي دايما او مساويا له قليلا والتقدير مع
المعقول والملفوظ والمحسوس وقوله هو قول اي يرسم بانه
قول ملفوظ او معقول فاطلاقه عليهما اما حقيقة فهو من المشترك
او حقيقة في احدهما مجاز في الاخر وعلى انه المراد الملفوظ فاستلزامه
للقول الاخر باعتبار انه دال على المركب المعقول وعلى ارادة المعقول
فاستلزامه للقول الاخر المعقول ظاهر وقوله مولف مستدرك
لانه مرادف للقول في هذا الفن وانما ذكره لتعلق ما بعده به وقوله
من اقوال صادقة كانت او كاذبة قطعا كما في القياس الشعري وقوله
من اقوال اي قضايا وقوله لزم عنها لو قال عنه لكان اصوب
لرجوعه للقول لان فيه المادة والصورة بخلاف الاقوال لانها الاول
فقط وقوله قول اخر ويقال له المطلوب ان سيق منه الي القياس

فان

فان سيق من القياس اليه فيقال له النتيجة لانه النسبة المستدل
بالقياس عليها اعني انها باعتبار حصولها عن القياس تسمى نتيجة
وباعتبار استحصالها منه تسمى مطلوبا والعلم بها بطريق العادة عند
اهل السنة وبطريق الوجوب عند الحكما وبطريق التوليد عند ه
المعتزلة ولزومها باعتبار تحققها في المذهب ناشي عن الاقوال وقوله
مغاير لكل منها اي الاقوال بحيث انه ليس قضية كاملة منها وان كان
مولفا من اجزايها وقوله النباش اي للقبور لاخذ اكفان الموتى
وقوله والاول وهو المولف من قولين يسمى قياسا بسيطا
لانه في مقابلة المركب المذكور بعده وقوله لتركيبه من قياسين
اي بسيطين لانه فيه قضية مطوية واصله كل نباش اخذ للمال
خفية وكل انسان اخذ ذلك سارق فكل اخذ ذلك سارق فهذه
نتيجة القياس الاول فيجعل صغرى ويضم اليها كبرى السارق تقطع
يده فهذا قياس اخر وكتب بعضهم ما نصه وقوله لتركيبه من قياسين
الاول النباش اخذ للمال خفية وكل اخذ للمال خفية سارق فهذا
قياس ينتج النباش سارق والثاني كان يقال النباش سارق وكل
سارق تقطع يده ينتج النباش تقطع يده وقوله فخرج اي بقوله
اقوال الذي المراد بها ما فوق الواحد الواحد اي القضية الواحدة ه
كعكسها المستوي وهو بعض الحيوان انسان ويستلزم عكس نقيضه
وهو كل ما ليس بحيوان ليس بانسان وكتب بعضهم ما نصه قوله
وعكس نقيضه اي القول الواحد نحو كل انسان حيوان ينعكس بعكس
النقيض الموافق الي قولك كل ما ليس بحيوان ليس بانسان فهذه
القضية وهي الموجبة الكلية المعدولة الطرفين لازمة للاصل
كما تقدم فلا يسمى الاصل وهو قولنا بعض الحيوان انسان قياسا

[illegible]

شبكة الألوكة
www.alukah.net

لكونه قولا واحدا او ان لزمه قول اخر وهو العكس وينعكس بعكس
النقيض المخالف وهو تبديل الطرف الاول بنقيض الثاني والثاني
بعين الاول الي قولنا لا شي مما ليس حيوانا بانسان فهذه القضيه
السالبة عكس قولنا كل انسان حيوان لازمه له فلا يسمي الاصل
ايضا قياسا لكونه قولا واحدا **وقوله** والاستقرا اي وخرج الاستقرا
وهو الحكم علي كلي لوجود ذلك الحكم في اكثر جزئياته وهو لا يفيد
اليقين ولا يلزم عنه شي وهو اما تام ان لم يوجد فرد مخالف للحكم والا
فناقص كقولنا كل حيوان يحرك فكه الاسفل عند المضغ فلا ينقض
بخروج التمساح لكونه يحرك فكه الاعلي وكتب بعضهم ما نصه الاستقرا
التام هو الحكم الموجود في جميع جزئياته كقولنا كل جسم اما جماد او
حيوان او نبات وكل واحد منها متحيز فكل جسم متحيز ويسمي
قياسا مقسما قال السعد ما نصه واعلم انه لا نزاع لاحد في ان الاستقرا
والتمثيل انما يفيدان الظن دون اليقين انتهي كلامه في محل وقال
في اخر وقد صرح القوم بان الاستقرا ينقسم الي تام وهو القياس
المقسم والي ناقص وهو الاستقرا المتعارف المفهوم من اطلاق لفظ
الاستقرا المفيد للظن دون العلم انتهي المقصود ومنه نعلم انه
لا حاجة هنا الي تقييد الاستقرا بالتام الا ان التنبيه عليه كما
ينبغي **وقوله** والتمثيل وهو الحكم علي جزئي لوجود ذلك الحكم
في جزئي اخر مشارك له في معني له فيصير مثله ويسمي قياسا عند
الفقها لانه لا يلزم منه شي كالحكم علي العالم بانه حادث لكونه مولفا
كالبيت الحادث لكونه مولفا **وقوله** لامكان التخلف علة لعدم
اللزوم **وقوله** اجنبيه اي غير لازمة لاحدي مقدمتي القياس
وقوله فلان المربع يتحرك لعله حذف الكبري وهي وكل متحرك فهو

جي

٥٠

حي واما قول الشارح فهو حي فهو النتيجة **وقوله** لان لزوم اي
فلان **وقوله** وكما في قياس هو عطف علي كما في قولنا فهو مما نتيجته
بواسطة مقدمة اجنبية واشار بقوله وهو ما يتركب الخ الي ضابطه
وهو المراد بالمتعلق فيه المجرور لان الجار دالة فقط انتهي ومن قياس
المساواة القول يشبع للحمار والحمار يشبع الذيب ينتج القول يشبع
الذيب وهو باطل لان صدقه يتوقف علي ان مشبع المشبع مشبع
وهو باطل كقولك الواحد نصف الاثنين والاثنان نصف الاربعة فينتج
الواحد نصف الاربعة وهو باطل لان نصف نصف الشي لا يكون نصفا
وقوله كقولنا ا مساو لب وب مساو لج ينتج هكذا ناطق مساو
لمدرك ومدرك مساو لضاحك فيدل لانهما علي الانسان لكن لا لذاتهما
لانه لو كان لذاتهما لكان هذا النوع منتجا دايما وليس كذلك فانه
اذا اخذ بدل المساواة المباينة او النقيضة لم ينتج كقولنا الانسان
مباين للفرس والفرس مباين للناطق لم ينتج كون الانسان مباين
للناطق وكقولنا الواحد نصف الاثنين والاثنان نصف الاربعة لم ينتج
كون الواحد نصف الاربعة والمولف عبر عن ذلك بالحروف الهجايية
كما مر انها عبارة عن قواعد كلية لا تختص بمادة معينة **وقوله** ولذلك
اي ولكون النتيجة بواسطة المقدمة الاجنبية **وقوله** حيث تصدق
الخ لانه محل تحقق اللزوم كما تقدم ليخرج المباين ونقيضه كما مر **وقوله**
ما يعم البين وهو ما ليس بواسطة وهو الشكل الاول **وقوله** وغيره
اي غير البين وهو ما فيه واسطة كتغيير كل من المقدمتين او احداهما
ليرجع الي الشكل الاول **وقوله** لئلا يلزم الدور الخ فقد نظر فيه فان كون
المقدمة جزء قياس شامل للقياس الاستقرا والتمثيل وما حجة
فكانهم قالوا اما وقعت جزء حجة فلا يلزم الدور وفيه بحث فتامله **وقوله**

شبكة الألوكة
www.alukah.net

اما اقتراني قدمه على الاستثنائي لانه ابده واقرب تناولا وان كان
مغبو ممحض مبا ولانه من الحمليات التي هي الشرطيات وسمي اقترانيا اصلها
لاقتران الحد الاوسط بالاصغر والاكبر وسياتي ما يتركب منه في المتن فهو
ينقسم الى شرطي وغير شرطي وقوله بالفعل متعلق بيذكر والمراد
به اللفظ اي لم يتلفظ بعينها فيه واما بالقوة حتى مذكورة فيه بذكر
مادته دون صورته وقوله كل جسم مولف من الهيولى والصورة التي
الجسمية والنوعية او من اجزا لا تتجزا على اختلاف مذهبي الحكما
والمتكلمين وقوله فكل جسم حادث هذا هو النتيجة وليس
مذكورا في القياس بالفعل لا هو ولا نقيضه وان كان مذكورا بالقوة
فيه لذكر مادته وقوله الحدود هي الاصغر والاكبر والمتوسط
المكرر واقترانها المراد هو اقتران الحد الاصغر والاكبر والاوسط
بكونها غير منفكة قاله السيد وقال غيره هو اقتران الاولين في النتيجة منتشا ه ع
وقوله وهو الذي ذكر الخ اي الذي في صورة النتيجة من نسبة
اجزا او هامش [illegible] غير اعتبار حكم فيها لمكان ادوات الشرط فلا ينافي
ان النتيجة قضية محتملة للصدق والكذب وليست كذلك في
القياس والمراد بالفعل ذكر طرفيها او نقيض طرفيها وقد اشار الشارح
الى ذلك وقوله في الثاني وهو الذي ذكر فيه نقيض النتيجة ه
وقوله ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود فهذه مقدمة شرطية
وقوله لكن الخ مقدمة ثانية مشتملة على حرف الاستثنا وهو لكن
وقوله النهار ليس بموجود نقيض النتيجة وهو مذكور بالفعل في
القياس وقوله فالشمس ليست بطالعة هذه النتيجة وقوله
وفي الاول هو الذي فيه النتيجة بعينها والمذكور احدهما اي فالمقدم يكون
النتيجة مقدمة كاملة وقد مر هذا الجواب فلا حاجة لقوله بل استلزام

وانما هو جز احد الطرفين

بلغ مقابلة على اصل المؤلف

لخ

ووقف لله تعالى برواق المغاربة

الخ لانه ليس قضية ولا جز قضية بل اضراب اليه غير مستقيم فتامل وقوله
لكن الشمس طالعة استثنا عين المقدم ينتج عين التالي وهو اللازم
لانه يلزم من وجود الملزوم وجود اللازم وقوله ولا يشكل
اي ما ذكر فيه النتيجة بالفعل وهو الاول بخلاف الثاني فانه
لا اشكال فيه فتامل وقوله وهنا اي في القياس الاستثنا
وقوله كذلك اي تغاير وقوله لانه اي القول اللازم وهو النتيجة
وقوله منهما اي من مقدمتي القياس وهما الشرطية والاستثنائية
وقوله اذ المقدمة اي المذكورة في القياس وقوله ليست قولنا
الخ يعني يلزم الاشكال وهو ان النتيجة لم تغاير كلا من المقدمتين
وقوله بل استلزام يعني ان مقدمة القياس الاولى هي مجموع
الشرطية المركبة من المقدم والتالي وحينئذ فيكون النتيجة
جزو هذه المقدمة في الظاهر والجز يغاير الكل والمقدمة الثانية
في القياس هي المشتملة على حرف الاستثنا وهو لكن الشمس طالعة ولا اشكال
في مغايرة النتيجة لهذه المقدمة وقوله النهار موجود الذي هو
النتيجة المقدمة وقوله طلوع الشمس وهو المكرر وقوله اي النهار
موجود وهو اللازم وقوله ذلك اي الاستلزام وقوله اعني
لكن يشير الى ان تسمية هذه ادات استثنا اصطلاح اهل هذا الفن
لا في علم العربية والجملة المستثنا نحوية من تتمة القياس والنتيجة كما ح
هي المقترنة بالفا بعدها وقوله موضوعا او محمولا اي في الحمليات
المحضة وقيد ما افرنا لبا اي في الشرطيات ولوع الحمليات وهذا شامل
للاشكال الاربعة الاتية وقوله سمي حدا اوسط لتوسطه بين طرفي
المطلوب هو ظاهر في الشكل الاول دون البقية الا ان يقال هو بعد
ردها الى الاول غرا د الاوسط حقيقة او حكما وسياتي ما فيه ونغني

شبكة الألوكة
www.alukah.net

بالحد ما تنحل اليه المقدمات من الطرف الاول او غيره فالرابطة لا تسمى حدا وكتب بعضهم ما نصه فان قلت قد لا يتوسط بينهما كما في الشكل الرابع قلت هو متوسط بينهما في جميع الاشكال معنى وان لم يتوسط في موضعها صورة على ان تسميته الامور المتناسبة في وجه شي لا يتوقف على ثبوت المتناسبة بين ذلك الشي وبين كل من تلك الامور بل يتوقف على ثبوتها بينه وبين بعضها كما سبق مرارا قوله فالكثر اي متعددتين يعني بحسب الظاهر والا فالتحقيق ان القياس انما يتركب من مقدمتين لا غير وقوله سوا كان محمولا فيهما كما في الشكل الثاني نحو قولنا كل انسان حيوان ولا شي من الفرس بحيوان فلا شي من الانسان بفرس او موضوعا فيهما كما في الشكل الثالث كقولنا كل انسان حيوان وكل انسان ناطق او محمولا في الصغرى موضوعا في الكبرى كما في الشكل الاول نحو قولنا العالم متغير وكل متغير حادث فالعالم حادث او كان بالعكس اي موضوعا في الصغرى محمولا في الكبرى كما في الشكل الرابع كقولنا كل انسان حيوان وكل ناطق انسان فبعض الحيوان ناطق فهذه الانواع كلها داخلة تحت قول الشارح رحمه الله سوا كان محمولا وموضوعا فافهم وقوله او مقدما الخ وذلك في القياس الاقتراني الشرطي كقولنا ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود وكلما كان النهار موجودا فالارض مضية ينتج من اقتران هاتين الشرطيتين المتصلتين اذا كانت الشمس طالعة فالارض مضية وقوله اوسط لانه الحد المتوسط بين ملاقات الاصغر والاكبر وبواسطة تكراره تتحقق العلم بالانتاج وذلك بان نسبة محمول المطلوب الى موضوعه لما كانت مجهولة احتيج الى امر ثالث موجب للعلم بتلك النسبة فالمراد بالمكرر هو الامر الثالث لتكرره بانضمامه تارة الى الموضوع وتارة الى المحمول

وقوله

فبعض الحيوان ناطق

وقوله المطلوب سماه مطلوبا لانه يطلب منه الى القياس ويسمى بنتيجة ان سيق من القياس اليه كما مر انفا وقوله ومقدمتي الشرطية يسمى الى اخره فيه اشارة الى ما قاله بعض الشراح معترضا على المتن وقوله لانه اي الموضوع اخص في الاغلب هذا انما يتم لو كانت الموجبة التي موضوعها اخص في الاغلب فيما بين النتايج والا فموضوع السالبة لا يجوز ان يكون اخص وموضوع الموجبة الجزئية ليس في الاغلب اخص واجيب بان المراد انه في اغلب الموجبات الكلية التي هي اشرف النتايج لان وضع المنطق لتحصيل العلوم ومسايلها موجبات كلية ولا يبعد ان يقال النسبة من تتمة المحمول فهي مع النسبة اكثر من الموضوع عما وقوله والاعم اكثر افرادا فسمي اكبر لذلك وذكر الاغلبية فيه اشارة الى انه قد يكون مساويا كقولك كل انسان ضاحك وكل ضاحك ناطق فينتج كل انسان ناطق وقوله والمقدمة سميت بذلك لتقدمها على المطلوب اللازم الذي هو النتيجة وقوله واقتران الكبرى بالصغرى الخ سوا كانا كليتين او جزئيتين سالبتين او موجبتين او موجبة وسالبة وقوله يسمى قرينة وضربا لكون الصغرى مقترنة بالكبرى ومضروبة فيها واعلم ان بين الضرب والشكل عموما من وجه وفي بعض الحواشي وانما سميت قرينة في السلب والايجاب والكلية والجزئية انتهى وكتب بعضهم ما نصه والفرق بين الشكل والضرب ظاهر فان الشكل قد يتحد مع اختلاف الضرب كما في ضروب الشكل الاول وقد يتحد الضرب مع اختلاف الشكل كالموجبتين الكليتين من الشكل الاول والثاني والثالث وقوله وهيئته التاليفية الخ اي وضع الحد الاوسط بين الحدين الاخيرين بحسب حمله عليهما او وضعه لهما او حمله على احدهما ووضعه للاخر تسمى شكلا تشبيها

الألوكة
www.alukah.net

لهما بالهيئة الجسمية الحاصلة من احاطة الحدود بالمقدار فالشكل
هو الهيئة الاجتماعية الحاصلة من الحدود وعلم مما ذكرنا انه لا يتركب
الاشكال الاربعة الا من الحمليات نحو كل ج ب وكل ب ا كقولنا كل انسان
حيوان وكل حيوان جسم وقوله فهو الشكل الاول قدمه لما
سياتي وقوله وان كان محمولا فيهما نحو قولنا كل فرس حيوان
ولا شيء من الحجر بحيوان الا ينتج بعكس الكبرى اي ليرتد الى الشكل
الاول فان الكبرى سالبة كلية وهي تنعكس كنفسها سالبة كلية
فافهم وقوله كل ج ب ولا شيء من ا ب ولا شيء من ا ب كقولنا كل
انسان ناطق ولا شيء من الفرس بناطق ينتج لا شيء من الانسان
بفرس فهو الشكل الثاني اعقبه للاول لما ياتي وهو لا ينتج الا
السالبتين الكلية والجزئية وقوله وان كان موضوعا فيهما
اي نحو قولنا كل فرس حيوان وكل فرس صهال ينتج بعكس الصغرى
وهي بعض الحيوان فرس لان الموجبة الكلية عكسها موجبة جزئية
لان الشكل الثالث لا ينتج غير الجزئية وقوله وهو الشكل
الثالث اعقبه بالثاني لما ياتي وهو انما ينتج الجزئيتين لا تقدم ونحو
كل ب ج وكل ا ب ينتج بعض ج ا وقوله وان كان موضوعا في الصغرى
الخ نحو قولنا كل فرس حيوان وكل صهال فرس صهال ينتج بعكس [illegible]
وهي بعض الحيوان فرس لان الموجبة الكلية عكسها موجبة جزئية
لان الشكل الثالث لا ينتج غير الجزئية وقوله وهو الشكل الثالث
اعقبه بالثاني لما ياتي وهو انما ينتج الجزئيتين لا تقدم ونحو كل ب ج وكل
ا ب ينتج بعض ج ا وقوله وان كان موضوعا في الصغرى الخ نحو قولنا
كل فرس حيوان وكل صهال فرس ينتج بعكس الترتيب والنتيجة ان
بعض الحيوان صهال ثم كتب بعضهم على قوله بعكس الترتيب

مانصه

ما نصه وقوله بعكس الترتيب كل منهما يعني وفي هذا المثال
لا يكون منتجا اما لو عكسها المقدمتين وهما على حالهما في الترتيب كان بعضهما ا ب ج
كما سياتي في الشارح وهذا الشكل ينتج المطالب الاربع خلا الموجبة
الكلية وكتب بعضهم على ما نصه وقوله وهو الشكل الرابع ما نصه
اخره لما ياتي وهو لا ينتج الا الجزئيتين والا الضرب الثالث منه فانه ينتج
السالبة الكلية وقوله فان قلنا الخ هو ايراد على ما مر من ان المكرر
حد اوسط في جميع الاشكال مع انه لم يوجد الا في بعضها اخذا من امثلتها
المذكورة لان المراد الخ هو تفريع على عدم اختصاصه بالثاني والثالث لانه
لا يتوهم ذلك الا فيهما فقط انتهى وكتب بعضهم ما نصه الا في الثاني
ا ب ج وهو ان يكون الحد الاوسط محمولا فيهما كما تقدم فالمراد منه فيه المفهوم
والثالث وهو ان يكون موضوعا فيهما فيكون المراد منه الذات وقوله
حلة ح لان المراد الخ لعدم تكرر الحد الاوسط وقوله اذ او قع موضوعا
الخ اي فلم يتكرر الوسط وقوله عين المفهوم اي حتى يلزم عدم
التكرر وقوله بل انه اي المراد وقوله المفهوم اي مفهوم
المحمول وقوله يصدق عليه اي مفهوم الاوسط سواء كان محمولا ام
موضوعا لكن المتبادر من التقرير ان هذا الايراد في قوله لانه بتركه
ينقال الخ خاص بالشكل الاول ولا يجري في الرابع فليحرر بالتامل
وقوله يثبت له الاكبر اي مفهوم الاكبر وكتب بعضهم ما نصه وقوله
قلنا الخ هو جواب عن الايراد المذكور ومحصله ان مفهوم الاوسط وما
صدق عليه مفهوم الاوسط ثبت له الاكبر ولا يخفى ما في عبارته من القلاقة
وقوله للمطالب الاربعة وهي المحصورات الاربع الموجبة والسالبة
المحصورة ح كلية وجزئية والشكل الثاني لا ينتج غير المطالب المشهورة ما خلا
الموجبة الكلية وقوله حتى يلزم الانتقال وذلك ان الاكبر فيه

ليس عين ذات الموضوع بل
ما صدق عليها فذات الاصغر
يصدق عليها مفهوم الاوسط ح

السالبة الكلية [illegible]
والشكل الثالث لا ينتج
[illegible] الجزئية سالبة
[illegible] والشكل الرابع [illegible]

شبكة الألوكة

دلالة علي ثبوت الحكم لكل ما يثبت له الاوسط ومن جملتها الاصغر
فيثبت الحكم له ولا حاجة الي رويته ولذلك وضع في المرتبة الاولي
قوله اليه اي الي الاول قوله يطلب اي المحمول لاجله اي الموضوع
يعني وكل ما يكونه بحيث يطلب امر الاجله يكون ذلك الشي اشرف
من ذلك الامر وقوله اليه اي الي الاول وقوله لبا مانى الشكل
الاول وقوله في احدى المقدمتين وهي الكبرى لعدم اشتمالها
علي الموضوع الذي هو اشرف من المحمول لان الحد الاوسط موضوع في
كبرى الشكل الثالث في الشكل الاول وقوله والثاني وهو ما كان
الحد الاوسط فيه محمولا فيهما نحو كل فرس حيوان ولا شي من الحجر
حيوان ينتج لا شي من الفرس بحجر وقوله بعكس الكبرى اي كبرى
الثاني مع مراعاة شروط الانتاج كان يقال كل فرس حيوان ولا شي
من الحجر بحيوان فالكبرى في هذا الشكل الثاني هو قولنا ولا شي
من الحجر بحيوان فاذا عكسناها نقول في عكسها لا شي من الحيوان
بحجر فان السالبة الكلية تنعكس كنفسها فيضم هذا العكس الي
المقدمة الصغرى في الشكل الثاني فيرجع الي الاول ويصير هكذا كل فرس
حيوان ولا شي من الحيوان بحجر فيصير الضرب الثالث من الشكل الاول
فينتج سالبة كلية وهي لا شي من الفرس بحجر كقولنا في الضرب الثاني
من الشكل الاول وهو المركب من كليتين والكبرى سالبة كما في كل جسم
مولف ولا شي من المولف بقديم فلا شي من الجسم بقديم فقوله في
مثاله السابق اي مثال الثاني السابق وهو كل ج ب الخ وقوله
ولا شي من ج ا هذا بدل من قوله السابق ولا شي من ا ب وقوله
والثالث وهو ما كان الاوسط موضوعا فيهما وقوله بعكس الصغرى
اي صغرى الشكل الثالث وقوله بعض ب ج اي وكل ج د فبعض

ب د

ب د وكتب بعضهم ايضا علي قوله بعض ب ج ما نصه هذه
عكس الصغرى فان صغراه كانت موجبة كلية وهي كل ج ب وعكس هذه
موجبة جزئية وقوله بعكس الترتيب اي بان يجعل الصغرى كبرى
والكبرى صغرى وقوله في مثاله اي الرابع السابق وكل ب ج وكل ا ب
فينعكسان الي كل ا ب وكل ب ج فينتج كل ا ج كما مر وقوله بعكس
المقدمتين جميعا اي بعكس كل منهما مع بقائها علي كونها صغرى
او كبرى فيجعلها وقوله بان نقول فيه اي في مثاله السابق وهو ب
ج وكل ا ب فينعكس الاولي بعض ج ب وعكس الثانية بعض ب ا وهو غير
منتج كما ذكره وقوله لعدم كلية الكبرى يعني الذي هو شرط انتاج
الشكل الاول فان من شروطه ايجاب الصغرى وكلية الكبرى كما سياتي
وقوله ومثال ما ينتج منه اي الشكل الرابع وبقية الامثلة السبعة
مذكورة في بعض الشروح وقوله كل ج ب ولا شي من ا ب فهو مركب
من كليتين والكبرى سالبة وينتج سالبة جزئية وهي بعض ب
ليس ا فاذا عكستها هي المقدمتين بان تعكس الكلية الي موجبة
جزئية وهي بعض ب ج وتنعكس الكبرى السالبة الي مثلها وهي لا
شي من ج ا صار شكلا اولا ونظمه هكذا بعض ب ج ولا شي من ج
ا فينتج بعض ب ليس ا وقوله لما مر من موافقته للطبع وغير
ذلك وقوله طبع مستقيم ليس فيه عوج ومعنى عقل سليم ليس
فيه خلل وفي بعض النسخ كل ذي طبع سليم فقط ومثل انها بخط المولف
وقوله لا يحتاج الي رد الثاني الخ اي لانه يعلم في بادي النظر ان شيا
اذا ثبت لامر وانتفى عن اخر يتحقق الامرين سلب فلا يحتاج الي الرد
بخلاف الثالث والرابع انتهى شرح اخر وكتب بعضهم علي قوله في هذه
الحاشية اذا ثبت لامر الخ لانه سيأتي لا بد فيه بخلاف مقدمتيه بالايجاب

بين هذ

في اختلاف

غير دبالتقسيم ابو رالترتيب اذ لم
حينيا الا عكس الترتيب
حينئذ عكس الانتاج
يوجد حينئذ
شرط انتاج الشكل الاول

شبكة الألوكة
www.alukah.net

وقوله كما يوخذ من كلامه هو اشارة الى سكوت المولف عنه مع ان المناسب
ذكره وقوله معيار مفعول ثان وقوله العلوم اي النظرية وقوله
وقوله اي ميزانها هو واحد اطلاق المعيار قال السيد في حواشي
المطالع اول الكتاب معيار كمكيال تتقدر به مكاييل الانظار في المراد
الجزئية مع العلوم وكذا هو ميزان ثم قال والذي يقتضيه ظاهر
العبارة انه يذكر المعيار مع النظر والميزان مع الفكر لكنه عكس تنبيها
على ان المعيار قد يطلق على الميزان ايضا انتهى المراد منه وقوله
فلنورد اي نذكر الشكل الاول وحده ان نذكر ضروبه المنتجة وقوله
كالدستور والدستور المرجع للاشيا كالقانون وقوله الموجب الكلي
والسالب الكلي اشرف مما بعده لانه هو المنتفع به وقوله بخلاف بقية
الاشكال فلا ينتج فيها الضروب الاربعة وقد تقدم ان الثاني ينتج
السالبتين والاخران ينتجان الجزئيتين وقوله كليه ومنها الشخصية
اوجزئيه ومنها المهملة كما مر وقوله محلة كل منهما اربعة لو قال
فمحلتها لكان صوابا وقوله والحاصل هو من ضرب الاربعة ٥
المذكورة في نفسها من حيث كونها في الصغرى والكبرى ولو عبر بهذه
العبارة لكان اسلم من التوهم في عبارته بارادة غيرها وقوله ستة
عشر خبر الحاصل مبني للتركيب وقوله بشرطي انتاجه وهما
ايجاب الصغرى وكلية الكبرى وقوله عقيمة اي لا نتيجة لها
وقوله بالاول اي بالشرط الاول وهو ايجاب الصغرى وكلية
الكبرى وقوله السالبتين صفة الكلية والجزئية وقوله من
الصغرى حال وقوله في الاربع متعلق بضرب وقوله بالثاني اي
بالشرط الثاني وهو كلية الكبرى وقوله من الكبرى اي حال كل من
الجزئيتين الموجبة والسالبة من الكبرى وقوله في الكلية متعلق

بضرب

بضرب وقوله من الصغرى حال وقوله فضروبه المنتجة اربعة وقد
علم من كلامه ان كل ضرب منه ينتج مطلوبا من المطالب الاربع وعلم ايضا
ان النتيجة تتبع اخس المقدمتين كما مر وقوله الضرب الاول
قدمه لاشتماله على شرفي الايجاب والكلية الثاني اخر عن الاول وقوله
لخسته بالسلب وقدمه على ما بعده لشرفه بالكلية وقولنا الثالث
قدمه على ما بعد لشرفه عليه بالايجاب في مقدمتيه معا وقوله
والمنتج مضروب الشكل الثاني اربعة ايضا وذلك لان شرطه امران
اختلاف مقدمتيه بالايجاب والسلب وكلية كبراه الضرب الاول
من كليتين موجبة ثم سالبة كقولنا كل انسان حيوان ولا شي من الحجر
بحيوان فلا شي من الانسان بحجر الضرب الثاني عكسه كقولنا لا شي من
الحجر بحيوان وكل انسان حيوان فلا شي من الحجر بانسان الضرب الثالث
من موجبة جزئية ثم سالبة كلية كقولنا الانسان ناطق
ولا شي من الفرس بناطق فبعض الانسان ليس بفرس الضرب
الرابع من سالبة جزئية ثم موجبة كلية كقولنا بعض
الحيوان ليس بانسان وكل ناطق انسان فبعض الحيوان
ليس بناطق وكتب بعضهم ما نصه وقوله اربعة ايضا يعني
كالاول فان ضروبه المنتجة اربعة كما سبق بيانه واما بيان هذا
فنقول قال السعد في شرح الشمسية اما بطريق الحذف فلان اختلاف
المقدمتين بالكيف اسقط ثمانية اعني الموجبتين كليتين كانتا او جزئيتين
او الصغرى كلية والكبرى جزئية او بالعكس والسالبتين كذلك وكلية
الكبرى اسقط اربعة اعني الكبرى الجزئية والسالبة مع الموجبتين
والموجبة اي الجزئية مع السالبتين واما بطريق التحصيل فلان الكبرى
كلية ان كانت سالبة فمع الصغريين الموجبتين وان كانت موجبة مع

شبكة الألوكة
www.alukah.net

والسلب وقوله وانما ينتج الثاني وهو ما كان الحد الاوسط فيه
محمولاً في الصغرى والكبرى نحو قولنا كل فرس حيوان ولا شيء من الحجر
بحيوان ينتج بعكس الصغرى لا شيء من الفرس بحجر فان قلت ما الحكمة
في تخصيص هذا الشرط في هذا الشكل بالذكر دون الشرط الاخر الاتي
في كلام الشارح قلت كما قال بعض الشراح ان قربه من الطبع
وعدم احتياجه الى ارتداد الى الاول انما نشا من الشرط المذكور
فللتنبيه عليه فايدة مخصصة بالذكر انتهى وقوله لاختلفت
النتيجة بان يصدق القياس معها تارة مع ايجابها وتارة مع سلبها
وذلك يناقض كونها لازمة له اذ يستحيل انفكاك اللازم عن الملزوم
وكتب بعضهم على قوله لاختلفت النتيجة ما نصه يعني وذلك
الاختلاف اللازم موجب لعدم الانتاج وهو صدق القياس الوارد
على صورة واحدة تارة مع ايجاب النتيجة واخرى مع سلبها وهذا
يدل على ان القياس لا يستلزم لذاته النتيجة بخصوصية المادة
لاستحالة اختلاف مقتضى الذات وقوله والحق اي الموافق للواقع
الايجاب وهو بعض الانسان ليس بفرس ونتيجة القياس كاذبة
وهي بعض الانسان فرس وقوله والحق السلب اي لا شيء من
الانسان بحجر وهي نتيجة القياس وقوله كان الحق الايجاب اي
كل انسان ناطق ونتيجة القياس كاذبة وهي لا شيء من الانسان بناطق
وقوله والحق الايجاب اي كل انسان حيوان ونتيجة القياس
كاذبة وهي لا شيء من الانسان بحيوان وقوله ولو قلنا بدل بعض ايه
الحيوان وقوله كان الحق السلب وهو لا شيء من الانسان بصاهل
وهي نتيجة القياس على ان القياس المذكور منتقد لان الكبرى فيه
غير كلية فتامل وقوله وكقولنا اي في السالبة الجزئية اذا

كانت

كانت كبرى وقوله كل انسان حيوان صغرى كلية وقوله
وبعض الجسم الخ سالبة جزئية كبرى وقوله والحق الايجاب اي بعض
الانسان جسم ونتيجة القياس في هذا كاذبة وهي بعض الانسان ليس
بجسم وفيه ما مر من الاعتراض وقوله كان الحق السلب اي بعض
الانسان ليس بحجر ونتيجة القياس في هذا سالبة جزئية صادقة فيما
دلت عليه وفيه ما مر من الاعتراض وقوله شرط انتاج الثاني من
الاشكال الاربعة الظاهر انه لما ذكر ذلك مع كونه تقدم في المتن ليربط
به قوله وبحسب الكم كلية الكبرى وفيه رمز الى انه حيث ذكر ذلك
الشرط كان الاولى ان يضم اليه الشرط الثاني وايضا ليكون شرايط الاشكال
كلها في سلك واحد تسهيلا على المبتدي الناظر في هذه المقدمة وكتب
بعضهم ما نصه ولا ينتج الا السالبة كلية كانت او جزئية وقوله وشرط
انتاج الثالث وتقدم انه ما كان الحد الاوسط فيه موضوعا في الصغرى
والكبرى نحو قولنا كل فرس حيوان وكل فرس صاهل ينتج بعكس
الصغرى اي بعض الحيوان صاهل وهذا الشكل لا ينتج الا الجزئية
سالبة كانت او موجبة وقوله وشرط انتاج الرابع وهو ما كان الحد
الاوسط فيه موضوعا في الصغرى محمولا في الكبرى نحو كل فرس حيوان
وكل صاهل فرس ينتج بعكس الترتيب بان تجعل الصغرى كبرى والكبرى
صغرى فيصير هكذا كل صاهل فرس وكل فرس حيوان ومقتضى
الظاهر ان تكون النتيجة كلية وهي كل صاهل حيوان لكن هذا الشكل
ينتج المطالب الاربع المحصورة ما عدا الموجبة الكلية فلا بد فيه
حينئذ من عكس النتيجة ايضا فتكون بعض الحيوان صاهل فتامل وقوله
حسبا لكيف والكم جميعها لوجودها في كل من المقدمتين وقوله وشرط
انتاج الاول اخره عن بقية الاشكال ليتصل به من احكامه المذكورة عقبه

الألوكة
www.alukah.net

السالبتين وكتب بعضهم ايضا ما نصه قوله اربعة اي كالاول فالاول
من كليتين والصغرى موجبة ونتيجة سالبة كلية نحو كل ج ب ولا شي
من اب فلا شي من ج ا بالخلف وهو ضم نقيض النتيجة الى الكبرى ضم ح
لينتج نقيض الصغرى هكذا بعض ج ا ولا شي من اب فبعض ج ليس ب
وهو كاذب لانه قد كان كل ج ب واذا كذب نقيض النتيجة فالنتيجة
صادقة وهو المطلوب وبعكس الكبرى ليرتد الى الشكل الاول كما مر
والثاني من صغرى موجبة جزئية وكبرى سالبة كلية ونتيجة سالبة
جزئية نحو بعض ج ب ولا شي من اب فبعض ج ليس ا والثالث من
كليتين والكبرى موجبة ونتيجة سالبة كلية نحو لا شي من ج ب وكل
اب فلا شي من ج ا والرابع من صغرى سالبة جزئية وكبرى موجبة
كلية ونتيجة سالبة جزئية نحو بعض ج ليس ب وكل اب فبعض ج ب ج
ليس ا وكتب ايضا ما نصه وقوله في هذه الحاشية والثاني الخ
اعلم ان دليل انتاجه بالخلف وبعكس الكبرى ليرتد الى الاول وبفرض
موضوع الجزئية فكل د ب ولا شي من اب فلا شي من د ا ثم نقول بعض
ج د ولا شي من د ا فبعض ج ليس ا وقوله والثالث من كليتين الخ
بالخلف وبعكس الصغرى وجعلها كبرى ثم عكس النتيجة وقوله والرابع
الخ بالخلف فتامل وراجع عبارة السعد في شرح الشمسية فان الظاهر ان
في هذا الكلام خللا من الكاتب الاول وقوله ومن الثالث ستة اضرب
لان شرطه ايجاب الصغرى وكلية احدى مقدمتيه الضرب الاول من
موجبتين كليتين كقولنا كل انسان حيوان وكل انسان ناطق فبعض
الحيوان ناطق الضرب الثاني من كليتين موجبة ثم سالبة كقولنا
كل فرس حيوان ولا شي من الفرس بحمار فبعض الحيوان ليس بحمار الضرب
الضرب الخامس من موجبتين كلية ثم جزئية كقولنا كل فرس حيوان

وبعض

وبعض الفرس صاهل الضرب السادس من موجبة كلية ثم سالبة
جزئية كقولنا كل انسان ناطق وبعض الانسان ليس بصاهل فبعض
الناطق ليس بصاهل وكتب بعضهم ما نصه وقوله ومن الثالث
ستة الاول من موجبتين كليتين ونتيجة موجبة جزئية نحو كل
ب ج وكل ا ب فبعض ج ا ويرتد الى الاول بعكس الصغرى كما تقدم
والثاني من موجبتين والصغرى كلية ونتيجة موجبة جزئية نحو بعض
ب ج وكل ا ب فبعض ج ا والثالث من كليتين والصغرى موجبة
ونتيجة سالبة جزئية نحو كل ب ج ولا شي من ب ا فبعض ج
ليس ا بالخلف وبعكس الصغرى والرابع من صغرى موجبة كلية
وكبرى سالبة جزئية ونتيجة سالبة جزئية نحو كل ب ج وبعض ب
ليس ا فبعض ج ليس ا بالخلف وبالفرض والخامس من موجبتين
والكبرى كلية ونتيجة موجبة جزئية نحو بعض ب ج وكل ب ا فبعض
ج ليس ا بالخلف وبعكس الصغرى وبفرض موضوع الجزئية ثم نقول
كل د ج وكل د ا فبعض ج ا والسادس من صغرى موجبة جزئية وكبرى
سالبة كلية ونتيجة سالبة جزئية نحو بعض ب ج ولا شي من ب ا
فبعض ج ليس ا بالخلف وبالعكس الصغرى وبالفرض انتهى من
بعض الشروح مع حذف يسير وكتب بعضهم ما نصه ومن الثالث
ستة بمقتضى الشرطين السابقين فيه وهما ايجاب الصغرى
بحسب الكيف وبحسب الكم كلية احدى المقدمتين اما بطريق الحذف فلان
ايجاب الصغرى اسقط ثمانية كما مر في الاول وكلية احداهما اسقط الصغرى
الموجبة الجزئية مع الجزئيتين واما بطريق التحصيل فلان الصغرى
الموجبة اما كلية او جزئية والكلية تنتج مع المحصورات الاربع والجزئية
مع الكليتين ونتيجة هذا الشكل لا يكون كلية لان احص الضروب

شبكة الألوكة
www.alukah.net

المنتجة للإيجاب هو المركب من موجبتين كليتين واخص الضروب
المنتجة للسلب هو المركب من موجبة كلية وسالبة كلية وهما الانتجان
الكلية لجواز ان يكون الاصغر اعم من الاكبر فلا يصح حمل الاكبر عليه كليا لا
ايجابا ولا سلبا كقولنا كل انسان حيوان وكل انسان ناطق او لا شيء
من الانسان بفرس انتهى وقوله ومن الرابع ثمانية عند المتاخرين
لان شرطه عندهم اما ايجاب المقدمتين مع كلية الصغرى او اختلافهما
مع كلية احدهما وقوله وخمسة عند المتقدمين لان شرطه عندهم
ان لا يجتمع في مقدمتيه من السلب والجزئية بان لا يكونا سالبتين
او جزئيتين او احدهما سالبة والاخرى جزئية الا اذا كانت الصغرى
موجبة جزئية والكبرى سالبة كلية وامثلة ذلك لا تليق بهذا
المختصر فليطلب من المطولات وقوله والقياس الاقتراني المتقدم
في التقسيم تنعقد فيه الاشكال الاربعة لما مر واقسامه ستة لانه
اما من حمليتين او متصلتين او منفصلتين او حملية ومتصلة او حملية
ومنفصلة او متصلة ومنفصلة وقوله من الحمليتين ويسمى
قياسا اقترانيا حمليا وما بعده يسمى شرطيا وقوله الشرطيتين
اي التي بينهما لزوم كما ياتي واقسامه ثلاثة لان الشركة فيه اما في
جزء تام من كل من الطرفين او تام من احدهما غير تام من الاخر او غير
تام منهما وتنعقد فيه الاشكال الاربعة ومثل ذلك يجري في المنفصلتين المنفصلتين
لكن المطبوع منه ما كانت الشركة جزء غير تام وقوله وهو ما تركب
الخ حرج الاثنان وقوله من ضرب زوج في زوج كاربعة في اربعة
ويصدق على اثني عشر فانها تحصل من ضرب من ذلك وهو اثنان
في زوج وهو ستة لكن الشارح سا[ق] قوله قريبا انه يقول ويبقى زوج
الزوج والفرد ومثل ذلك باثني عشر فتامل واجاب بعض افاضل الدروس

عن

عن هذا الايراد بان المراد ما تركب من ضرب زوج في زوج فقط بخلاف
الاثني عشر فانها تحصل من ضرب زوج تارة ومن ضرب فرد اخرى نحو
اثنين في ستة وثلاثة في اربعة فتامل وقوله وهو ما تركب
الخ خرج ثلاثة وقوله من ضرب زوج كاربعة وقوله في فرد
كثلاثة والحاصل من ضربهما اثنا عشر وسياتي قريبا انه يقول ويبقى
زوج الزوج والفرد فهو قسم ثالث وهذا الضابط يشمله اللهم
الا ان يقال كما افاده بعض الافاضل ان المراد فقط كما تقدم فليحرر قوله
وفرد اي زوج الفرد يعني اي عدد وقوله قسمة واحدة اي على
نمط واحد لا بمعنى مرة واحدة كما فهم الشارح كما قال بعضهم انه من
الخطا وح فلا يرد ما ذكره بعده بقوله ويبقى الخ فتامل وقوله
ليس بواحد انظر هذا احترز به عن الاربعة وعبارة بعض الشروح
وزوج الزوج وفرد ما قبل التنصيف اكثر من مرة وانتهى تنصيفه
الى عدد فرد وهو ما تركب من ضرب عدد زوج في عدد زوج تارة
ومن عدد زوج في عدد فرد تارة اخرى كاثني عشر انتهى كلامه فتامل
وفي عبارة بعض الشروح ايضا لانه اذا قبل التنصيف مرة واحدة فقط
كالعشرة فهو زوج الفرد وان قبله اكثر من مرة كالعشرين واحدة فان
انتهى تنصيفه الى الواحد كالاربعة فهو زوج الزوج وان لم ينته اليه كالعشرين لم حم
فهو زوج الزوج والفرد فعلم ان تثليث هذه المنفصلة اولى من تثنيتها
كما فعله المؤلف انتهى ومنه تعلم محترز قول الشارح هنا ليس بواحد
فرحمه الله ونفعنا به وقوله كقولنا كل ما كان انسانا فهو حيوان
ان هذا مثال للعكس ومثال الطرد كل انسان حيوان وكلما كان هذا
الشيء حيوانا فهو جسم ينتج كل انسان جسم وانما مثل للعكس هنا وفيما
ياتي دون الطرد لانه الموافق للطبع وانما كان كذلك لان مقدم نص

المتصلة متميز عن تاليها وتنبني له بحسب الطبع والمفهوم لان مفهوم
الملزوم ومفهوم التالي اللازم فتعين تقديم الاول طبعا خلاف المنفصلة
لما فيها من المعاندة بين جزئيها فتقديم احد جزئيها بحسب الوضع لا بحسب
الطبع فتامل وقوله كقولنا كل عدد الخ هذا مثال العكس ومثال
الطرد كل زوج منقسم بمتساويين وكلما هو كذلك فهو اما زوج الزوج
او زوج الفرد ينتج كل منقسم بمتساويين اما زوج الزوج او زوج الفرد
وقوله مما لم يشاركه هو فرد فانه لم يشارك الحملية بل بيانها والمشارك لها
هو الجزء الاخر وهو ما زوج وكتب بعضهم ما نصه وقوله مما لم يشارك
وهو المفردية وهو اول اجزاء النتيجة والمشارك وهو منقسم بمتساويين
في التاليف والاصل ان العدد في الواقع لا يخلو من واحد من الثلاثة
اما الفرد او زوج الزوج او زوج الفرد والاول هو القسم الثاني
من النتيجة والثاني محتمل لاحد الامرين من الثاني والثالث من
النتيجة فالنتيجة مركبة من الجزء الغير المشارك مع واحد من القسمين
الاخيرين الواقع الذي لم تخل عنه نتيجة التاليف وقوله وقد
تعدد فيه الحمليات بتعدد اجزاء الانفصال هذا اشارة الى القياس
المقسم بفتح السين كما سيذكره وهو من الاقتراني وهو المركب من
منفصلة وحمليات وهو قسمان لان الحمليات فيه اما بعدد اجزاء المنفصلة
او باقل منها وذلك انه يتالف من كل حملية وجزء من المنفصلة قياس ويكون
الحد الاصغر والاكبر مثله في كل قياس اخر والاوسط مخالف له ويكون
النتيجة قضية حملية هي بعينها نتيجة الحملية الاولى مع ما شاركها
من اجزاء المنفصلة وشرط انتاجه كون المنفصلة موجبة مانعة الخلو
صدقا او موجبة كلية حقيقية والقسم الاول يسمى الاستقراء التام
وقد مثل له المولف بالحروف ومعناه مثلا كل جسم اما حيوان واما نبات

واما

واما معدن وكل حيوان متغير وكل نبات متغير وكل معدن متغير
فينتج كل جسم متغير وقوله ويسمى القياس المقسم اي المشتمل
على اقسام متعددة في كل جزء من اقسامه كما علم وقوله كقولنا
هو مثال لتقديم المتصلة وهو الطرد ومثال تقديم المنفصلة وهو
العكس كقولنا كل حيوان فهو اما ابيض او اسود وكلما كان هذا الشيء
حيوانا فهو جسم ينتج من الثلاث بعض الابيض والاسود جسم
وقوله ينتج كلما كان هذا انسانا الخ لان كل انقسام يصدق عليه
اللازم يستلزم انقسام الملزوم وكتب بعضهم ما نصه وقوله ينتج
الخ وجهه انه اذا انعقد اللزوم بين المتصادقين وانقسم اللزوم
الى الاقسام فبالضرورة ينقسم الملزوم اليها انتهى شرح اخر وقوله
واعلم الخ هذا لا يختص بالشرطيتين كما مر التنبيه عليه فلو قدمه
اول الشرطيات لكان اولى وكتب بعضهم على قوله واعلم الخ ما نصه
المشروطيتين يشمل المتصلتين وقد تقدم ايضا في المتن قريبا ه
وقوله واما في جزء غير تام اي بعضهما او من احدهما مع تام من الاخر فهي ثلاثة
اقسام وقوله كقولنا في متصلة صغرى ومنفصلة كبرى والشركة
في الجزء التام التالي دون المقدم واقتصر عليه لانه المطبوع بخلاف غيره
ومثله بالحروف اعني كلما كان النهار موجودا فالشمس طالعة ودائما
اما ان يكون الشمس طالعة والليل موجود وقوله كقولنا في متصلة
صغرى ومنفصلة كبرى والشركة في الجزء الدائم من التالي ومثله بالحروف
اعني كلما كان الشيء حيوانا فكل انسان ناطق ودائما كل ناطق اما اسود
او ابيض ينتج كلما كان الشيء حيوانا فاما كل انسان ابيض او اسود ه
وقوله وشرط الحملية والمنفصلة فيما ذكر لزوميتها فخرج الاتفاقية
في المقدمتين او في احدهما وفيه تفصيل يعلم من المطولات ايضا وقوله

يشمل ايضا المنفصلتين المنفصلتين

مثاله من المتزوير يشهد
ايضا المنفصلتين وقد تقدم

شبكة الألوكة
www.alukah.net

واما القياس الاستثنائي المتقدم في التقسيم وهو الذي فيه النتيجة
او نقيضها بالفعل كما مر وهو لا يكون من حمليات محضة ابدا وتنعقد فيه
الاشكال الاربعة واقساما خمسة اما متصلتان او منفصلتان او
حملية مع احديهما او متصلة ومنفصلة وله شروط ثلاثة ستاتي في
كلامه وهو كون الشرطية موجبة متصلة او منفصلة وكونها غير
اتفاقية فيهما فتكون لزومية في المنفصلة وعنادية في المنفصلة
والشرط الثالث كليتها او كلية وضع احدى الطرفين او كلية رفعه ه
وقوله احداهما شرطية وهي ما قبل الاستثناء كقوله لكن والاخرى
وهي ما بعده وفيها اثبات واحد من جزئي الشرطية المتقدمة او نفيه
وكتب بعضهم على قوله فتتركب من مقدمتين الخ اعلم ان القسمة
العقلية تقتضي ان تكون الاقسام ستة عشر قسما وذلك لان
الاستثنائي مركب من مقدمتين احداهما شرطية متصلة او منفصلة
وهي ثلاثة اقسام مانعة الجمع والخلو ومانعة احداهما فهذه اربعة
والاخرى استثنائية اعني وضع احدى جزئي الشرطية او رفعه ه
فالحاصل ما ذكر وبيانه ان المتصلة مشتملة على وضع المقدم او رفعه
او وضع التالي او رفعه فهذه اربعة لكن النتيجة منها اثنان واثنان
عقيمان وكذا الكلام في المنفصلة الحقيقية لكن النتيجة فيها اربعة وكذا
الكلام في مانعة الخلو لكن النتيجة فيها اثنان وكذا الكلام في مانعة الجمع
والنتيجة فيها اثنان ايضا واثنان عقيمان منها فصار المنتج من المجموع
عشرة وستة عقيمة فتامل ثم انظر هل القياس الاستثنائي يطلق على
غير المنتج كما يطلق على المنتج لانه يصدق عليه تعريف القياس السابق
لانه بحث لو سلم ان رفع الملزوم مثلا يلزم منه رفع اللازم صدق قولنا
في تعريف القياس متى سلمت لزم عنها لذاتها قول اخر فتامل وافهم وكتب

ايضا

ايضا ما نصه وقوله احداهما شرطية متصلة او منفصلة وكتب ايضا لزومية
كما سياتي في المتصلة وقوله والاخرى اي حملية استثنائية او شرطية
على ما بينه السعد وغيره قال السعد في شرح الشمسية فالقياس ه
الاستثنائي يكون مركبا من مقدمتين احداهما شرطية متصلة او منفصلة
والاخرى احد جزئي الشرطية او نقيضه دالة على الوضع والرفع ويكون
حملية او شرطية باعتبار تركب الشرطية من حمليتين او شرطيتين او
حملية وشرطية فان كان مقدم الشرطية وتاليها حمليتين كانت المقدمة
الاستثنائية حملية وان كانتا شرطيتين كانت شرطية وان كانت مقدمتها
حملية وتاليها شرطية فان كان الاستثناء لنقيض التالي كانت شرطية
وان كان بالعكس فبالعكس انتهى فقوله وضع احد جزئيها اي
المقدم او التالي فان كان الموضوع المقدم فالنتيجة وضع التالي وان كان
الموضوع التالي فلا ينتج كما سياتي وقوله او رفعه اي التالي المراد
بالاخص فافهم وقوله وضع الجزء الاخر اي التالي اذا كان المقدم موضوعا
وقوله او رفعه اي اذا كان الموضوع التالي فالكلام على التوزيع
فافهم وقوله او رفعه اي رفع الجزء الاخر يعني التالي فان رفعه
ينتج رفع المقدم هكذا حمل كلام الشارح على التوزيع بقرينة ما سياتي
في كلامه لا على ما يتبادر من قوله والاخرى وضع احد جزئيها الشامل
لوضع المقدم او التالي فافهم وكتب على هذه القولة ايضا ما نصه ه
والاولى ان يقال انه كلام مجمل في الشرطية المتصلة والمنفصلة ايضا
وسياتي بيانه قريبا فتامل وقوله والا اي لو لم ينتج استثناء عين
المقدم عين التالي لزم انفكاك اللازم وهو التالي عن الملزوم وهو الاول
فيبطل اللزوم وهو وجوب كون الشيء مقتضيا للاخر ووجود الملزوم بدون
اللازم باطل واستلزام وجود اللازم بخلاف عكسه ونفي اللازم يستلزم

شبكة الألوكة
www.alukah.net

نفي الملزوم بخلاف عكسه اذ يلزم من وجود الاخص وجود الاعم ولا عكس
ويلزم من نفي الاعم نفي الاخص ولا عكس وكتب بعضهم ما نصه وقوله
اذ لا يلزم من وجود اللازم وجود الملزوم لجواز كون اللازم اعم من الملزوم
والعام يوجد بدون الخاص كالحيوان يوجد بدون الانسان وقوله
اذ لا يلزم من عدم الملزوم الخ لجواز كونه اخص من اللازم ولا يلزم من
عدم الاخص عدم الاعم كالانسان مع الحيوان والحاصل انه يلزم من
اثباتن عين المقدم اثبات عين التالي ولا عكس ويلزم من اثبات نقيض التالي
اثبات نقيض المقدم ولا عكس فالمتصلة نتيجتان صحيحتان ه
نتيجتان عقيمتان وقوله وشرط انتاج الخ هذه الشروط الثلاثة التي
تقدمت الاشارة اليها حقيقية اي مانعة الجمع والخلو معا وقوله وايجاب
الشرطية فيه ايهام ان الايجاب ليس شرطا في المتصلة والشرطية خلافها
وليس الامر كذلك فقد قال السعد في شرح الشمسية بعد ان قال
فالقياس الاستثنائي يكون مركبا من مقدمتين احداهما شرطية
متصلة والاخرى احد جزئي الشرطية او نقيضه دالة على الوضع او
الرفع ثم قال ويشترط في انتاجه امور احدها ان تكون الشرطية موجبة
اذ السالبة عقيمة لانه اذا لم يكن بين امرين اتصال او انفصال لم يلزم من
وجود احدهما او نقيضه وجود الاخر او عدمه الثاني ان تكون الشرطية
لزومية ان كانت متصلة وعنادية ان كانت منفصلة ووجه ذلك ثم
قال الثالث ان تكون الشرطية كلية وقد عرفت معناها او يكون
الاستثناء كليا اي متحققا في جميع الازمان وعلى جميع الاوضاع التي لا
تنافي وضع المقدم الى اخر ما ذكر ومثل ذلك في القطب ايضا فتامل ذلك
وافهمه تعلم كلام الشارح وقوله وكليتها او كلية الاستثناء قال
في القطب وثالثها اي الشروط احد الامرين وهو اما كلية الشرطية او كلية

الاستثنا

بلغ مقابلة ... [illegible]

وقف لله تعالى برواق المغاربة

الاستثنا اي كلية الوضع وقوله حقيقية فتكون النتيجة اربعة
اثنان باعتبار الوضع واثنان باعتبار الرفع وقوله اي الاخر هو تفسير
للثاني فهو بالنون لا بالام وقوله ينتج انه فرد والحاصل في المتصلة
الحقيقية اربع نتايج اثنان من وضع العين واثنان من رفعها
وقوله واما مانعة الخلو قدمها على مانعة الجمع لجواز الوجود بالامتناع
فيها الذي هو اشرف من المنع وقوله كل منهما اعم من نقيض الاخر ه
وذلك لان نقيض لا شجر هو شجر وهو اخص من لا حجر ونقيض لا حجر
هو حجر وهو اخص من لا شجر اذ لا شجر يشمل الحيوان والجماد ولا حجر يشمل
الحيوان والنبات وعلم من كلامه ان لها نتيجتين صحيحتين والنتيجتين
عقيمتين وكتب بعضهم ما نصه وقوله واما مانعة الخلو الخ فالمنتجة
منها اثنان باعتبار الرفع كمانعة الجمع كما سيأتي فان لها اثنان باعتبار
الوضع كمانعة الجمع كما سيأتي فان لها اثنان باعتبار الوضع وقوله
لكنه شجر هذا نقيض لا شجر فينتج عين الطرف الاخر وهو قوله فهو لا
حجر وقوله لكنه حجر هذا نقيض لا حجر فينتج عين الطرف الاخر وهو لا شجر ه
وقوله بخلاف اي بخلاف استثنا نقيض احد الطرفين بان كان استثنا
عين احد الطرفين فانه لا ينتج عين الطرف الاخر ولا نقيضه وقوله لا شجر
يعني الذي هو عين احد الطرفين فانه لا ينتج عين الطرف الاخر الذي هو لا حجر
ولا ينتج نقيض الطرف الاخر الذي هو حجر وكذا الكلام في قوله لكنه لا حجر
الذي هو العين الاخر قوله واما مانعة الجمع وهي الثالثة من المنفصلات
كل منهما اخص من نقيض الاخرى وقد عرفته من التي قبلها كما قررنا ه
فيه ويعلم من كلامه ان لها اربع نتايج كالتي قبلها ومما تقرر علم ان نتايج
القياس الاستثنائي ستة عشر منها عشرة صحيحة وستة عقيمة وقوله
نقيض الاخر اي الطرف الاخر ولا ينتج عينه لامتناع اجتماعهما على الصدق ه

شبكة الألوكة
www.alukah.net

فقوله لامتناع الخ علة في الحقيقة لامتناع انتاج بعد الطرف وقوله
اجتماعهما اي الطرفين احكام البرهان وهو احد انواع القياس الخمسة
الاتية ومعناه الدليل القطعي وقوله قياس دخل فيه جميع القياسات
وهو جنس وقوله بولغ مستدرك وانما ذكره لتعلق ما بعده به
وقوله من مقدمات اي قضايا وقوله يقينية منسوبة الى اليقين
سيأتي وبه خرج بقية القياسات وقوله ذكره اي القول المذكور
بقوله قوله لانتاج يقيني وقوله تكميلا لاخراج احد البرهان اي لا انتاج
ومما ورد ولا للاخراج كما علم وانما ربقوله لانه علة غائية الى ان
التعريف مشتمل على العلل الاربع فالمولف اشار الى المادة والانتاج الى
الغاية الصورة بالمطابقة والى الفاعل بالالتزام وهو القوة العاقلية
والمقدمات اشارة الى المادة والانتاج الى الغاية وشملته المقدمات
الضرورية والمكتسبة واليقين الماخوذ من يقينية وقوله
اعتقاد ان الشي كذا جنس واشار بقوله مع اعتقاد انه لا يكون الا كذا الى
اخراج الظن والشك والوهم وبقوله مع مطابقته للواقع الى اخراج له
الجهل المركب وبقوله وامتناع تغيره الى اخراج اعتقاد المقلد فانه
يزول بالتشكيك وبعضهم عرف اليقين بقوله هو الاعتقاد الجازم
المطابق للواقع الذي لا يقبل التغير وقوله احدهما لمي بكسر اللام
وتشديد الميم المكسورة والتحتية نسبة الى لم بكسر اللام حرف جر داخل
على م الاستفهامية المحذوفة والالف كما سيأتي وكتب بعضهم على
قوله احدهما لمي الخ مانصه قال السعد في شرح الشمسية والاوسط
منه اي البرهان لابد ان يكون علة لحصول التصديق بالحكم المطلوب والا
لم يكن البرهان برهانا علينا ثم لا يخلو اما ان يكون مع ذلك علة لوجود
ذلك الحكم في الخارج ايضا ويسمى برهانا لميا لافادته اللمية اعني علية الحكم

علي

عليه الطلاق واما ان لا يكون كذلك ويسمى برهانا انيا لافادته الانية
اعني الثبوت في العقل دون العلية في الوجود انتهى المقصود نقله
منه فتامل قوله علة لحصول التصديق الخ هل منشأ ولو قال الشارح ملوو
هنا ما كان الحد الاوسط منه علة لنسبة الاكبر الى الاصغر ام لا لاحسن
وكتب ايضا مانصه ثم الاوسط في البرهان اللمي كما انه علة لوجود الاكبر
للاصغر قد يكون ايضا علة لوجود الاكبر مطلقا كما في قولنا المتعفن سايدد
الاخلاط وكل متعفن الاخلاط فهو محموم فان تعفن الاخلاط كما انه
علة لثبوت الحمى لزيد كذلك هو علة للحمى في نفسها وقد لا يكون كذلك
بل يجوز ان لا يكون معلولا للاكبر كما في قولنا هذه الخشبة تحرك النار
اليها وكل خشبة تحرك النار اليها فقد وصلت اليها فان تحرك النار
علة لوصول النار مع انه معلول للنار وفي الشالبي نتائج انتهى من شرح
السعد على الشمسية ويوجد في بعض نسخ السعد بعد قوله نتائج لان
ستر منها لا يكون ان يقينيتين بل ظنيتين لان مقدمات الظني ظنيات
وقوله الحد الاوسط وهو ما يذكر للاستدلال على المدعى كما يقال
في الاستدلال على حدوث العالم لانه متغير وقوله متعفن الاخلاط
اي خرجت طبايع بدنه المركب منها عن الاستقامة وقوله والثاني
اني بكسر الهمزة وكسر النون المشددة نسبة الى ان المكسورة المشددة النون
كما سيذكره وقوله لذلك اي نسبة الاكبر الى الاصغر وقوله فالحد
اي التي هو الاوسط وقوله علة اي في الذهن ومعلوله بحسب الوجود
الخارجي كما سيأتي وقوله لثبوت الخ منه تعلم ان المراد بالعلة فيه
العلة الغائية فتامل وقوله اي ثبوته اي في العقل فقط وقوله ذوق
لميته يعني عليه الحكم على الاطلاق ذهنا وخارجا وقوله اوليات اي
مقدمات اوليات وقوله طرفيه وهما الموضوع والمحمول او المقدم

الألوكة
www.alukah.net

والتالي سواء كان تصورها بالكسب كتغير العالم او بالبداهة او احدهما
بالكسب والاخر بالبداهة وقوله بمجرد ذلك اي تصور الطرفين
وقوله بل يحتاج الي المشاهدة بالحس الخ اقول هل يدخل في ذلك المتواترات
الاتية فانه قال فيها ان العقل حاكم بواسطة السماع وح فيشكل على
جعلها مقابلة للمشاهدات فليحرر وكتب بعضهم ما نصه علي قوله بل انه
بل يحتاج ما نصه الي العقل الخ هذا كما ترى صريح في ان المدرك هو العقل
لكن بواسطة الحس فظاهر كلام صاحب التلخيص او صريحه ان المدرك
بالحواس للحس الظاهر ليس مدركا بالعقل اصلا وكذا كلام صاحب
القطب وقد رد عليه السعد فليراجع حواشيه وعبارة صاحب
التلخيص والمراد بالحس ما يدرك هو او مادته باحدى الحواس الظاهرة
فدخل فيه الخيالي قال السعد وهو اي الخيالي المعدوم الذي
فرض مجتمعا من امور كل واحد منها مما يدرك بالحس ثم قال في المتن
وبالعقلي ما عدا ذلك فدخل فيه الوهم وما يدرك بالوجدان الي اخر
ما بينه السعد فلا تغفل عن اختلاف الاصطلاح وكتب بعضهم ما
ما نصه قال السعد في شرح الشمسية واما المشاهدات فهي قضايا
يحكم فيها بواسطة الحواس الظاهرة وتسمى حسيات كالحكم بان الشمس
مضيئة او الحواس الباطنة وتسمى وجدانيات كالحكم بان لنا خوفا و
وغضبا ثم ان الاحكام كلها جزئية فان الحس لا يفيد الا ان هذه النار
حارة واما الحكم بان كل نار حارة فحكم عقلي استفاده العقل من الاحساس
بجزئيات ذلك الحكم والوقوف علي علله وبهذا يظهر انه يحكم بالمشاهدات
مركب من الحس والعقل لا حس مجرد كما توهمه نسخة الشارح بعين انتهى القطب
كلامه وقوله فان كان الحس ظاهرا اي من الحواس الظاهرة وهي خمسة
السمع والبصر والشم والذوق واللمس وتسمى حسيات ومحسوسات

ايضا

ايضا وقوله الشمس مشرقة في المدرك بالبصر والنار محرقة في المدرك
باللمس وقوله وان كان اي الحس باطنا اي بالحواس الباطنة وهي خمسة
ايضا الحس المشترك والواهمة والمخيلة والحافظة والمتصرفة وهذه لا تقول
بها اهل الشرع وقوله مرة بعد اخرى فلا يكتفى بالمرة الواحدة لاحتمال
انها اتفاقية وقوله تسهل الصغرى في بعض العبارات اسقاط الصغرى
والاقتصار علي تسهل ولعله احسن وقوله بحدس يتغير العلم
هذا جواب عن اعتراض بان جعل الحدسيات من اليقينيات غير صحيح
لان الحدس هو الظن والتخمين وجوابه ان المراد منها هنا ما يفيد
العلم وقوله لاختلاف الخ اي لانه كلما قرب من الشمس قل نوره وكلما
بعد عنها كثر نوره وقوله وبعده عنها وانخسافه عند حيلولة
الارض بينهما وقوله وفرق بينها اي بين الحدسيات قال السعد بعد الحدسيات م
التعرض للحدس تقدير من ثم ما نصه وهي اي الحدسيات كالمجربات في
تكرر المشاهدة ومقارنة القياس الخفي الا ان السبب في المجربات معلوم
السببية غير معلوم الماهية وفي الحدسيات معلوم بالوجهين وانما
توقف عليه بالحدس لا بالفكر والا لكان من العلوم الكسبية انتهى
المقصود منه وقوله والحدس سرعة الانتقال الي المطالب من المبادي
ثم رجوعه الي المطالب ففيه حركتان وهو تدريجي لا دفعي وكتب بعضهم
في قوله والحدس سرعة الخ ما نصه قال الابدي في شرحه والمراد
بالحدس سرعة انتقال الذهن من المبادي الي المطالب والفرق بينه
وبين الفكر لا بد فيه من حركتين حركة لتحصيل المبادي وهي حركة
من المطالب الي المبادي وحركة لتحصيل الصورة وهي حركة من المبادي
الي المطالب بخلاف الحدس فانه لا حركة فيه اصلا لان الانتقال
في الحدس حركة لانا نقول ليس حجة علي الغير لانه يحصل له الحدس

والتجربة المفيدان للعلم الانتقال فيه دفعي ولا شيء من الحركة بدفعيه
لوجوب كون الحركة تدريجيه اعلم ان التجربة والحدس سيانه لا يبعث
حجة على الغير اذ لا يحصل له الحدس والتجربة المفيدان للعلم به انتهى ه
كلامه بحروفه وقوله بواسطة السماع لا يشترط الاستناد الى
الحس حتى لا يعتبر التواتر الا فيما سيذكر الى المشاهدة سعد وقوله
يؤمن اي يجزم العقل بعدم كذبهم ولا يشترط عدد مخصوص وقوله
ادعى النبوة وفي نسخة الرسالة وقوله وظهر المعجز وهو امر خارق
للعادة مقرون بالتحدي اي طلب ايجاده وبذلك فارقت الكرامة
الواقعة من الاوليا وقوله لا تغيب عن الذهن اي يستحضرها الذهن
عند التصور المذكور وقوله بسبب وسط اي قياس متوسط
ذهنا بين الاربعة والزوج وقوله فهذا الوسط اي الذي هو بين
طرفي النتيجة وقوله ثم اخذ اي شرع في بيان بقية انواع القياس
الاربعة وقوله من مقدمات مشهورة وهي قضايا يعتبر آرا تطابق
الكل عليها لحسن الاحسان اي الابا او آرا الاكثر كوحدة الاله او آرا طايفة
مخصوصه كاستحالة التسلسل سعد قال السعد في شرح الشمسية
فان قلت المشهورات قد تكون يقينية بل اوليه فكيف تجعل من
اليقينيات قلت المراد ان المشهورات لا يعتبر فيها اليقين ه
ومطابقة الواقع بل الشهرة وتطابق الارا سوا كانت يقينية او لا
فبعض القضايا قد يكون اوليا باعتبار ومشهورا باعتبار وقد
تبلغ الشهرة الى حيث يشتبه بالاوليات ويفرق بينهما بان
العقل الصريح الذي لا ينظر الى غير تصور الطرفين يحكم بالاوليات
من غير توقف دون المشهورات ولذلك يتطرق التغير اليها كاستحسان
ان الكذب اذا اشتمل على مصلحة عظيمة بخلاف الاوليات فان العقل

لا

لا يصغر بالقياس الى الجزء اصلا انتهى كلامه رحمه الله وكتب بعضهم على
قوله في هذه المقولة بل اوليه الخ ما نصه بل قد يكون كاذبة كقبح
ذبح الحيوان فان الشرع يكذبه وان كان مشهورا عند قوم من اهل الهند
وكتب بعضهم على قولهما او مسلمة ما نصه فيه اشارة الى ما قاله الشيخ
المهدي الذي هذا الشرح كالمختصر منه فيما ظن ما نصه اعلم ان هذا
التعريف يعني تعريف المؤلف المذكور ليس بجامع لخروج بعض الجدل
عنه فان من الجدل ما يتركب من مقدمات مسلمه وهي القضايا التي تسلم
في علم او فيما بين الخصوم فيبني كل واحد منهم عليها الكلام في رفع
الآخر حقيقية كانت او باطلة انتهى كلامه وقوله فالجدل وهو لغة
القوة وقوله عند الناس راجع للمشهور وشهرتها تختلف بحسب
الازمنة والامكنة والاقران وقوله كقولنا العدل الخ هذه امثلة
المشهورات واشار بالامثلة الى انها ثلاثة اقسام لان اعتراف
الناس بها اما بسبب مصلحة عامة كالعدل والظلم قبيح او بسبب
رقة نحو مراعاة الضعفا محمودة او بسبب استنكاف نحو كشف
العورة مذموم وقوله والغرض منه افهام الجدل الزام الخصم
واسكاته وقوله واقناع عطف على الزام اي حصول الكفاية في
الحجة على من هو قاصر اي ضعيف عن الاحتجاج بالبرهان وقوله
والخطابة من الخطابة او من الخطبة لانها منها وظاهر صنيعهم ان
الخطابة مغايرة للجدل فلا يجتمع معه وقد يقال بحسب بادي
الراي ان المقدمات المقبولة لا مانع ان يكون مشهورة ايضا وكذا المقدمات
المظنونة لا مانع ان يكون مسلمة عند الخصم اللهم الا ان يقال ان قيد
الحيثية مراعى وان المعنى قياس مؤلف من مقدمات مقبولة الخ اي
القياس الذي تؤخذ مقدماته من حيث انها مقبولة او مظنونة فلا

شبكة الألوكة
www.alukah.net

بنا في ان تكون عين ذلك ثم رايت السعد في شرح الشمسية تعرض
لذلك فقال بعد تعريف المقبولات والمظنونات ما نصه ويدخل فيها
التجربيات الاكثرية والمتواترات والحدسيات الفكر اليقينية والقياس
الذي توخذ مقدماته من حيث انها مقبولة او مظنونة تسمى خطابة
فظاهر مثل هذه العبارة ان الخطابة لا تكون الا قياسا والحق انها
قد تكون قياسا وقد تكون استقرا وقد تكون تمثيلا وقد تكون على
صورة قياس غير يقيني الانتاج كالموجبتين في الشكل الثاني بشرط
ان يظن الانتاج وغايتها الاقناع والترغيب فيما ينفع والتنفير عما يضر
انتهى كلامه فتامل تستفيد منه ما ذكرناه وقوله معتقد فيه
بسبب من الاسباب كالانبيا والاوليا والشعرا وقد تقبل من غير
ان تنسب الى احد كالامثال السايرة سعد وقوله او من مقدمات
مظنونة قضية العطف على سابقه ان المقدمات المقبولة
من شخص ليست ظنية ايضا وفيه نظر بل الظاهر انها قد تكون ظنية
ايضا وقد تكون يقينية وخصوصا المقبولة من نبي صلى الله عليه
وسلم فتامل وحرره اللهم الا ان يقال روعي في العطف الحيثية ايضا كما
حررناه انتهى ~~والمظنونة ما يعتقد منه اعتقاد~~ (وكتب بعضهم على
قوله معتقد فيه ما نصه كالعالم والولي ومنها ما ذكروه بقوله (والعامي)
كقولنا فلان يطوف الخ (راجحا) كقولنا الجدار الذي ينتثر منه ترق على
الهدم وقد يراد بعطف المظنونة على المقبولة عطف تفسير فيهما واحد
وقوله والشعر قياس اي صورة او كالقياس تامل وهو ماخوذ من
الاشعار لشعور النفس به بتاثيره فيها او من شعورها به وقوله
من مقدمات صادقة كانت او كاذبة وقوله بالياقوت اي نشبه
الياقوت في حسنها ورونقها وقوله سيالة اي منساغة بسهولة

والمظنونة ما يعتقد منه اعتقادا راجحا

وقوله

وقوله مرة بكسر الميم وقوله مهوعة بضم الميم وفتح الهاء وكسر
الواو والمشددة وفتح المهملة اي مقياة وزنا ومعنى ويسمى
مقدمات الشعر مخيلات كما قاله الابدي وقوله والغرض ولهذا
يفيد في بعض الحروب وعند الاستماحة والاستعطاف ما لا يفيد
غيره فان الناس اطوع للتخييل منهم للتصديق لكونه اغرب والذ فان
قلت قد علم ان السعد لا يطلب به التصديق بل يطلب به التخييل
فلا يكون قياسا قلت لما كان التخييل يجري مجرى التصديق
من جهة تاثيره في النفس قبضا وبسطا عد من اقسامه انتهى
ابدي وقوله والمغالطة من الغلط وهو الخطا في العقل او اللفظ
والمراد به هنا ايقاع غيره في الغلط بما يشبه الصواب وليس صوابا
ويقال لها سفسطة وهي من تسمية الشي باسم جزئه فيها لا يوخذ
مما ياتي وقوله كاذبة بحسب ظن المتكلم والسامع وان وافقت
الواقع قال السعد في شرح الشمسية اقول المغالطة قياس فاسد صورة
او مادة ويتالف من القضايا المشبهة بالاوليات او المشهورات من
جهة اللفظ او المعنى او الوهميات تسمى مشبهة بالمشهورات سمي فاذا المغالطة
اعم والمغالطة لا تفيد بحسب الذات بل بحسب المشابهة ولو افصور
التمييز لما ثم صناعة انتهى كلام السعد وقوله او بالمشهور اي
بالقضايا المشهورة السابقة وهي قضايا واقعة في الوهم المتقدم فذلك
المذكور من القضايا وقوله تقسيمها وهي المقدمات الكاذبة
الشبيهة بالحق والشبيهة بالمشهورة فهذا قسم والقسم الثاني
المقدمات الموهمية الكاذبة وقوله والشبيهة الكاذبة ظاهر العطف
على سابقه ان الشبيهة ليس فيها شك وان المبالغة تارة تفيد
الشك وتارة تفيد غيره واقول قد قال السعد بعد ان بين الحصر

قبض النفس او بسط لبعض
سبب امنيا او سخطا ورضا
او سخطا [illegible]

شبكة الألوكة

في الخمس ما نصه فالمفيد للتصديق الجازم الحق الذي لا يعتبر فيه
كونه حقا او غير حق بل يعتبر هو البرهان وللتصديق الجازم الغير
الحق هو السفسطة وللتصديق الجازم الذي لا يعتبر فيه كونه
حقا او غير حق بل يعتبر فيه عموم الاعتراف والا فهو الشغب وهو
مع السفسطة تحت قسم واحد هو المغالطة والمفيد للتصديق
الغير الجازم هو الخطابة والمفيد للتخييل دون التصديق هو الشعر
انتهى كلامه فانت تراه جعل الصناعات الخمس كلها مفيدة للتصديق
ما عدا الشعر وح فالتامل مع قوله الخ هنا يفيد يقينا ولا ظنا بل مجرد (الشيخ)
الشك فان الشك من قبيل التصورات لا التصديق فحرره وقوله
فمن اوهم بذلك العوام الخ قال الابدي في شرحه ثم المغالطة ان ادعى
المشابهة بالحق ولم يكن كذلك فهو القياس السفسطي وان ادعى المشابهة
بالمشهورة ولا يكون كذلك فهو الشغب انتهى كلامه فتامله مع ما هنا وقوله
حكيم فلسفي عالم بالحكمة الطبيعية او الالهية وقوله يسمى سوفسطائيا
من السفسطة وهي انكار حقائق الموجودات وجعلها خيالات
موهمة وقوله تسمى مشاغبا من الشغب بالسكون وهو تهييج
الشر وقوله مماري من المراء وهو المجادلة وقوله لجهله جمع جاهل
وقوله وهو ان يغيظ الخ لو قال وهو ان يغيظ خصمه لكان
اخصر وقوله او يغرمه من الغرابة وقوله والتحرز عن قوله
(وكتب بعضهم سابقا) سابقا وهو وقوله والغلط اي في المغالطة الغلط في القياس اما
ان يكون من جهة الصورة او من جهة مادته او من جهتهما جميعا اما من جهة
الصورة فبان لا يكون على شكل من الاشكال الاربعة او لا يكون على ضرب
ناتج واما من جهة المادة فبان يكون بعض مقدماته كاذبة لكنها تشبه الحق
اما من جهة اللفظ واما من جهة المعنى اما من جهة اللفظ فمثل ان

يقال

يقال الواجب لذاته اما ممكن الوجود او غير ممكن وكل ما هو ممكن
الوجود فهو ممكن العدم وكل ما هو غير ممكن الوجود فهو ممتنع فالواجب
اما ممكن العدم او ممتنع وهذا الغلط انما عرض من جهة اللفظ لانه
ان اريد بلفظ الامكان انما هو الامكان العام فالواجب لذاته ممكن
الوجود بهذا المعنى ولا يلزم منه ان يكون ممتنعا وقوله من المصادرة
على المطلوب اي قصد الرجوع عنه وكتب بعضهم على قوله ما فيه
من المصادرة ما نصه وهي ان تجعل نفس الاوسط ونفس الاصغر نفس
الاكبر بتبديل اللفظ بمرادفه مثل ان يقال كل انسان بشر وكل
بشر متفكر فجعل الكبرى نفس المطلوب وقوله تعريف القياس اي
الاقتراني وقوله الناقص احترز به عن الاستقراء التام فانه من
اليقينيات وقد تقدم انه والتمثيل خارجان عن القياس لقوله في
تعريفه لزم عنها لذاتها قول اخر وقوله وهو حكم على كلي الخ قال
السعد اقول قد فسروا الاستقراء بالحكم على كلي لوجوده في اكثر جزئياته
وقالوا اكثر جزئياته لان الحكم لو كان موجودا في جميع جزئياته لم يكن
استقراء بل قياسا مقسما كذا قيل وفيه بحث لان الحكم اذا وجد في جميع
الجزئيات فقد وجد في اكثرها ضرورة وقد صرح القوم بان الاستقراء
ينقسم الى تام وهو القياس المقسم والى ناقص وهو القياس المتعارف
المشهور من اطلاق لفظ الاستقراء المفيد للظن دون العلم وفي تفسيرهم
تسامح ظاهر لان الاستقراء حجة موصلة الى التصديق الذي هو الحكم
الكلي او اثبات الحكم الكلي هو المطلوب من الاستقراء لا نفسه فكانهم ارادوا
ان اثبات المطلوب بالاستقراء هو اثبات حكم كلي لوجوده في اكثر جزئياته
والصحيح في تفسيره ما ذكره الامام حجة الاسلام وهو انه عبارة عن تصفح
امور جزئية ليحكم بحكمها على امر يشمل تلك الجزئيات وهو الموافق

الألوكة www.alukah.net

كلام ابي نصر الفارابي حيث قال الخ فراجعه وقوله اشتراها شاهدا
وصورتها القياسية هكذا كل حيوان اما انسان او بهيمة او طير وكل
انسان وبهيمة وطير يحرك فكه الاسفل عند المضغ فالصغرى كاذبة
لان الحيوان لا ينحصر فيما ذكر من الاقسام فربما يكون من الحيوان
الخارجة عن هذه الاقسام بحاله لا يحرك فكه الاسفل عند المضغ كالتمساح
انتهى من دقائق الافكار وقوله وهو اثبات حكم واحد في جزئي الخ قال
السعد في شرح الرسالة فسروا التمثيل باثبات الحكم في جزئي لثبوته
في جزئي اخر لمعنى مشترك بينهما وفيه تسامح مثل ما مر في تفسير
الاستقراء والاصوب انه تشبيه جزئي بجزئي في معنى مشترك بينهما
ليثبت في المشبه الحكم الثابت به المعلل بذلك المعنى كقولنا السما
حادث لانه كالبيت في التاليف الذي هو علة الحدوث فاذا رد الى صورة
القياس صار هكذا السما مولف وكل مولف حادث فيكون الخلل
فيه من جهة الكبرى بخلاف الاستقراء فان الخلل فيه من جهة
الصغرى فالجزئي الاول اصغر والثاني سببيه والحكم الاكبر والمعنى
المشترك اوسط انتهى المقصود نقلته منه بحروفه سخنا لما فيه
من ايضاح المحل وقوله لتركبه من المقدمات اليقينية وتقدم
انها ستة اقسام المشهورات وهي الجدل ومقبولات ومظنونات
وهي الخطابة ومخيلات وهي الشعر ومشبهات بغيرها وهي المغالطة
واما الاستقراء والتمثيل فهما يختلفان بالبرهان في الحكم والتعويل انتهى

وصلى الله على سيدنا محمد
وعلى اله وصحبه وسلم

عدد الصفحات ٦٦
عدد الأسطر ٢٣

شبكة الألوكة
www.alukah.net